

جمهورية مصر العربية  
محكمة النقض

# المكتب الفني لمحكمة النقض



## اليوبيل الماسي

١٩٥٠ - ٢٠٢٥

خمسة وسبعون عامًا

تاريخًا ومرجعًا





اليوبيل الماسي للمكتب الفني لمحكمة النقض

محكمة النقض

المكتب الفني لمحكمة النقض  
اليوبيل الماسي

١٩٥٠ - ٢٠٢٥

فئة وسبعون عاماً .. تاريخاً ومرجعاً

١٩٥٠ - ٢٠٢٥

مكتبة التقوى

بسم الله الرحمن الرحيم

”فأما الزبير فيذهب خفاءً وأما

ما ينفع الناس فيكسب في الأرضي“

صدق الله العظيم

١٩٥٠ - ٢٠٢٥

# كلمة معالي القاضي الجليل / حسني عبد اللطيف رئيس محكمة النقض - رئيس مجلس القضاء الأعلى

تعد محكمة النقض - بامتداد تاريخها العريق - حصناً متيناً من حصون الدولة، تحمل مسؤولية عظيمة في حفظ استقرار الوطن؛ بما لها من دور رئيسي في مراقبة صحة تطبيق القانون وتوحيد المبادئ القانونية؛ وكان لذلك أثره في إرساء قواعد العدالة على أسس ثابتة وطيدة، واستقرار النظام القانوني والقضائي، وسيادة القانون، وحماية الحقوق والحريات.

وفي سبيل دعم أداء محكمة النقض، وانطلاقاً من رسالتها السامية، وإيماناً بأن اكتمال النظام الذي يعمل في ظله القاضي، يُهيئ له السبل لأداء رسالته على أكمل وجه؛ أنشئ المكتب الفني بهذه المحكمة بقرار رئيس محكمة النقض بتاريخ ١٢/١٠/١٩٥٠؛ ليعينها على أداء رسالتها، ويُعزز تيسير سبل العدالة، ويوثق تاريخها القضائي، باعتباره المرجع الرسمي في تدوين مبادئها القضائية؛ مما يجعل دوره جزءاً لا يتجزأ من البنيان القضائي للدولة المصرية،

( ١ ) تولى معالي القاضي الجليل / حسني عبد اللطيف، رئاسة محكمة النقض ومجلس القضاء الأعلى خلال الفترة من

٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠.



والشاهد على ذلك صدور قوانين السلطة القضائية المتعاقبة انتهاءً بالقانون الحالي رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية الذي ابتغى السعي بالنظام القضائي نحو الكمال منيماً بالمكتب الفني بمحكمة النقض الاضطلاع بمهمة جليلة القدر في استخلاص المبادئ القانونية التي تقررها المحكمة، ثم نشرها وتيسير الاطلاع عليها لرجال القضاء والمشتغلين بالقانون كافة، وقد عنى هذا القانون في المادة (٥) منه بتنظيم هذا المكتب وتعزيزه بعد أن أطلق عليه اسم (مكتب المبادئ) وهي تسمية أكثر دلالة على مهمته؛ فعهد برئاسة هذا المكتب لأحد قضاة محكمة النقض يعاونه عدد كافٍ من الأعضاء من درجة رئيس بالمحاكم أو قاضٍ أو ما يعادلها، كما أضاف القانون إلى مهمة المكتب الرئيسة في استخلاص المبادئ ونشرها، مهمة الإشراف على جداول المحكمة بعد أن أصبح تعدد الدوائر بمحكمة النقض أمراً لا مناص منه إزاء الزيادة المضطردة في عدد الطعون.

وإيماناً بهذا الدور الرائد؛ فقد شهد المكتب الفني عبر العقود المتعاقبة تطوراً كبيراً في آليات عمله، بفضل ما شهدته القضاء المصري من اهتمام دائم بتحديث البنية التنظيمية والفنية لمؤسساته، ولم يكن هذا التطور بمعزل عن التطورات التي تشهدها الدولة المصرية حالياً، والتي أولت العدالة اهتماماً بالغاً في إطار خططها الشاملة للتحديث المؤسسي والتحول الرقمي.

وفي هذا السياق قام المكتب الفني بإدماج وسائل التكنولوجيا الحديثة في أداء مهامه، من خلال رقمنة أرشيف المبادئ القانونية، وتطوير قواعد البيانات الخاصة بالأحكام، وتيسير الاطلاع على الأبحاث والمذكرات الفنية إلكترونياً، بما ساعد على سرعة الإنجاز ودقة التحليل، ومكّن



القضاة من الوصول السريع إلى السوابق القضائية والمراجع القانونية، في إطار منظومة متكاملة تهدف إلى تحقيق العدالة الناجزة.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل امتد إلى التعاون الفعال مع مراكز التطوير القضائي، في إطار إستراتيجية محكمة النقض للارتقاء بقدرات العنصر البشري، من خلال التدريب المستمر، وتبادل الخبرات، ومتابعة المستجدات التشريعية، وهو ما يعكس رؤية عصرية لقضاء يواكب المتغيرات، ويؤمن بأن العدالة لا تنفصل عن العلم والتقنية.

وقد سعى هذا العمل المتميز إلى توثيق تاريخ المكتب الفني لمحكمة النقض، منذ لحظة إنشائه في خمسينيات القرن الماضي، مروراً بمراحل تطوره المؤسسي، وتوسّع اختصاصاته، وصولاً إلى دوره المعاصر في دعم العدالة، وتيسير الرجوع إلى المبادئ القضائية، وتقديم الرأي القانوني المدروس، بما يخدم الهيئات القضائية المختلفة ورجال القانون كافة، ويُعين على جودة الأداء القضائي ودقته.

وإذ أقدم هذا العمل، فإني أُشيد بما بُذل من جهد في إخراجه، والذي لا يقف عند حد التوثيق فحسب، بل يُعد شاهداً على تطور هذا الصرح القضائي، واستمراره في أداء رسالته، متمسكاً بأصوله، ومتطلعاً إلى آفاق المستقبل في إطار من الثوابت الوطنية.

ولا يفوتني أن أُشيد أيضاً بما شهدته محكمة النقض في جمعيتها العامة المنعقدة في مايو سنة ٢٠٢٥ من إجراء أول تصويت إلكتروني في تاريخها؛ لاختيار قضاتها الجدد؛ فلم يكن هذا إلا حدثاً عظيماً جاء ترجمة حقيقية وتطبيقاً ناجحاً لرؤية الدولة المصرية نحو التحول الرقمي.



وأخيراً بقلوبٍ يملؤها الاعتزاز، وعيونٍ تبصرُ في القادمِ بشارَ الخيرِ للقضاءِ المصريِّ، أتوجّهُ  
إلى معالي القاضي الجليل/ عاصم عبد اللطيف السعيد الغايش بأصدقِ التهاني على تعيينه رئيساً  
لمحكمة النقض رئيساً لمجلس القضاء الأعلى<sup>٢</sup>. وما هذا التعيين إلا شهادةٌ ناطقةٌ بتاريخِ قضائيٍّ  
ناصحٍ، وحكمةٌ ترسّختُ في محرابِ العدالةِ سنين طوال. دُمّتْ لمعالي المنصبِ أهلاً، ولرسالةِ  
القضاءِ حارساً وأميناً.

أسألُ الله أن يوفق رجال القضاء في أداء رسالتهم، وأن يُديم على مصرنا الحبيبة أمنها  
وعدلها واستقرارها.

والله ولي التوفيق.

القاضي

القاهرة - يونيو ٢٠٢٥

حسني عبد اللطيف

رئيس محكمة النقض

رئيس مجلس القضاء الأعلى

١٩٥٠ - ٢٠٢٥

( ٢ ) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ٢٠٢٥ بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠٢٥، بتعيين معالي القاضي الجليل/

عاصم عبد اللطيف السعيد الغايش رئيساً لمحكمة النقض رئيساً لمجلس القضاء الأعلى، وذلك اعتباراً من الأول من يولية ٢٠٢٥.



# كلمة معالي القاضي الجليل / عاصم عبد اللطيف السعيد الغايش ”رئيس محكمة النقض - رئيس مجلس القضاء الأعلى“

إن محكمة النقض، ذات التاريخ التليد والمكانة السامقة، تتربع كحصن منيع في صرح الدولة، تتحمل أمانة عظيمة في صون استقرار الوطن، فقد أرست - بدورها الرائد في مراقبة صحة تطبيق القانون - دعائم العدالة على قواعد راسخة لا تتزعزع، ووطدت أركان النظام القضائي، وأعلت راية سيادة القانون، وحمت الحقوق والحريات بسياج منيع.

ويلعب المكتب الفني لمحكمة النقض المصرية دوراً حيوياً لدعم عمل المحكمة وإحياء رسالتها السامية، ويُشكل حجر الزاوية في ترسيخ دعائم الحق وصون هيبة القانون، ويُنير دروب العدالة الناجزة، ويُرسّخ وحدة الاجتهاد القضائي، ويُعزز الثقة في المنظومة القضائية كركيزة لاستقرار الأمم وازدهارها.

وفي سياقٍ ذي صلة؛ وفي عصرٍ تتسارع فيه وتيرة التحول الرقمي، الذي أضحى شعاراً

( ٣ ) شغل معالي القاضي الجليل/ عاصم عبد اللطيف السعيد الغايش منصب " رئيس محكمة النقض - رئيس مجلس

القضاء الأعلى" ( بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ٢٠٢٥ الصادر في ٢٤ يونيو ٢٠٢٥، وذلك اعتباراً من الأول من يولية ٢٠٢٥ ).



أساسياً في رؤية مصر الطموحة للتنمية المستدامة، يبرز المكتب الفني كأيقونة للإبتكار القضائي، متبنياً أحدث التقنيات لرفع كفاءة العمل القضائي وتسريع العدالة؛ فقد أسهم المكتب في بناء قواعد بيانات رقمية متقدمة، تتيح الأحكام والاجتهادات القضائية بين أيدي القضاة وكافة رجال القانون والمواطنين، مما يُعزز الشفافية ويُقلص هوة الزمن بين رفع الدعوى والفصل فيها. هذا التحول الرقمي ليس مجرد أداة تقنية، بل هو ثورة معرفية تُعيد صياغة مفهوم العدالة، فتجعلها أقرب إلى الناس، وأسرع في تحقيق مقاصدها، وأكثر عدلاً في توزيعها.

إن العدالة الناجزة، التي تُعدّ جوهر رسالة الدولة المصرية في بناء مجتمع متماسك ومزدهر، تجد في المكتب الفني سنداً قوياً وحليفاً وياً. فهو، بما يمتلكه من قدرات تحليلية فائقة، يُسهم في تسريع وتيرة البت في الطعون، ويُضفي على الأحكام طابع الدقة والإتقان، مما يُعزز ثقة المتقاضين في القضاء، ويُرسّخ مكانة مصر كدولة تُعلّى سيادة القانون. إن هذا الدور يتسق تماماً مع أولويات الدولة في تحقيق تنمية شاملة، إذ لا تنمية بلا عدالة، ولا استقرار بلا قضاء نزيه يُحقق الحقوق ويُصون الحريات. فالمكتب الفني، بهذا المعنى، ليس مجرد أداة قضائية، بل هو رافد من روافد النهضة الوطنية، يُسهم في بناء دولة حديثة تتألق في سماء العدالة والتقدم.

إنني موقن من استمرار المكتب الفني في سبيله لتطوير عمله من خلال تعزيز الكفاءة القانونية والتكنولوجية، وتكثيف التدريب، لضمان توحيد تطبيق القانون وتعزيز العدالة، ليظل المكتب الفني لمحكمة النقض المصرية قلعةً منيعةً في وجه التحديات المتغيرة في العمل القضائي، بدعم

المحكمة، وتوثيق صلته برجال القانون، وتبنيه الرائد للتحول الرقمي، وهو ما يجسّد رؤية مصر الحديثة في تحقيق العدالة الناجزة، ويُعزز مكانتها كدولة تحترم القانون وتكرم العدل.

وإذ أقدم هذا العمل، فإنني أنوه بالجهد المبذول في إعداده، وهو لا يكتفي بالتوثيق، بل يشهد على تطور هذا الصرح القضائي، وثباته في أداء رسالته، متشبهاً بجذوره، ومتطلعاً إلى مستقبل أفضل.

وفي ختام كلمتي؛ يسعدني أن أعبر عن عميق الامتنان لمعالي القاضي الجليل/ حسني عبد اللطيف، رئيس محكمة النقض - رئيس مجلس القضاء الأعلى، الذي أفنى جهده الوضاء لإعلاء صرح العدالة، تاركاً إرثاً عطراً يخلد ذكراه بين أهل الفضل، فجزاه الله عنا وعن الوطن خير الجزاء.

نسأل المولى عزّ وجل أن يسدد خطانا وخُطى قضاة مصر في حمل أمانة العدل، وأن يحفظ وطننا الغالي وينعم عليه بالأمن والطمأنينة.

**والله ولي التوفيق**

**القاضي**

**القاهرة - يولية ٢٠٢٥**

**عاصم عبد اللطيف السعيد الغايش**

**رئيس محكمة النقض**

**رئيس مجلس القضاء الأعلى**



# مقدمة معالي القاضي / طارق سيد عبد الباقي نائب رئيس محكمة النقض - رئيس المكتب الفني

القضاء رسالة سامية ومسؤولية عظيمة تُقاس بعِدالته الأُمم، وبتجرده تعم المساواة، يحملها أناس اختارهم الله للحكم بين الناس بالعدل، والقارئ لتاريخ الأُمم، وعلى الأخص تاريخ مصرنا الحبيبة، يُدرك يقيناً أن رجالاً كراماً قد أدوا رسالة القضاء بإخلاص وأمانة؛ وقد كانت محكمة النقض، بوصفها قمة الهرم القضائي، هي المنوطة بتوحيد تطبيق القانون؛ مما كان لذلك أثره في ضمان المساواة وتحقيق العدالة الناجزة بين المتقاضين.

وانطلاقاً من هذه الرسالة السامية؛ تم إنشاء المكتب الفني لمحكمة النقض بموجب قرار رئيس محكمة النقض في ١٢/١٠/١٩٥٠، ومنذ ذلك الوقت، اضطلع المكتب الفني بتنظيم دورة الطعون بمحكمة النقض والإشراف على الإدارات المسؤولة عن ذلك، فضلاً عن استخلاص المبادئ القانونية من الأحكام التي يسطرها قضاة المحكمة الأجلاء، وتصنيفها وتضمينها في إصدارات وموسوعات قانونية

١٩٥٠ - ٢٠٢٥

( ٤ ) تولي معالي القاضي / طارق سيد عبد الباقي " نائب رئيس محكمة النقض " رئاسة المكتب الفني لمحكمة النقض خلال الفترة

من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠.

تكون بمثابة المرجعية القانونية لكافة القضاة بمصر بل والعالم العربي، مما يسهم في تعزيز الوعي القانوني المجتمعي؛ الأمر الذي يسهم بدوره في استقرار الحقوق والمراكز القانونية بالمجتمع.

وفي ضوء تلك الاختصاصات ونظراً للتطور الذي شهدته محكمة النقض، وعلى خطى الأهداف الإستراتيجية لتطوير المحكمة والتي حددها معالي القاضي الجليل/ حسني عبد اللطيف " رئيس محكمة النقض رئيس مجلس القضاء الأعلى " ( خلال فترة ولاية سيادته، وكل الشكر والتقدير موصول لمعاليه لرعايته ودعمه لهذا الإصدار التاريخي طيله مراحل إعداداته والتي بدأت منذ يناير عام ٢٠٢٤ ) وكان من أبرز تلك الأهداف؛ تحقيق العدالة الناجزة وسرعة اقتضاء المتقاضين لحقوقهم، وهو ما يتحقق بمحكمة دورة الطعون داخل المحكمة، فضلاً عن تطبيق تقنيات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، وذلك بما يسهم في تحقيق ما تهدف إليه رؤية مصر ٢٠٣٠؛ فأخذ المكتب الفني للمحكمة تبعاً لذلك في تفعيل تلك الأهداف وذلك من خلال التوسع في إطلاق الإصدارات القانونية بزيادة معدل إصدارها وكذا باستحداث مجموعة الإصدارات النوعية والبحوث والتي اختصت بإعداد أجندة الموضوعات القانونية التي تظهر الحاجة لتناولها بالبحث الفقهي والتعليق بأحكام محكمة النقض.

وسيراً على طريق التحول الرقمي؛ فقد وجه المكتب الفني وجهه في السنوات الأخيرة صوب إطلاق الموسوعات الإصدارات والبحوث القانونية إلكترونياً، وهو ما يؤدي إلى تيسير الاطلاع عليها؛ على جميع الوسائط الإلكترونية، فضلاً عن الموقع الإلكتروني لمحكمة النقض



<https://ccl.gov.eg> وكذا المنصة الرقمية المعرفية لمكتبة المحكمة [www.cc.gov.eg](http://www.cc.gov.eg)

وذلك عقب إتمام عملية رقمنة جميع الكتب القانونية والإصدارات المتوفرة في مكتبة محكمة النقض بالتعاون مع لجنة التطوير بالمحكمة؛ فضلاً عن توفير الوقت والجهد والمال.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل امتد أيضاً لرقمنة العديد من الإدارات التابعة للمكتب الفني للمحكمة والتي تمس بشكل مباشر دورة الطعون داخل المحكمة منذ قيدها لحين الفصل فيها وتنفيذ ما يصدر من أحكام، آخذين في إنجاز عملية التحول الرقمي لسائر الإدارات تدريجياً بالتنسيق المشترك مع مركز معلومات المحكمة.

وفي هذا العام؛ إذ يحتفل المكتب الفني لمحكمة النقض بالعيد الماسي بمناسبة مرور خمسة وسبعين عاماً على نشأته في ١٢/١٠/١٩٥٠، وتأريخاً لتلك الفترة الوضاء، نطلق هذا الإصدار الذي يمثل قطوفاً من المكتب الفني لمحكمة النقض في العيد الماسي لنشأته .. تاريخاً ومرجعاً .. يؤرخ لفترة كان فيها المكتب الفني، ولا زال هو المرجع الرئيسي للبحث القانوني والمسؤول عن نشر المعرفة القانونية بالمجتمعين المصري والعربي بأسرهما، فضلاً عن دوره في حسن تنظيم دورة الطعون داخل محكمة النقض بما أسهم - بفضل قضاة المحكمة الأجلاء، فضلاً عن الدور البارز للجناح الآخر للمحكمة " النيابة العامة لدى محكمة النقض " وما بذلته في هذا الصدد من جهدٍ ملموس وعلى رأسها معالي القاضي / صلاح الدين مجاهد " نائب رئيس محكمة النقض ومدير النيابة العامة لدى محكمة النقض " - في القضاء

على ظاهرة الطعون المتراكمة؛ وكذا في سرعة الفصل في الطعون المتداولة أمام المحكمة فصارت العدالة الناجزة واقعاً ملموساً .

وفي هذا المقام لا يسعنا إلا أن توجه بأصدق الدعاء وأطيب التمنيات إلى معالي القاضي الجليل/ عاصم عبد اللطيف السعيد الغايش بمناسبة تولي سيادته رئاسة محكمة النقض ومجلس القضاء الأعلى اعتباراً من الأول من يوليو عام ٢٠٢٥، كما توجه بكل الشكر والتقدير لمعاليه لمباركته ودعمه هذا الإصدار التاريخي وصولاً لإطلاقه ونشره.

ولا يفوتنا أن توجه بالشكر إلى معالي القاضيين/ مصطفى عبد الفتاح أحمد، إبراهيم فؤاد "الرئيسين المساعدين للمكتب الفني بقسميه المدني والجنائي" اللذين قدما فيضاً من العطاء في سبيل أداء المكتب الفني لمحكمة النقض للدور المنوط به، بل وتطوير أدائه في إطار ما تشهده المحكمة من طفرة في مختلف إداراتها، فضلاً عن الدور المحوري والجهد البارز لكل منهما في متابعة إعداد هذا الإصدار التاريخي ومراجعته وتنقيحه على أكمل وجه، وصولاً إلى مرحلة إطلاقه ونشره.

كما يطيب لنا أن تقدم بالشكر إلى معالي القاضي/ عادل عمارة " نائب رئيس محكمة النقض الرئيس المساعد السابق للمكتب الفني"، لدوره الفعال في المراحل الأولى لإعداد هذا الإصدار بمتابعة السادة القضاة أعضاء المجموعة الجنائية بالمكتب الفني في إعداد الأبحاث القانونية،



والإشراف عليها وإسهامه فى مُراجعة مُحتواها بالتوجيه والإرشاد، وكان من ثمارها؛ المساهمة الفعالة ضمن حجر الأساس للمادة العلمية فى الإصدار.

وخالص التقدير إلى معالي القاضيين/ أحمد رفعت قاسم "نائب رئيس محكمة النقض - الأمين العام لمجلس القضاء الأعلى"، د. محمد سامي العواني "نائب رئيس محكمة النقض - الأمين العام المساعد لمجلس القضاء الأعلى" اللذين قدّما كل الدعم فى إعداد هذا الإصدار، والشكر موصول لسائر السادة القضاة أعضاء الأمانة العامة.

كما أتوجه بالشكر إلى معالى القاضي/ عمرو الزهيرى "نائب رئيس محكمة النقض - مدير مركز معلومات محكمة النقض" وسائر أعضاء المركز، وأخص بالشكر السيد القاضي/ أحمد محمد خيرى المسلمي "رئيس النيابة العامة لدى محكمة النقض وعضو مركز المعلومات بالمحكمة" لما يقدمه من جهودٍ تقنية متميزة وعمل دؤوب فى إطار دعم التحول الرقمى بمحكمة النقض ورقمنة دورة العمل بالمكتب الفنى للمحكمة بسرعة وكفاءة عالية، والاستجابة الفورية لما يعين من مسائل عاجلة بالمكتب، مما ساهم فى تعزيز كفاءة العمل القضائى بالمكتب.

وإذ أشيد بهذا الإصدار التاريخي والذي سيظل مرجعاً موثقاً لتلك الفترة الذهبية منذ إنشاء المكتب الفنى وحتى يومنا هذا، بل ونبراساً لما ننشده من تطور قادم؛ فلا يفوتني أن أتوجه بالإشادة للسادة القضاة أعضاء المكتب الفنى لمحكمة النقض، الذين قاموا بإعداد ذلك العمل ولم يدخروا وسعاً فى سبيل ظهوره بأفضل صورة، وهم كلٌ من القضاة: أحمد حسني عبد اللطيف،

أشرف مجدي حسين صلاح الدين خفاجي، محمد نادي عبد المعتمد، مصطفى حسن عبد الوهاب السقا، ومحمد أحمد سيد سليمان، ولجميع السادة القضاة أعضاء المكتب الفني .  
وأيضاً تحية طيبة إلى سائر أعضاء المكتب الفني الذين كما قد كفناهم بإعداد أبحاث عن المكتب الفني " تاريخاً ومرجعاً " فكانت مَعِينًا ومصدرًا خصبًا لاستخلاص المادة العلمية الواردة بالإصدار .

والشكر مُمتد لسائر الإداريين بالمكتب الفني للمحكمة والإدارات التابعة له على مجهودهم المتميز .  
سائلًا المولى عز وجل أن يوفق قضاتنا الأجلاء للحق والعدل، وأن يعيننا جميعًا على تحمل تلك الأمانة، وأن يحفظ وطننا مصر مع مزيد من الاستقرار والتنمية .

والله من وراء القصد

القاضي

القاهرة - يونية ٢٠٢٥

طارق سيد عبد الباقي

نائب رئيس محكمة النقض

رئيس المكتب الفني لمحكمة النقض

١٩٥٠ - ٢٠٢٥



## مقدمة معالي القاضي الجليل / محمد هلاي نائب رئيس محكمة النقض - رئيس المكتب الفني

تنبؤاً لمحكمة النقض مقام الصدارة في النظام القضائي المصري، وتعدُّ منارةً تضيء دروب القضاء، ورمزاً للعدالة والنزاهة يمتد عبر أمد طويل، وصرحاً عريقاً يحمي الحقوق والحريات، والضامن الأعلى لتطبيق القانون وتوحيد مبادئه.

يُعدُّ المكتب الفني هو النواة الفكرية والتنظيمية التي تتكامل مع الوظيفة القضائية للمحكمة، حيث يتولى مهاماً جوهرية تتجاوز حدود التسيير الإداري إلى صميم التأثير في صياغة الفقه القضائي وتطوير الاجتهاد القانوني؛ إذ يقوم بمهمة استخلاص المبادئ القانونية من الأحكام الصادرة عن دوائر المحكمة، وهي عملية دقيقة تتطلب تحييصاً عميقاً وتحليلاً قانونياً رفيع المستوى، كما يقوم المكتب بتبويب هذه المبادئ وتدوينها ونشرها، لتكون مرجعية قانونية، مما يعزز من تماسك القضاء ويحد من التشتت في التفسيرات القانونية، ويتولى إصدار مجموعات الأحكام والنشرات التشريعية التي تُعدُّ بمثابة أوعية معرفية تحفظ التراث القضائي وتيسر الوصول إليه للقضاة والمحامين والباحثين. ولا يقتصر دوره على ذلك، بل يمتد إلى تنظيم جدول المحكمة. فضلاً عن ذلك،

( ٥ ) تولى معالي القاضي / محمد هلاي " نائب رئيس محكمة النقض " رئاسة المكتب الفني لمحكمة النقض اعتباراً من

٢٠٢٥/٧/١.

يشرف المكتب على إدارة المكتبة القضائية، التي تعدّ خزانة علمية غنية بالمراجع القانونية والفقهية، ويتولى تنفيذ أي مهام أخرى يكلفه بها رئيس المحكمة، مما يجعله محورا تنظيميا لا غنى عنه.

وفي عصر يشهد ثورة تكنولوجية غير مسبوقة، يبرز المكتب الفني لمحكمة النقض كرائد في تبني التحول الرقمي، مواكبا لروح العصر التكنولوجي. فقد شهد المكتب تطورا ملحوظا في رقمنة عملياته، حيث تم تهيئة نظم إلكترونية لتسجيل الطعون وتنظيم الجداول القضائية، وتطوير قواعد بيانات رقمية لأرشفة الأحكام والمبادئ القانونية، مما يتيح استرجاع المعلومات بسرعة ودقة. كما تم في العام القضائي الحالي اعتماد أنظمة التصويت الإلكتروني في الجمعية العامة للمحكمة، وهي خطوة تعزز من الكفاءة الإدارية وتقلل من الأخطاء البشرية. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل امتد إلى تعزيز الكفاءات البشرية من خلال تنظيم دورات تدريبية متخصصة في المجالات القانونية والتكنولوجية، مما يمكن القضاة والعاملين من استيعاب التطورات الرقمية وتطبيقها في أعمالهم. هذا التحول لا يعكس فقط التزام المكتب بالتطوير، بل يؤكد على دوره كمحرك للتحديث القضائي، حيث يسعى إلى تحقيق توازن دقيق بين الحفاظ على تقاليد القضاء العريقة واستيعاب متطلبات العصر الرقمي.

إن المكتب الفني لمحكمة النقض يمثل تجسيدا للالتزام بتحقيق العدالة وتعزيز سيادة القانون، من خلال دوره المحوري في توحيد المبادئ القانونية وتطوير الأداء القضائي. وبفضل تبنيه للتحول الرقمي، يواصل المكتب تعزيز مكانته كأداة حيوية في خدمة القضاء المصري، حيث يجمع بين الأصالة القضائية والحداثة التكنولوجية في نسج متكامل يعكس رؤية مستقبلية طموحة.



ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أرفع أسمى آيات التهئة وأصدق التمنيات بالتوفيق والسداد لمعالي القاضي الجليل / عاصم الغايش بمناسبة تولي سيادته رئاسة محكمة النقض ومجلس القضاء الأعلى . وإني لأتقدم لسيادته بمجزيل الشكر وعظيم الامتنان على دعمه هذا الإصدار الرائد الذي يوثق إنجازات المكتب الفني لمحكمة النقض منذ إنشائه، ويُعد وثيقة تاريخية وفكرية تُبرز الدور الريادي لهذا المكتب في ترسيخ دعائم العدالة وتعزيز هيبة القضاء المصري.

وبهذه المناسبة، أتقدم بمجزيل الشكر والامتنان للسادة أصحاب المعالي رجال المكتب الفني، وعلى رأسهم معالي القاضي الجليل: طارق عبد الباقي رئيس المكتب الفني السابق، الذين أفنوا جهدهم ووقتهم في إخراج هذا العمل الجليل، فكان لهم الفضل في إبراز هذه الإنجازات بصورة تليق بمكانة المحكمة.

أسأل الله أن يوفقنا إلى طريق الحق والعدل دائماً .

والله ولي التوفيق

القاهرة - يولية ٢٠٢٥

القاضي

محمد هلاي محمد

نائب رئيس محكمة النقض

رئيس المكتب الفني لمحكمة النقض

## التحريات

يطلق المكتب الفني هذا الإصدار والذي يضم بين دفتيه: نشأة المكتب الفني، تشكيله، اختصاصاته، التطورات التي مر بها، ويعقبها الأهداف الاستراتيجية لتطويره والتي تمثل أهم الأهداف التي شرع المكتب في تطبيقها ويعمل على إنجازها في الفترة المقبلة، على نحو يؤدي للارتقاء بأدائه، وصقل مهارات أعضائه.

## القسم الأول

تحية لجلالته وتقدير لكل من السادة القضاة أصحاب المعالي:

أولاً: رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس القضاء الأعلى<sup>٦</sup>.

ثانياً: النائب الأول والثاني لرئيس محكمة النقض وحضور مجلس القضاء الأعلى " سمى  
٢٠٢٥/٦/٣٠".

ثالثاً: النائب الأول والثاني لرئيس محكمة النقض - حضور مجلس القضاء الأعلى " اعتباراً من  
٢٠٢٥/٧/١".

( ٦ ) ويضم هذا القسم صورة لكل من معالي القاضي الجليل/ حسني عبد اللطيف " رئيس محكمة النقض - رئيس مجلس القضاء الأعلى" ( والذي شغل المنصب حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ )، ومعالي القاضي الجليل/ " عاصم الغايش " رئيس محكمة النقض - رئيس مجلس القضاء الأعلى" ( والذي تولى رئاسة المحكمة ومجلس القضاء الأعلى اعتباراً من ٢٠٢٥/٧/١ ).



## رابعاً: تشكيل رئاسة المكتب الفني محكمة النقض:

١ - رئيس المكتب الفني محكمة النقض.

٢ - الرئيسة المعروفة للمكتب الفني محكمة النقض.

## خامساً: التشكيل السابق لرئاسة المكتب الفني محكمة النقض:

١ - الرؤساء السابقون للمكتب الفني محكمة النقض.

٢ - الرؤساء المعروفة السابقون للمكتب الفني للمحكمة.

سادساً: نواب رئيس محكمة النقض - رؤساء الدوائر بالمحكمة.

سابعاً: نواب رئيس محكمة النقض والقضاة بالمحكمة.

ثامناً: شركاء العمل والمسؤولية.

١ - النيابة العامة لدى محكمة النقض.

٢ - إدارة التفتيش القضائي على أعمال النيابة العامة لدى محكمة النقض.

١٩٥٠ - ٢٠٢٥

( ٧ ) تم التأريخ لهذا القسم اعتماداً على الصور والبيانات المتاحة للسادة القضاة أصحاب المعالي نواب رئيس محكمة النقض -

الرؤساء السابقين للمكتب الفني والتي لم تُنحَ إلا بدءاً من عام ١٩٨٤ بتولي معالي القاضي / طه عبد الجواد الشريف " نائب رئيس محكمة

النقض، رئاسة المكتب الفني للمحكمة في ١٨/٩/١٩٨٤.

٣ - إولارة العلاقات الدولية بمحكمة النقض.

٤ - الامانة العامة لمجلس القضاء الاعلى.

٥ - إولارة العلاقات العامة وخدمة رجال القضاء بمحكمة النقض.

٦ - المستشارون الفنيون لرئيس محكمة النقض.

٧ - مركز المعلومات بمحكمة النقض.

قاساً: التشكيل الخاص للمساواة القضاء أعضاء المكتب الفني محكمة النقض.

جاءت: فطور من إصدارات المكتب الفني.

## القسم الثاني

المبحث الأول: فناء المكتب الفني.

المبحث الثاني: تشكيل المكتب الفني.

المبحث الثالث: اختصاصات المكتب الفني.

المبحث الرابع: فطور المكتب الفني.

المبحث الخامس: اسرار فطيرة فطور المكتب الفني.



# نحية إجلال وتقدير

لسادة قضاة إجلال .. صدقوا ما عاهدوا الله  
عليه .. يؤدوا أماناتهم المهنية على خير وجه ..  
دوامهم فيض من العطاء .. طاعة الله تجمعهم ..  
الحق لديهم نبراس، والعدل عندهم غاية ..

١٩٥٠ - ٢٠٢٥

# معالي القاضي الجليل / رئيس محكمة النقض رئيس مجلس القضاء الأعلى



معالي القاضي / عاصم عبد اللطيف السعيد الغاش  
رئيس محكمة النقض - رئيس مجلس القضاء الأعلى  
(اعتباراً من ٢٠٢٥/٧/١)

معالي القاضي / حسني عبد اللطيف  
رئيس محكمة النقض - رئيس مجلس القضاء الأعلى  
(من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠)



# معالي القاضيين / المجلس / النائب الأول والثاني لرئيس محكمة النقض عضوي مجلس القضاء الأعلى ”حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠“



معالي القاضي / عاصم عبد اللطيف السعيد الغايش  
النائب الثاني لرئيس محكمة النقض - عضو مجلس القضاء الأعلى  
( حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ )

رئيس محكمة النقض - رئيس مجلس القضاء الأعلى  
( اعتباراً من ٢٠٢٥/٧/١ )

معالي القاضي / محي الدين السيد حسن  
النائب الأول لرئيس محكمة النقض - عضو مجلس القضاء الأعلى  
( حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ )

معالي القاضيين / المجلس / النائب الأول والثاني لرئيس  
محكمة النقض محضري مجلس القضاء الأعلى  
”اعتباراً من ٢٠٢٥/٧/١“



معالي القاضي / عابد إبراهيم راشد سلامة  
النائب الثاني لرئيس محكمة النقض - عضو مجلس القضاء الأعلى  
(اعتباراً من ٢٠٢٥/٧/١)



معالي القاضي / محمد عبد العال أحمد عارف  
النائب الأول لرئيس محكمة النقض - عضو مجلس القضاء الأعلى  
(اعتباراً من ٢٠٢٥/٧/١)

محكمة النقض

١٩٥٠

١٩٥٠

تسليم  
رئاسة المكتب الفني  
لمحكمة النقض

١٩٥٠ - ٢٠٢٥



# معالي القاضي الجليل / نائب رئيس محكمة النقض، رئيس المكتب الفني



معالي القاضي / محمد هلاوي محمد هلاوي  
نائب رئيس محكمة النقض  
رئيس المكتب الفني  
اعتباراً من ٢٠٢٥/٧/١

معالي القاضي / طارق سيد عبد الباقي  
نائب رئيس محكمة النقض  
رئيس المكتب الفني  
حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠

٢٠٢٥ - ١٩٥٠

# معالي القاضيين / الجليلين / نائبي رئيس محكمة النقض، الرئيسين المساعدين للمكتب الفني

## القسم المدني



معالي القاضي / محمد عبد المنعم عوض الخلاوي  
نائب رئيس محكمة النقض  
الرئيس المساعد للمكتب الفني (القسم المدني)  
اعتباراً من ٢٠٢٥/٨/١



معالي القاضي / مصطفى عبد الفتاح أحمد  
نائب رئيس محكمة النقض  
الرئيس المساعد للمكتب الفني (القسم المدني)  
حتى ٢٠٢٥/٧/٣١

## القسم الجنائي



معالي القاضي / جمال حسن جودة إبراهيم  
نائب رئيس محكمة النقض  
الرئيس المساعد للمكتب (القسم الجنائي)  
(اعتباراً من ٢٠٢٥/٧/١)



معالي القاضي / إبراهيم محمد فؤاد إبراهيم  
نائب رئيس محكمة النقض  
الرئيس المساعد للمكتب (القسم الجنائي)  
حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠

١٩٥٠ - ٢٠٢٥



# التسليم السابق لرئاسة المكتب الفني لمحكمة النقض

١٩٥٠ - ٢٠٢٥

# أولاً: معالي القضاة الأجلاء / الرؤساء السابقين للمكتب الفني لمحكمة النقض "الاعتبار من ١٨/٩/١٩٨٤"



معالي القاضي / أحمد مدحت المراغي  
( ١٩٨٥/١٠/١ - ١٩٨٧/٧/٣٠ )

رئيس محكمة النقض - رئيس مجلس القضاة الأعلى



معالي القاضي / طه عبد الجواد الشريف  
نائب رئيس محكمة النقض  
( ١٩٨٤/٩/١٨ - ١٩٨٥/٩/٣٠ )

١٩٥٠ - ٢٠٢٥

( ٨ ) تم التأريخ لهذا القسم اعتماداً على الصور والبيانات المتاحة للسادة القضاة أصحاب المعالي نواب رئيس محكمة النقض - الرؤساء السابقين للمكتب الفني والتي لم تُنحَ إلا بدءاً من عام ١٩٨٤ بتولي معالي القاضي / طه الشريف رئاسة المكتب الفني لمحكمة النقض.



# محكمة النقض



معالي القاضي / صلاح محمد أحمد  
نائب رئيس محكمة النقض  
( ١٩٩٠/٦/٣٠ - ١٩٨٨/٨/١ )



معالي القاضي / مصطفى النحاس زعزوع  
نائب رئيس محكمة النقض  
( ١٩٨٨/٧/٣١ - ١٩٨٧/٨/١ )



# محكمة النقض



معالي القاضي / قحي عبد القادر خليفة  
( ١٩٩٠/٧/١ - ١٩٩٢/٦/٣٠ )

رئيس محكمة النقض - رئيس مجلس القضاء الأعلى

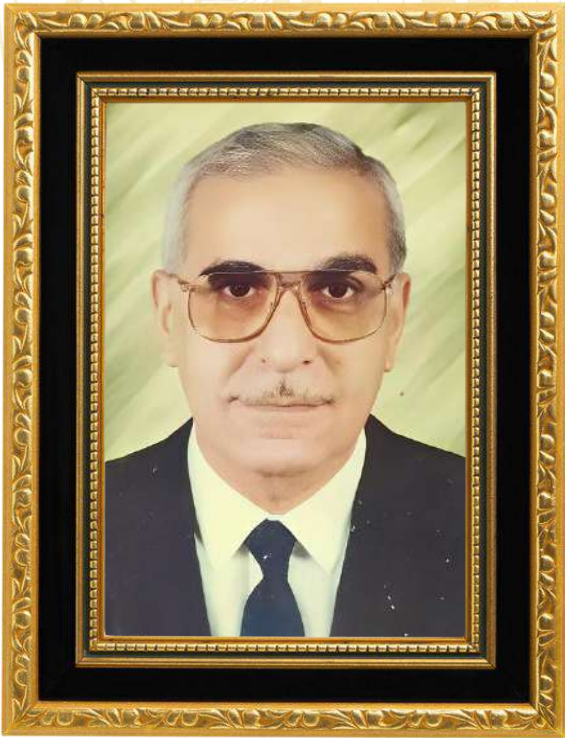


معالي القاضي / أحمد علي عبد الرحمن  
نائب رئيس محكمة النقض  
( ١٩٩٢/٧/١ - ١٩٩٣/٦/٣٠ )

# محكمة النقض



معالي القاضي / محمد خيرى أبو الليل  
نائب رئيس محكمة النقض  
( ١٩٩٣/٨/١ - ١٩٩٥/٧/٣١ )



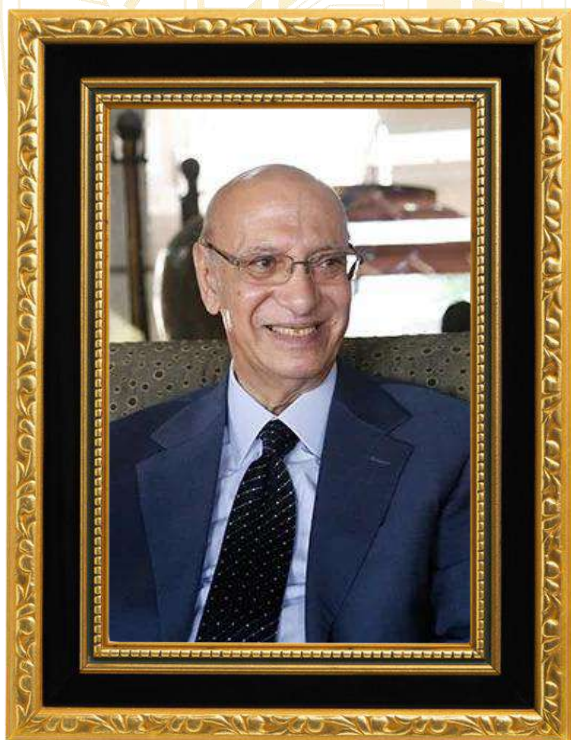
معالي القاضي / مجدى حسين منتصر  
نائب رئيس محكمة النقض  
( ١٩٩٥/٨/١٧ - ١٩٩٦/٧/٣١ )



محكمة النقض



معالي القاضي / محمد عبد العزيز محمد  
نائب رئيس محكمة النقض  
( ١٩٩٦/٨/١ - ١٩٩٨/٦/٣٠ )



معالي القاضي / محمد عبد العزيز الشناوي  
نائب رئيس محكمة النقض  
( ١٩٩٨/٩/٨ - ٢٠٠٠/٧/٣١ )



# محكمة النقض



معالي القاضي / عبد المنعم إبراهيم دسوقي  
نائب رئيس محكمة النقض  
( ٢٠٠٣/١٢/٢٦ - ٢٠٠٢/١٠/٧ )



معالي القاضي / محمد علي عبد الواحد  
نائب رئيس محكمة النقض  
( ٢٠٠٢/٩/٩ - ٢٠٠٠/٨/١ )

# محكمة النقض



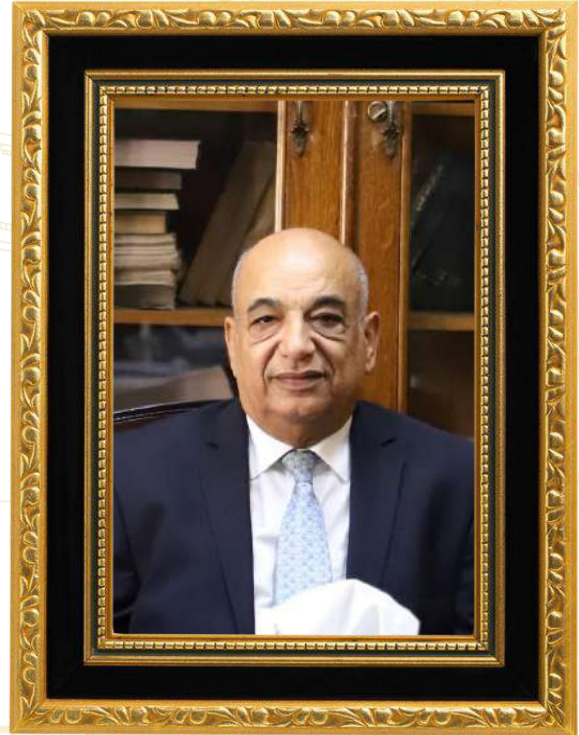
معالي القاضي / أحمد الحسيني محمد  
نائب رئيس محكمة النقض  
(٢٠١٢/٩/٣٠ - ٢٠١١/٢/١)



معالي القاضي / أحمد عبد الكريم محمد  
نائب رئيس محكمة النقض  
(٢٠١٠/٧/٣١ - ٢٠٠٤/١/٢١)



# محكمة النقض



معالي القاضي / عبد الجواد موسى عبد الجواد  
نائب رئيس محكمة النقض  
( ٢٠١٥/٦/٣٠ - ٢٠١٢/١٠/١ )

معالي القاضي / عبد الله محمود عصر  
( ٢٠١٩/٦/٣٠ - ٢٠١٧/٧/١ )

رئيس محكمة النقض - رئيس مجلس القضاء الأعلى





معالي القاضي / حسني عبد اللطيف

( ٢٠١٩/٧/١ - ٢٠٢٣/٦/٣٠ )

رئيس محكمة النقض - رئيس مجلس القضاء الأعلى

ثانياً: معالي القضاة الأجلاء  
نواب رئيس محكمة النقض والرؤساء المساعدين السابقين  
للمكتب الفني لمحكمة النقض  
القسم المدني



معالي القاضي / محمد أيمن سعد الدين  
نائب رئيس محكمة النقض  
( ٢٠١٨/١٠/١ - ٢٠٢٢/٧/١٧ )



معالي القاضي / طارق سيد عبد الباقي  
نائب رئيس محكمة النقض  
( ٢٠١١/٢/١ - ٢٠١٢/٦/٣٠ )  
( ٢٠١٥/٧/١ - ٢٠١٧/٦/٣٠ )



## القسم الثاني



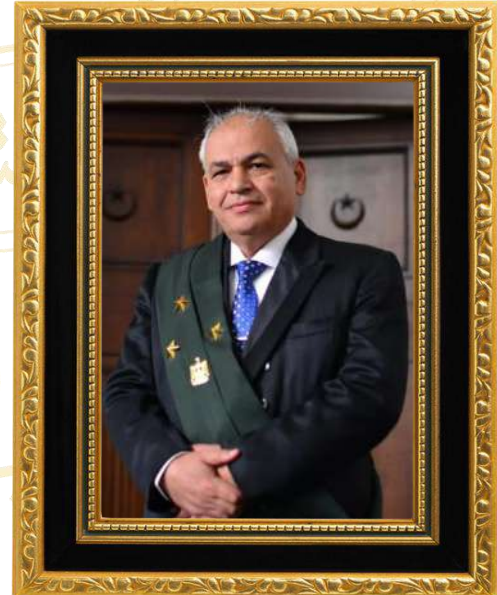
القاضي / هشام محمد عبد الهادي  
نائب رئيس محكمة النقض  
( ٢٠١٣/٧/٣ - ٢٠١٤/٦/٣٠ )



القاضي / محمد هلاي محمد هلاي  
نائب رئيس محكمة النقض  
( ٢٠١١/٢/١ - ٢٠١٢/٩/٣٠ )



القاضي / عادل عبد المنعم عمارة  
نائب رئيس محكمة النقض  
( ٢٠١٩/٨/٢٠ - ٢٠٢٤/٩/٢ )



القاضي / جمال حسن جودة إبراهيم  
نائب رئيس محكمة النقض  
( ٢٠١٧/٧/١٦ - ٢٠١٩/٦/٣٠ )



# معارى القضاة (الأجلاء / رؤساء الدوائر بالمحكمة (وفقاً لتوزيع عمل دوائر المحكمة (الزنى) أقرته مجيئها العامة في سبتمبر ٢٠٢٤)

أولاً: دوائر (الإجارات):

م	السيد القاضي	الدائرة
١	حسنى حسن عبد اللطيف أبوزيد رئيس محكمة (النقض) - رئيس مجلس القضاء الأعلى (من ١/٧/٢٠٢٣ حتى ٣٠/٦/٢٠٢٥)	الأربعاء (أ)
٢	نبيل أحمد عثمان إبراهيم عبد الواحد	الخميس
٣	أحمد فتحي حسن المزين	الثلاثاء
٤	عبد الرحيم الصغير زكريا عبد الرحيم	السبت (أ)
٥	عبد الصمد محمد سعيد محمد هريدي	الأحد (أ)
٦	عطية محمد أحمد علي زايد	السبت (ب)
٧	عمرو محمد أحمد الشوربجي	الأربعاء (ب)

الاثنين	نبيل فوزي إسكندر غبريال	٨
الأحد (ب)	أمن محمود حسين شبكة	٩

## ثانياً: الدوائر المرشحة:

الدائرة	السيد القاضي	م
الاثنين (ب)	محي الدين السيد حسن السيد (النائب الأول لرئيس محكمة النقض - عضو مجلس القضاء الأعلى) (٣٠/٦/٢٠٢٥)	١
الاثنين (هـ)	محمد فوزي عبد الودود خفاجي	٢
الأحد (أ)	فراج عباس عبد الغفار حسين	٣
الأربعاء (ب)	عطاء محمود سليم سالم	٤
الاثنين (د)	مجدي مصطفى كمال توفيق	٥
الخميس (ب)	مدوح محمد علي محمد حسن القزاز	٦

٧	محمد عبد الراضي عياد محمد الشيمي	الخميس (د)
٨	محمد رشاد أمين محمد علي	السبت (أ)
٩	عبد الفتاح أحمد علي أبو زيد	السبت (ج)
١٠	إبراهيم أحمد محمد أحمد الضبع	الثلاثاء (د)
١١	محمد خليفة علي خليفة البري	الثلاثاء (ب)
١٢	بدوي إبراهيم عبد الوهاب حسن	الأحد (ج)
١٣	معتز أحمد محمد مبروك	الثلاثاء (هـ)
١٤	محمود مصطفى حسن محمد العتيق	الأربعاء (أ)
١٥	محمد سامح أحمد تمساح علي	الأربعاء (ج)
١٦	زياد مصطفى بشير إبراهيم	الخميس (أ)
١٧	كمال نبيه محمد علي الأسود	الأحد (ب)
١٨	أمن يحيى عبد اللطيف الرفاعي	السبت (ب)
١٩	شريف سامي موسى عمر الكومي	الاثنين (أ)



الأحد (د)	محمد عباس حلمي منيعم	٢٠
الثلاثاء (أ)	حسن محمد أحمد أبو عليو	٢١
الاثنين (ج)	سالم أبو الوفا سرور ريان	٢٢
الاثنين (و)	طلبة مهني محمد مهني	٢٣
الثلاثاء (ج)	جمال محمد أحمد عبد المولى	٢٤
السبت (هـ)	طارق سيد عبد الباقي سيف النصر رئيس المكتب الفني محكمة النقض (٣٠/٦/٢٠٢٥ هـ)	٢٥
السبت (د)	يحيى فتحي شافعي يمامة	٢٦
الخميس (ج)	شريف حسن عبد الحميد سلام	٢٧
الأحد (هـ)	محمد بدر عزت محمد محمد السيد	٢٨

## ثالثاً: الدوائر القضائية والاختصاصية:

م	السيد القاضي	الدائرة
١	عاصم عبد اللطيف السعيد الغايش رئيس محكمة النقض - رئيس مجلس القضاء الأعلى (اعتباراً من ٢٠٢٥/٧/١)	الأربعاء (أ)
٢	محمد سامي إبراهيم إبراهيم محمد السيبي	الثلاثاء (ب)
٣	محمد عبد العال أحمد عارف النائب الأول لرئيس محكمة النقض - عضو مجلس القضاء الأعلى (اعتباراً من ٢٠٢٥/٧/١)	الأحد (ب)
٤	عابد إبراهيم راشد سلامة النائب الثاني لرئيس محكمة النقض - عضو مجلس القضاء الأعلى (اعتباراً من ٢٠٢٥/٧/١)	الأحد (هـ)
٥	د. علي أحمد فرجاني فرج	الخميس (ج)
٦	مصطفى محمد أحمد سيد	الاثنين (أ)

٧	مصطفى محمد المتولي علي حسان	الأربعاء (د)
٨	عاطف خليل عبد العزيز إبراهيم	الأربعاء (و)
٩	ربيع أحمد محمد لبنه	الاثنين (هـ)
١٠	رفعت محمود طلبه عثمان	السبت (هـ)
١١	سمير سامي محمود عبد الرحمن	الأربعاء (ج)
١٢	علاء الدين أحمد فتحي مرسي	الثلاثاء (ج)
١٣	سعيد فنجري علي عبد الحكيم	الأحد (ج)
١٤	محمد جمال محمود الشربيني	السبت (ج)
١٥	محمود عبد الحفيظ عبد الفضيل	الأحد (د)
١٦	عبد الرسول محمد طنطاوي عبد الرسول	الثلاثاء (هـ)
١٧	محمد رضا حسين كامل	السبت (د)
١٨	هاني عبد الجابر محمد علي	الاثنين (ب)
١٩	أحمد عبد الودود محمد زلمة	الأربعاء (هـ)



٢٠	نادي عبد المعتمد أبو القاسم نصر	الخميس (هـ)
٢١	محمد مصطفى أحمد العكازي	الخميس (د)
٢٢	أحمد حافظ عبد الصمد محمد القاياتي	الاثنين (د)
٢٣	كمال قرني عثمان أبو سعاد	الخميس (ب)
٢٤	أحمد محمد حمدان الخولي	السبت (و)
٢٥	مدحت نجيب خليل دغيم	السبت (أ)
٢٦	محمد خير الدين محمد حلي	السبت (ب)
٢٧	أحمد سيد سليمان فرج	الخميس (و)
٢٨	خالد قنحي محمد مقلد	الأحد (أ)
٢٩	صفوت أحمد عبد المجيد سليمان مكادي	الأربعاء (ب)
٣٠	أحمد أحمد محمد خليل	الخميس (أ)
٣١	عبد الحميد دياب عبد السلام	الاثنين (و)
٣٢	محمد خالد عبد العزيز محمد حسنين	الاثنين (ج)

الأحد (و)	محمد أحمد أحمد زغلول	٣٣
الثلاثاء (أ)	عبد الله أحمد فتحي عبد الله	٣٤
الثلاثاء (د)	عصمت عبد المعوض محمد عدلي	٣٥

رابعاً: الدوائر العمالية:

الدائرة	السيد القاضي	م
الثلاثاء	عاطف عبد الجليل أحمد موسى الأعصر	١
الأربعاء (أ)	إسماعيل عبد السميع محمد إسماعيل	٢
الأربعاء (ب)	حسام قرني حسن غريب	٣
الأحد (أ)	منصور عبد الجواد عبد المجيد العشري	٤
الخميس	علي عبد المنعم حامد فتح الله	٥
الأحد (ب)	محمود أحمد محمد عطا	٦
الأربعاء (ج)	محمد سمير عبد الظاهر عبد العزيز محمد	٧

خامساً: (الدوائر التجارية والاقتصادية):

م	السيد القاضي	الدائرة
١	محمد أحمد محمد أبو الليل	الأربعاء
٢	عبد الله ملوم عبد الرحمن مصطفى	الثلاثاء
٣	عمران محمود عبد المجيد محمد	الاثنين (أ)
٤	محمود حسن عبد الله التراكوي عبد الحي	الخميس
٥	عرفة أحمد سيد علي دريع	الأحد
٦	فيصل عبد الحميد محمود حرحش	الاثنين (ب)

سادساً: دائرة (الأحوال الشخصية وطغور رجال القضاء):

السيد القاضي	الدائرة
موسى محمد مرجان حنفي	الثلاثاء

١٩٥٠ - ٢٠٢٥



## معالي القضاة الأجلاء / نواب رئيس محكمة النقض والقضاة بالمحكمة

منذ إنشاء محكمة النقض؛ وهي تؤدي عظيم رسالتها المقدسة في محراب القانون، وقد أثبت قضاة المحكمة طوال هذه المسيرة أنهم المثل الذي يُحتذى به في حمل الأمانة، وأداء الرسالة حتى ذاع قضاؤهم في العالم أجمع مثلاً لإحقاق الحق، وإقرار العدل، لا يجيدهم عن طريقهم المستقيم رغبة ولا رهبة، ولا يخلون في سبيل أداء واجبهم بأي جهد، غير مراعين إلا ضميرهم وحده، غير خاشعين إلا لله - جل علاه -، وهكذا أصبحت أحكامهم مبادئ يسير على هديها الكافة وبها يعملون؛ إذ أرست قواعد القانون ووحدت تفسيره وتأويله وتطبيقه، حتى لا تهتز ثقة المتقاضين في العدالة أو في أحكام القضاء.

واحتفالاً باليوبيل الماسى للمكتب الفنى لمحكمة النقض، بمرور خمسة وسبعين عاماً على إنشائه في ١٢/١٠/١٩٥٠، يتوجه المكتب بتحية إجلال وتقدير للسادة القضاة أصحاب المعالي نواب رئيس محكمة النقض والقضاة بالمحكمة، الذين أفنوا أعمارهم وبذلوا الغالي والنفيس في سبيل إعلاء سيادة القانون وترسيخ مبادئ العدالة بين المتقاضين، ومهما بلغ القدر في تكريمهم والاحتراف بهم، فمبلغه لا يرقى إلى هذا الوفاء وذلك العطاء.













١٩٥٠





١٩٥٠







٢٠٢٥ - ١٩٥٠





## شركاء العمل والمسؤولية

إن المكتب الفني وهو يضطلع بدوره في استخلاص المبادئ القانونية من أحكام محكمة النقض المصرية، وما يعقب ذلك من عمليات البحث القانوني وإطلاق الإصدارات والأبحاث القانونية ونشر الثقافة والفكر القانوني السليم بين جموع المواطنين، فهو لا يقوم بهذه الوظيفة منفرداً، بل إن المكتب الفني لمحكمة النقض لم يكن ليؤدي دوره المنوط به قانوناً على أكمل وجه لولا أداء باقي إدارات محكمة النقض دورها المختصة به بكفاءة، وفي هذا القسم؛ نحقي بشركاء المكتب الفني السادة القضاة الأجلاء ممن تحملوا المسؤولية معه في تطوير محكمة النقض ورفع مكانتها محافضين عليها كقمة الهرم القضائي ومرجعية رئيسية لسائر الأنظمة القضائية في العالم العربي.

المكتب الفني  
اليوبيل الماسي للمكتب الفني

١٩٥٠ - ٢٠٢٥



## أولاً: النيابة العامة لدى محكمة النقض:

منذ صدور المرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض، يولي المشرع أهمية بالغة للنيابة العمومية؛ فقد جاء في المذكرة الإيضاحية لمشروع هذا القانون "رئي في المشروع إيجاب سماع أقوال النيابة العمومية، إذ لا شك في أن حضورها أمام أعلى هيئة قضائية - متكلمة باسم القانون - يعد ضماناً جليلاً القدر لاستيفاء بسط المسائل أمام تلك الهيئة".

وتأكيداً على أهمية دورها، نصت المادة ٢٤ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار الجمهوري بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن "تنشأ لدى محكمة النقض نيابة عامة مستقلة تقوم بأداء وظيفة النيابة لدى محكمة النقض. ويكون لها بناء على طلب المحكمة حضور مداوالت الدوائر المدنية والتجارية والأحوال الشخصية دون أن يكون لمثلها صوت معدود في المداوالت".

وتختص النيابة العامة لدى محكمة النقض بإيداع مذكرات بالرأي في الطعون قبل عرضها على المحكمة، المرافعة فيما يترأى لها من طعون تقتضي ذلك، كما لها الاشتراك في المداولة بناءً على طلب المحكمة.

وقد نصت المادة (٣) من قرار رئيس محكمة النقض - رئيس مجلس القضاء الأعلى رقم ٤٩ لسنة ٢٠١١ على أن "يختص السيد القاضي / مدير النيابة العامة لدى محكمة النقض بالإشراف على أعضاء النيابة في مباشرتهم لاختصاصاتها وفق المادة ٢٤ من قانون السلطة القضائية، كذلك يختص بالإشراف على جميع العاملين بالإدارتين العامين لنيابة النقض الجنائي ونيابة النقض المدني، على أن يكون له بالنسبة إليهم سلطات وكيل الوزارة المنصوص عليها بقانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل (ويقاله

حاليًا قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦، فضلًا عن سائر المسائل التي يطلب إليه رئيس المحكمة القيام بها .



معالي القاضي / معز أحمد محمد مبروك  
نائب رئيس محكمة النقض  
مدير النيابة العامة لدى محكمة النقض  
اعتبارًا من ٢٠٢٥/٧/١



معالي القاضي / صلاح الدين محمود مجاهد  
نائب رئيس محكمة النقض  
مدير النيابة العامة لدى محكمة النقض  
حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠  
مساعد أول وزير العدل



معالي القاضي / مجدي عبد الحميد محمد تركي  
نائب رئيس محكمة النقض  
المدير المساعد لنيابة النقض " القسم الجنائي "  
حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠



معالي القاضي / عبد الحميد نيازي عبد الحكيم  
نائب رئيس محكمة النقض  
المدير المساعد لنيابة النقض " القسم المدني "



معالي القاضي / هشام محمد فرغلي طلبه  
نائب رئيس محكمة النقض  
المدير المساعد لنيابة النقض " القسم الجنائي "  
اعتباراً من ٢٠٢٥/٧/١



## ثانياً: إrolرة التفتيش القضائي على أعمال النيابة العامة لدى محكمة النقض:

وتختص بإعداد وتجهيز الدورات التفتيشية للسادة أعضاء التفتيش وإخطارهم بها وتجهيز مفردات الطعون الخاصة بكل دورة، وإعداد تقارير الكفاية للأعضاء وكذا قيد تظلمات السادة أعضاء النيابة اعتراضاً على تقارير الكفاية وإعدادها للعرض على لجنة الفحص، ومراجعة التقارير قبل عرضها على لجان تقدير الكفاية، ونسخها بعد اعتمادها.



معالي القاضي / سميح عبد المنعم علي أحمد أبو العيلة  
نائب رئيس محكمة النقض  
مدير التفتيش القضائي على أعمال النيابة العامة  
لدى محكمة النقض

## اليوبيل الماسي للمكتب الفني لمحكمة النقض



معالي القاضي / ناجي محمد عز الدين  
نائب رئيس محكمة النقض  
المدير المساعد للتفتيش القضائي على أعمال  
النيابة العامة لدى محكمة النقض " القسم الجنائي "  
حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠



معالي القاضي / خالد عثمان مذكور  
نائب رئيس محكمة النقض  
المدير المساعد للتفتيش القضائي على أعمال النيابة  
العامة لدى محكمة النقض " القسم المدني "



معالي القاضي / د. محمد حسن أحمد مطر  
نائب رئيس محكمة النقض  
المدير المساعد للتفتيش القضائي على أعمال النيابة العامة  
لدى محكمة النقض " القسم الجنائي " اعتباراً من ٢٠٢٥/٧/١

## ثالثاً: إrolure العلاقات الدولية بمحكمة النقض:

أنشئت بقرار من رئيس مجلس القضاء الأعلى، وتكون من:

### أ- قسم الاتفاقات الدولية ويختص بالآتي:

- ١- تعزيز سبل التعاون مع المحاكم العليا الأجنبية والأجهزة القضائية الدولية وغيرها من الهيئات الدولية ذات الصلة، ودراسة مشروعات الاتفاقات وبرامج التعاون مع تلك الجهات وإبداء الرأي بشأنها، وصياغتها وتنفيذها.
- ٢- إبراز وتعزيز دور المحكمة على الساحة الدولية.
- ٣- إعداد محاضرات رئيس المحكمة مع الجهات الدولية المختلفة.

### ب- قسم المؤتمرات والتدريب ويختص بالآتي:

- ١- الإشراف على تنظيم ورش العمل والمؤتمرات التي تشارك فيها المحكمة بمصر وبالحارج، وكذا الدراسات الخاصة بها، بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة، ومتابعة تنفيذ التقارير والتوصيات الصادرة عنها.
- ٢- إتاحة وتنظيم الدورات التدريبية لرجال القضاء بالمحكمة بالحارج.
- ٣- ضمان التمثيل الفاعل لأعضاء ووفود المحكمة في المحافل الدولية.
- ٤- التنسيق مع إدارة العلاقات العامة فيما هو موكل لها من اختصاصات متعلقة بزيارة الوفود والشخصيات الأجنبية وزيارات رئيس المحكمة وأعضاء مجلس القضاء الأعلى والوفود المصاحبة للدول الأجنبية.



ج- قسم البحوث والترجمة ويختص بالآتي:

- ١- ترجمة الوثائق والأحكام والبحوث ذات الصلة بطبيعة عمل المحكمة.
- ٢- ترجمة الهام من أحكام المحكمة وتبادلها مع المحاكم العليا الأجنبية، والعمل على نشرها بموقع المحكمة الإلكتروني.
- ٣- تبادل البحوث القضائية والقانونية المتصلة بعمل المحكمة مع المحاكم العليا الأجنبية والأجهزة القضائية الدولية والمراكز البحثية وغيرها من المنظمات والمعاهد العربية والدولية.
- ٤- تزويد مكتبة المحكمة بالهام من الكتب والبحوث والدوريات القانونية الأجنبية.



معالي القاضي / محمد حسن عبد اللطيف  
نائب رئيس محكمة النقض  
رئيس إدارة العلاقات الدولية

## رابعاً: الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى:

تضمنت المادة الأولى من قرار رئيس مجلس القضاء الأعلى رقم ٤٩ لسنة ٢٠١١ اختصاص السيد القاضي / أمين عام مجلس القضاء الأعلى بأعمال الأمانة الفنية لمجلس القضاء الأعلى بالإشراف على إعداد جميع الأعمال التي تعرض على مجلس القضاء الأعلى ومتابعة تنفيذ ما يطلبه بخصوصها وحضور الجلسات التي يطلب المجلس فيها حضوره لإيضاح ما يرى المجلس استيضاحه ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس، كذلك يختص بالإشراف على أعضاء الأمانة العامة للمجلس وتنسيق العمل فيما بينهم، وكذا الإشراف على إعداد الموازنة العامة للقضاء والنيابة العامة وإعداد توزيع الاعتمادات الإجمالية للموازنة والحساب الختامي للموازنة، فضلاً عن الإشراف على جميع العاملين بالإدارتين العامين لشؤون أمانة مجلس القضاء الأعلى ولموازنة القضاء والنيابة العامة على أن يكون له بالنسبة إليهم سلطات وكيل الوزارة .



معالي القاضي / أحمد محمد رفعت قاسم  
نائب رئيس محكمة النقض  
أمين عام مجلس القضاء الأعلى



معالي القاضي / حسام الدين حسين الجيزاوي  
نائب رئيس محكمة النقض  
أمين عام مساعد مجلس القضاء الأعلى



معالي القاضي / د. محمد سامي العواني  
نائب رئيس محكمة النقض  
أمين عام مساعد مجلس القضاء الأعلى



معالي القاضي / أحمد عبد الله أنيس عبد اللطيف  
نائب رئيس محكمة النقض  
أمين عام مساعد مجلس القضاء الأعلى



معالي القاضي / محمد حسن السيد الشربيني  
نائب رئيس محكمة النقض  
أمين عام مساعد مجلس القضاء الأعلى



## خامساً: إrolارة العلاقات العامة ومخرمة رجال القضاء بمحرمة النقض:

- ١- استلام وتصدير المكاتبات المتعلقة بالإدارة العامة لشؤون مكتب رئيس المحكمة.
- ٢- تبادل البيانات والنشرات والمطبوعات الإعلامية مع الهيئات الأخرى.
- ٣- اتخاذ اللازم لتنمية العلاقات بين رجال القضاء بالمحكمة والمشاركة في الظروف الخاصة بهم.
- ٤- اتخاذ الإجراءات اللازمة لسفر السادة القضاة المعارين وأعضاء البعثات للدول العربية والأجنبية.
- ٥- تجميع ما تنشره أجهزة الصحافة والإعلام المختلفة والتقارير القضائية في محتوى واحد يصدر بشكل يومي ويوزع على السادة القضاة للاطلاع عليه (مجلة المحكمة).



معالي القاضي/ خالد فاروق عبد الهادي أحمد  
نائب رئيس محكمة النقض  
المستشار الإعلامي لمجلس القضاء الأعلى

## سأوساً: (المستأروا الفنبورا لرئيس محكمة النقض):

نصت المادة ٤ من قرار رئيس محكمة النقض - رئيس مجلس القضاء الأعلى على اختصاصه بما يلي:

- ١- الإشراف على الشؤون المالية والإدارية بالمحكمة ومراقبة سلامة إجراءات الصرف والالتزام بنود الموازنة وما يرد بتأشيراتها .
- ٢- فحص الشكاوى والعرائض المقدمة ضد السادة قضاة محكمة النقض وعرضها بالرأي على السيد القاضي رئيس المحكمة .
- ٣- فحص الطلبات الواردة أو المقدمة باسم السيد القاضي رئيس المحكمة وعرض الهام منها على سيادته .
- ٥- أعمال الأمانة الفنية لمجلس التأديب والصلاحيات الأعلى .
- ٦- الإشراف على إعداد طلبات قبول قيد المحامين أمام محكمة النقض .
- ٧- المسائل المعروضة على لجنة شؤون العاملين بالمحكمة .
- ٨- الإشراف على قسم العلاقات العامة والإنسانية وخدمات رجال القضاء .
- ٩- الإشراف على باقي إدارات المحكمة - خلاف ما يختص به السادة القضاة أمين عام مجلس القضاء الأعلى ورئيس المكتب الفني للمحكمة ومدير نيابة النقض - على أن يكون له بالنسبة للعاملين بها سلطات وكيل الوزارة المنصوص عليها في قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل (ويقابلة حالياً قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦) .
- ١٠- سائر المسائل التي يطلب إليه رئيس المحكمة القيام بها .



معالي القاضي / خالد حسن أحمد سليمان  
 نائب رئيس محكمة النقض  
 المستشار الفني لرئيس محكمة النقض  
 حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠



معالي القاضي / محمود محمد توفيق عبد الغني  
 نائب رئيس محكمة النقض  
 المستشار الفني لرئيس محكمة النقض



معالي القاضي / حسام حسين يوسف الديب  
 نائب رئيس محكمة النقض  
 المستشار الفني لرئيس محكمة النقض



## سابعاً: مركز معلومات محكمة النقض:

- ١- وضع خطة لاحتياجات المحكمة من مستلزمات البنية الأساسية التكنولوجية من أجهزة حاسب آلي وطابعات وماسحات ضوئية وشبكات وبرامج تشغيل ورخص استخدام وغيرها.
- ٢- توفير التأمين اللازم لتنظيم معلومات المحكمة ضد المخاطر المحتملة سواء بشرية أو طبيعية.
- ٣- تصميم وتطوير الموقع الإلكتروني للمحكمة لضمان تقديم خدمات تفاعلية محدثة.
- ٤- الالتزام بضوابط وتعليمات التأمين السيبراني للنظم والتطبيقات وقواعد البيانات والموقع الإلكتروني للمحكمة، مع الاحتفاظ بنسخ احتياطية بشكل دوري.
- ٥- تقديم الدعم الفني والمساعدة التقنية المتعلقة بمنظومة التحول الرقمي.
- ٦- ميكنة دورة العمل بالمحكمة.



معالي القاضي / عمرو أحمد المتولي الزهيري  
نائب رئيس محكمة النقض  
مدير مركز معلومات محكمة النقض

# السادة القضاة أعضاء المكتب الفني لمحكمة النقض المجموعة المرفقة بالمكتب الفني لمحكمة النقض



القاضي / باهر عبد المنعم إبراهيم دسوقي  
رئيس المجموعة المرفقة

## السادة القضاة المرفقون



محمد ماهر حسين عاصم



علاء محمود محمد عبد الرؤوف



محمد عبد الفتاح أحمد أبو مسلم



مصطفى محمد أمين موسى نور



أحمد يوسف عبد الحليم الهته



## السادة القضاة الأعضاء



أمين السيد عبد الجواد عمران



أحمد سلامة أحمد عبد المجيد



أحمد عبد الحميد ميهوب



ريمون إبراهيم الصغير يعقوب



حسن أحمد عبد الفتاح الجاللي



شادي السيد محمد خليفة



محمد علي محمد عبد العليم



أسامة عبدالله يوسف ندا



مصطفى رفعت محمود محمد



د. أحمد محمد محمد عبد القادر



ضياء الدين محمد راشد علي



مصطفى محمد مصطفى الزعيري



أحمد محمد حسين عبد التواب



ميادة محمد فتحي صادق



رامي علي محمد سليمان



محمود إبراهيم علي شعبان



عبد العزيز إسماعيل الدروي



أحمد عادل عبد المنعم فؤاد





أحمد حسني عبد اللطيف



محمد فتحي إبراهيم توفيق



يحيى أحمد محمد مختار



إبراهيم سري محمد بدوي الجمل



محمد ممدوح سليمان طبوشة



محمد حلمي عباس يوسف



ربيع أحمد أحمد عبد اللطيف



مصطفى حسن عبد الوهاب السقا



هيثم جمال علي عبد الله





محسن الصاوي فتحي البربري



محمد علي محمد سليمان



أحمد خلف عيد خلف



أحمد حسن سيد عبد الحكيم



محمد إيهاب سرحان



محمد البسيوني الشراوي



عبدالله محمود محمد الغزاوي



أحمد السيد عبد الحكيم الططاوي



محمود بدوي إبراهيم عبد الوهاب



أحمد فتحي حسن أبو شكر



أحمد سلمان عبد الحفيظ



محمود أحمد عبد الرحمن نصار



د. هشام محمد الشافعي



محمد هلال أحمد حلاوة



محمد عبد المنعم علي أحمد



أحمد علي عبد المنعم



محمد أحمد سيد سليمان



محمود محمد عبد الوهاب



محمد مصطفى أحمد عبيد

محكمة النقض  
المكتب الفني  
اليوبيل الماسي للمكتب الفني

١٩٥٠ - ٢٠٢٥



## المجموعة التجارية بالمكتب الفني لمحكمة النقض



القاضي / محمد عبد الله عمر شوضة  
رئيس المجموعة التجارية

## السادة القضاة الاعضاء



وائل أحمد حافظ عبد الصمد



محمد نافع فرغلي حسانين



أحمد عبد الناصر خطاب



د. حسام عدلي جاد



آيات محمود محمد خلف



مؤمن محمد عبد الفتاح شاهين



أحمد محمد شفيق الجرف



أحمد محمد حنفي محمود



أحمد محمود علي سعيد



أحمد أحمد الحسيني محمد يوسف



أحمد محمد محمود علي حميد



محمد سعيد جمال البكري



## الخمسة العمالية بالمكتب الفني لمحكمة النقض



القاضي / عمرو سمير شفيق محمد لطفي  
رئيس الخمسة العمالية

## السادة القضاة الأعضاء



أحمد أحمد عبد الرحمن برديسي



محمود محمد متولي عامر



وليد أحمد علي صالح حسوب





علاء طلعت سعيد



محمد أحمد محمد علي خضير



عمرو محمد عباس أبو عميرة



محمد رضا عبد الفتاح عياد



د. ثروت إبراهيم أحمد السماحي



أشرف محمود أحمد محمد عطا



إسلام عبد الرحيم علي السيد



أحمد كمال أمين عبد النبي



حازم محمد عبد الحسن شيهه



أحمد ناجي أحمد عبد العظيم



مصطفى أحمد محمد إسماعيل

اليوبيل الماسي للمكتب الفني  
محكمة النقض

١٩٥٠ - ٢٠٢٥

## مجموعة الإيجارات بالمكتب الفني لمحكمة النقض



القاضي / أحمد بشير عبد العال  
رئيس مجموعة الإيجارات

## السادة القضاة الأعضاء



إسلام سري محمد بدوي الجمل



محمد يسري ماهر إبراهيم



أحمد علي محمد عبد الرحمن بدوي





أحمد الغوامري عبد المجيد



إسلام معوض السعيد محمد النجار



محمد طه أحمد شاهين



أحمد رضا إبراهيم حشيش



أحمد عبد السلام علي الصياد



محمد عبد القادر أحمد إسماعيل



أحمد سامي رمضان عامر



خالد محمد عصمت يونس



محمد أمين الماوي



محمد موسى محمد مرجان

مكتبة التقضي  
المكتب الفني  
اليوبيل الماسي للمكتب الفني

١٩٥٠ - ٢٠٢٥

# المجموعة الجنائية بالمكتب الفني لمحكمة النقض



القاضي / رياض أمين محمد أحمد منصور  
رئيس المجموعة الجنائية



القاضي / عبد الفتاح فوزي عبد الفتاح غنيم  
رئيس مجموعة النشر



## السادة القضاة المشرفون



حسن عبد الله قطني عبد المجيد قايد



الهيثم المعز محمد طه مرسى الصغير



أحمد فتحي جودة عبد المقصود

## السادة القضاة الأعضاء



محمد محمود حسن المقاول



شريف محمد السيد بنداري



عبد المجيد محمد عبد المجيد عبد الوهاب



د. عمرو سعيد عبد السلام



أحمد مصطفى عبد الحميد عدوي



عبد المؤمن عبد الحميد السعدي



التهامي محمد وجدي التهامي



تامر أحمد محمد حسن قناوي



أكرم محمد أبو اليزيد خلاف



عمرو محمد جمال محمود الشربيني



رائد سمير عبد العزيز



أمين محمود معوض الهجرسي



محمد إبراهيم محمد الطويلة



عبد الرحمن محمود محمد عبد الطيف



محمد طه سيد علي قاسم



أحمد محمد محمود محمد شاهين



محمد إبراهيم زيدان الضادي



عمرو محمد سعيد زكي زهران





محمد الجيوشي أمين السيد الديب



أحمد سلامة أبو سيف محمد



علي عبد المنعم محمد الشهاوي



سعيد عبد الفتاح أبو الفتوح محمد



أحمد إبراهيم أحمد الصياد



مصطفى محمد عبد اللطيف



أشرف مجدي حسين صلاح الدين خلاجي



أحمد عبد الستار الصعيدي



د. محمود رمضان إبراهيم السيد



كامل عصام كامل عجور



شريف إيهاب محمد أبو بكر



محمد نادي عبد المتمد أبو القاسم



محمد حلمي علام رضوان



محمد محمود إسماعيل علي



عبد المجيد محمد أحمد عبد المجيد



محمد أحمد السيد علي عبيد



أحمد مدحت عبد الحميد أبو العلا



شادي محمد حسام عبد الحميد الهواري





حسام محمد السيد الغازي



محمود صلاح مبروك علي حجاج



محمد حسن مصطفى الوكيل



إيهاب صلاح محمد عبد العليم



محمد أشرف محمد علي حسين



مصطفى محمود عبد العزيز سالم



حسام رضا سالم بسيوني



بسام محمد طاهر شتا



حسين سامي عبد المنعم حسين





شرف سمير عبد الجمد الجمال



محمد أحمد عبد العزيز عزب



أحمد أسامة أحمد حلمي علام



أحمد طلعت محمد أحمد



إسلام أسامة عبد السلام قنصوة



أحمد محمد يوسف مصري زيدان



فادي إلهام نجيب نوار



إبراهيم دري إبراهيم محمد النحاس



أحمد ربيع عبد الوهاب زايد



أحمد محمد أحمد زغلول



حسين محمد رضا حسين كامل



محمد أحمد جمال الدين التهامي



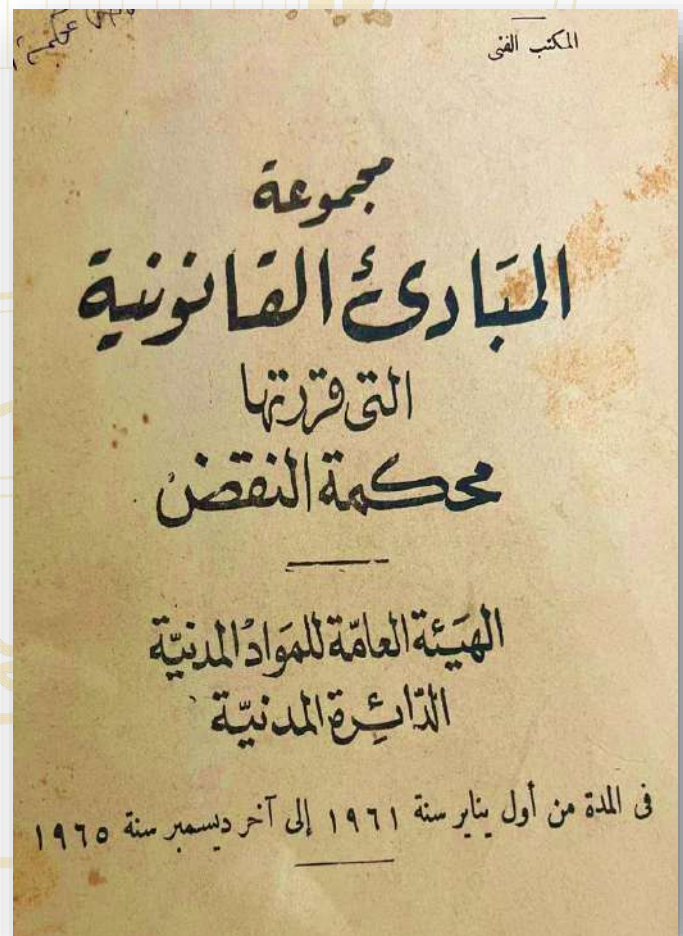
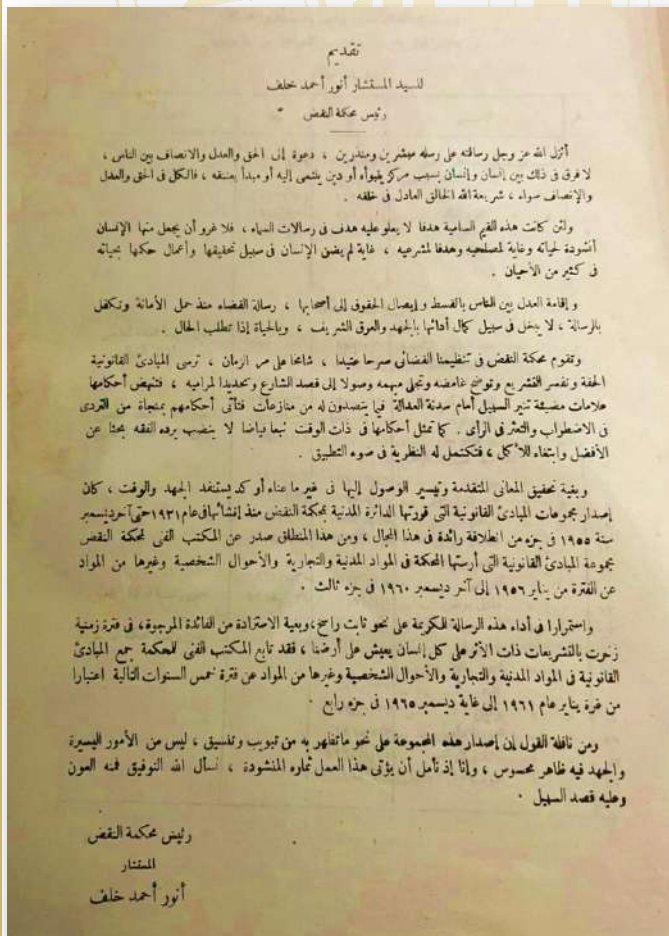
أحمد نبيه إسماعيل زهران

١٩٥٠ - ٢٠٢٥



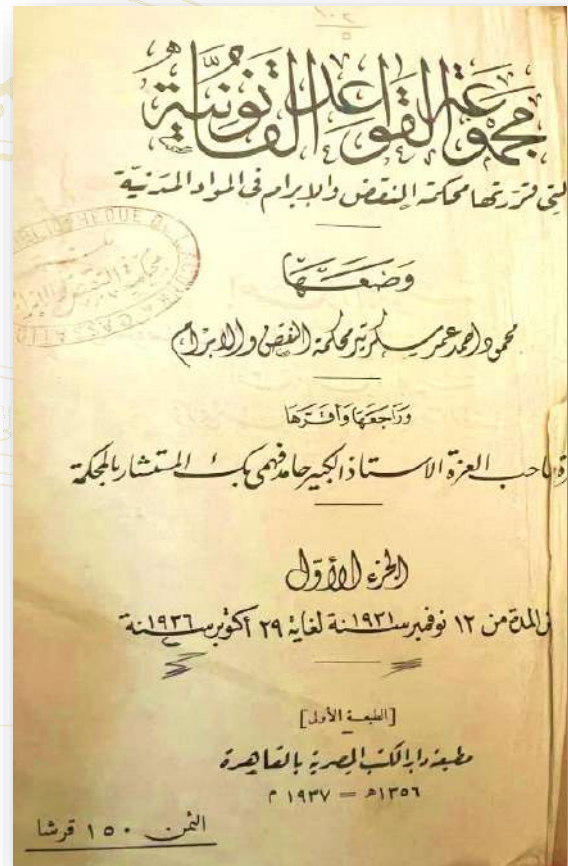
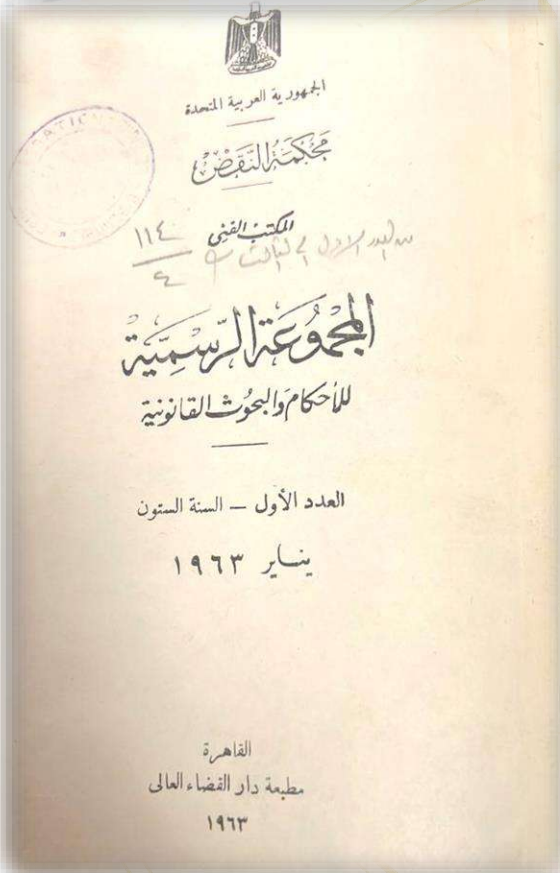
# قطوف من إصدارات المكتب الفني لمحكمة النقض

نستعرض في هذا القسم من الإصدار، قطوفاً من الإصدارات التاريخية التي أطلقها المكتب الفني لمحكمة النقض والتي حوت من الدرر ما أنارت به دروب العلم والمعرفة، ومن المبادئ والأحكام ما كان - ولا زال - نبراساً يهتدي به كل من يجد في العلوم القانونية ضالته، يبحث عنها بين صفحات الكتب وأحكام المحاكم.









٢ - ويصدر المكتب الفني العدد الأول من "المجموعة الرسمية" مستملا عليها الستين وفقا للنظام المقدم - ضمت الأقسام الآتية :

القسم الأول - الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والجزئية خلال عامي ١٩٦٠ و ١٩٦١ لما تضمنته من مبادئ عامة ، ويختص المكتب على أن يكون النشر في الأعداد المقبلة قاصرا على الأحكام الحديثة ما أمكن .

القسم الثاني - أهم القواعد التي أصدرتها المحكمة الإدارية العليا مرتبة ترتيبا هائيا موضوعيا .

القسم الثالث - الأبحاث والتعليقات على الأحكام .

القسم الرابع - فهرس هائى موضوعى للأحكام والأبحاث التي تضمنتها العدد . على أن يكون فهرس المجلد الثالث من المجموعة الرسمية متضمنا جميع الأحكام والأبحاث التي نشرت بالمجلدين الأول والثاني من كل سنة .

٣ - وفى عن البيان أن ما قد تضمنته الأحكام والأبحاث من مبادئ أو آراء لا شأن لمحنة النقض بها إذ الفرض من نشرها تعميم الفائدة المرجوة من اتساع أفق البحث القانونى .

رئيس المكتب الفني  
فتحى عبد الصبور  
رئيس محكمة

تحريرا في أول يناير ١٩٦٣

تقدمة العدد

١ - أصبح لزاما - بعد أن ضمت "المجموعة الرسمية" إلى "المكتب الفني لحكمة النقض" - أن يتغير النظام الذى كانت تصدر به مجلة "المجموعة الرسمية" بحيث تجمع "الأحكام والبحوث القانونية" ، وقد أقر السيد المستشار / محمودياد رئيس محكمة النقض النظام التالى للمجموعة الرسمية :

(١) أن تخصص مجلة "المجموعة الرسمية" للأحكام والبحوث القانونية" بنشر الأحكام التي ترد إلى المكتب الفني من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والجزئية واستخلاص المبادئ القانونية منها وفهرستها أسوة بنظام مجموعات النقض التي يصدرها المكتب الفني .

(ب) نشر فهرس موضوعى للقواعد المستخلصة من أحكام المحكمة الإدارية العليا دون نشر الأسباب .

(ج) الإبقاء على باب الأبحاث بالمجلة ونشر ما يرد إلى المكتب الفني من أبحاث هامة .

(د) حذف القسم الخاص بأحكام النقض من المجموعة الرسمية إكتفاء بنشرها في مجموعات أحكام النقض التي يصدرها المكتب الفني وحذف الترجمة الفرنسية التي كانت تلحق بالمجموعة الرسمية إكتفاء بإصدار ترجمة فرنسية للمبادئ القانونية التي تقررها محكمة النقض سنويا في مجموعة مستقلة .

(هـ) أن تصدر المجلة في ثلاثة أعداد : يناير - مايو - سبتمبر ، من كل عام .



# مجموعه القواعد القانونية

التي تدرجها  
محكمة النقض

من أول انشائها في ١٩٣١م حتى ٣١ ديسمبر ١٩٥٥م  
الجمعية العمومية - الدائرة المدنية

الخبر الأول  
(١ - ش)

BIBLIOTHEQUE DE LA COUR  
DE CASSATION LE CAIRE  
مكتبة محكمة النقض  
بوميه ح: ١٩٥٧  
بوميه ف: ١٩٥٧  
التصنيف: ١٥٥٨

مطابع مدكور وأولاده بالقاهرة  
١٩٥٧

الاساق واليات ، كذلك بعد هذه المحكمة العليا بنظر الطعون في الأحكام النهائية الصادرة في المواد المدنية والتجارية  
تقتضي من هذه الأحكام ما خالف القانون أو إلتها في تطبيقه أو تأويله أو أخف مراعاة الإجراءات الجوهرية التي  
أوجبها القانون وصلى ما يقرر من قواعد على رفع الخلاف في تأويل القانون ، وتيسير السبل لهممه وتوحيد كذا  
القضاء وتيسير الصلة بين القوانين ، رسالتها طلبة الحبس والمشرية سنة الماضية ولم تدخر وسعاً في تحقيق الآمال التي  
وقد كانت محكمة النقض بأداء ، وبجلاء اللبس وتيسير الرجوع من الراجح ورفع خلاف طائفة أرفع في مجال القانون  
عقلت عليها في شيد التواعد ، وبجلاء اللبس وتيسير الرجوع من الراجح ورفع خلاف طائفة أرفع في مجال القانون  
وامتدحت في أحكام القضاء فبشرت بذلك لأهلهام معنى القانون ، وهي لا تأو جهداً في العمل على استقرار ما وضعت  
من قواعد إعمالاً منها بأنه من الجير أن لا ينقض الاجتهاد بطله .  
وقد حكمت محكمة النقض في هذه الحقبة لارتداد كثير من نواص القانون ومعالجة قدر كبير من مشكلاته سواء  
في ذلك ما أصل بالفتنات الرئيسية قديمها وحديثها أو القوانين الخاصة أو مسائل الأحوال الشخصية كما أصل اجتهادها  
بالقانون الإداري لا سيما بعد أن خضت الجمعية العمومية للمحكمة وحدها بالنظر في الطعون الخاصة بإدارة شئون القضاء ،  
وقد أبلغ لها هذا كله أن تعدد هذه القوانين بخيرة شخنة ، وذلك مع حرصاً - حرساً - بصل إلى درجة الزمّت -  
على الوقوف عند إزال حرك القانون على وقائع النزاع دون أن يذهب بها الاستطراد إلى ما وراء ذلك علماً منها أن ما يزيد  
- إما قضاء في غير موضعي - فليس له ما للأحكام من وزن في علم القانون ، أو فقه بسيط في غير موضعه .  
كان أن أثار القواعد التي قررتها محكمة النقض في التشريع وأصبح في قدر غير قليل منه من ناحيتين : الأولى :  
حيث رأى التشريع تخلف قواعد قررتها المحكمة . والأخرى - حيث كشفت أحكام المحكمة عن مواطن قصور التشريع  
وعلم علاته ليس الصور الواقعية تتلاقى للشرع هذا النص .

ولم تخل محكمة النقض الإشارة إلى عيوب النظام القضائي والدعوة للإصلاح فذكرت في الحكم الصادر منها  
في ٢١ يونيو سنة ١٩٣٥ - وقد أنكر أن من زمن طويل لتوحيد جهات التقاضي بحيث ينظر القضاء بعينه في الأحوال  
الشخصية لسكانه المصريين من مسلمين وغير مسلمين كما ينظر في الأحوال المدنية وأن كل تراب في تحقيق هذه الرقبة خار  
أعظم الضرر للتقاضي وبصل بالإصلاح .

وقد تحقق هذا الإصلاح بالقانون رقم ٤٢٢ سنة ١٩٥٥ .  
وقد قضت في أحكامها على ما كان يسمى بنظرية الصلح المختلط وجهر أول رئيس للمحكمة في ٣١ ديسمبر  
سنة ١٩٣٣ في الحقل الرعي بالعيد الحسني للحاكم وأن مصر أصبحت مستقلة للتنميع بما تتمتع به كل أمة من الاستقلال  
بإدارة العدل في ديارها بين قضايتها وأجمن .

وقد أثبتت الاجتهادات الأجنبية وعملت آثارها في سنة ١٩٤٩ حيث أفضى عهد القضاء المختلط والتصل .  
أما الجهد الجهد الذي بذله من اهتد في وضع هذه القواعد فلا يستطعن أن يقدره إلا من امتحن بهذا الأمر  
وعان ما يصاحبه الرزم البدن وقوا أنفسهم على التحديق العلى يشهدون في طمأنينة اليقين سواها ويتيقن في ذلك  
من السكال طائفة .  
وليس من العدل في هذا التقييم أن يغفل ما أسهم به المحامون والنيابة العامة من بحوث قيمة أنارت الطريق  
وأوضحت معالم الحق .

وقد رأينا تالياً قادمة أن يقوم المكتب الفني لتدوين الأحكام بالمحكمة بجمع القواعد القانونية التي قررتها  
المحكمة من تاريخ إنشائها في سنة ١٩٣١ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٥ في مجموعتين الأولى تحوى القواعد التي قررتها  
الجمعية العمومية في مواد تعلق بالاختصاص ونظفقات رجال القضاء ، وذلك التي قررتها دائرة اللوازم المدنية والتجارية  
وعلى تنبيل ليايسين ، وما من شك في أن ما تبو عليه هذه المجموعة التي قررتها الدائرة المدنية ، وذلك على نمط إيجدي وتنسيق  
الذي يله أعضاء المكتب الفني جدير بالتقدير والتناء .  
والله نأمل أن تحقق هذه المجموعة لرجال القانون بل ولغيرهم كل ما يرجوه من شفع عظيم .

٢٢ يوليوز سنة ١٩٥٧ (الطابق ٢٤ ذو الحجة سنة ١٣٧٦)  
عبد العزيز محمد

## تقديم

للسيد عبد العزيز محمد  
رئيس المحكمة

كان إنشاء محكمة النقض في سنة ١٩٣١ بوساطة المحكمة العليا التي لها الاجتهاد الأخير في تأويل القانون وتطبيقه  
في المواد المدنية والتجارية والخاصة بآراء جديراً بأن يقرر في هذا الصدد ، إذ هو يؤرخ عهد النهضة القانونية والقضائية في  
مصر ، وقد كان انشائها حلزاً على البداية بدراسة الفقه وإعلاء شأن القانون ، ولتصديق مسالته ، وإرساء قواعده ، وتبذيل  
معايه والقضاء على مشكلاته وتوحيد الرأى فيها ، أما قبل ذلك فقد استغشت شكوى كل مني بالقانون وإدراكه معاليه  
ذلك أنه لم يكن تحت محكمة عليا تقوم بمحور الطعن أمامها في الأحكام النهائية الصادرة في المسائل المدنية والتجارية ،  
أو المواد الخاصة بل كل ما يقرره النظام القضائي كان جواز الطعن بالنقض في المواد الخاصة - وكان في أول الأمر مقصوراً  
على الأحكام الصادرة في مواد الجنائيات ثم امتد إلى الأحكام الصادرة في مواد المنيح - وكان ينظر هذا الطعن - حسب  
الوضع الأخير - أمام دائرة من دوائر محكمة استئناف القاهرة تتولى من حصة مستشارين تعيينهم الجمعية العمومية للمحكمة  
كل سنة وفق مقتضيات العمل ، فكان بهذا نظاماً أخذ عليه أن الحسية التي وكل إليها الفصل في الطعن لم تكن محكمة  
مستقلة بذاتها بل هي مجرد دائرة من دوائر محكمة الاستئناف يصح أن تكون من أعضائها واحد ممن سبق أن اشترك في  
إصدار الحكم بطعون فيه ، ثم تكن محكمة عليا ولم يكن لها مكان ثابت مستقل بكامل آرائها أخص خصائص الحكم  
عليها من أساق الآراء واستقرارها ، كان عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام النهائية الصادرة في المسائل المدنية  
والجارية قصاً واضحاً في النظام القضائي أحسن به كل من يشون العدالة في البلاد . ذلك أن هذه الدوائر تضم أدنى  
مسائل القانون ، وأكثرها عملاً وأشدّها تعقيداً ، وأغلبها بخلاف بين أهل الرأى ذلك الخلاف الذي سعى إلى  
جائلي القضاء ففق به للقاضون وخار بسببه المتداولون ، وإذا اضطرتت معالم القانون بحيث مسالك الحق ولم  
يعد القانون هدفاً لئاس ونياباً ، وإذا تضاربت أحكام القضاء في انتظار مني النص الواحد اهتزت قنسياتاً ولم يصح في  
الأذهان أنها عنوان الحقيقة - وليس أضر بعدالة ظاهراً وجوهراً من اختلاف معنى النص باختلاف من يقضى -  
وقد أثار التشريع في سنة ١٩٢٩ إصلاحاً في نظام الدوائر المحيطة بمحكمة الاستئناف - التي كانت وقتذاك محكمة استئناف  
القاهرة - فوضع للدره ٣٧١ محكمة في قانون للراصات القديم والتي كان يقضى فيها بجواز اقتضاد الجمعية العمومية على  
أن لا يلائل أعضائها من حصة عشر وذلك إذا واث إحدى الدوائر أن القطة القانونية للفتن التي فيها سبق صدور أحكام  
استئنافي بشأنها يخالف بعضاً البعض الآخر أو كان من رأياها العدول عن اتباع مبدأ قانون قررتها أحكام سابقة ، وهذا  
الإصلاح وإن كان قد أتاح لجمعية العمومية أن تضم الجدل في بعض أوجه الخلاف المتحسك بين دوائر المحكمة إلا أنه  
لم يكن يكتفي وإلا لأصاب عدة أهمها أن الإلحاة في الدوائر المحيطة ما كانت تجوز إلا إذا سبقها تعدد في الأحكام المتناقضة  
وما كان يسكني لتوافر العدد وجود حكمين متناقضين وحس في حالة توافر التعدد كان يجوز للدائرة أن تصبغ إلى هذا  
التعدد جديداً أو أن تزيد من الخلاف تنمياً ذلك أن الإلحاة كانت جوازية ، بل إن الزايلة المهددة لهذا الإصلاح تضاربت  
أشيراً بعد إنشاء محكمة استئناف أسبوط في سنة ١٩٢٨ مستقلة في قضائيتها عن محكمة استئناف القاهرة ، وكان من التمدد  
عليها إعمال نص المادة ٣٧١ محكمة توافر لعدم انصاف العددي من المستشارين بها .

لذلك فقد نظر الطعون لا كآليات العمل الرجا بل إنشاء محكمة عليا لقانون لها مكان مستقل عن عتقى الاستئناف  
يعمل إليها بنظر الطعون في المواد المدنية والمدنية ويكون لها هذا الوصف أن تقضى بنقض الأحكام الجنائية الصادرة من  
محكمة الاستئناف (دوائر الجنائيات) والمحاكم الأخرى من توافرت لهذا الطعن أسبابة القانونية وينتفع للبرادى التي خضرها



## بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

لعالى المستشار الجليل عادل عبد الحميد عبد الله

رئيس محكمة النقض رئيس مجلس القضاء الأعلى

إن محكمة النقض باعتبارها قمة الهرم القضائي وأعلى مدارج السلم القضائي في التشريع المصري دورها الرائد المشهود والمأموس في إعمال صحيح القانون وتوحيد أحكام المحاكم على اختلاف درجاتها وتخصصاتها لضمان صحتها دوماً - منزهة - عن عوار مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه .

ومن هذا المنطلق كان للسوابق القضائية التي أرسيتها وسترسبها محكمة النقض - بمشيئة الله - لدى كافة المشتغلين بالقانون والقضاة والمتقاضين منزلة

القانون . ومن مبادئ أحكامها تقررت مختلف القواعد في شتى المناحي القانونية وثبت

القضاء بها بلا خلاف ، كما كتبت - واستظل - ومن خلال هذه المبادئ والأحكام

الصادرة عنها في العديد من الأحكام الزمنية المتفاوتة - منذ نشأتها في ٢ مايو سنة

١٩٣١ بموجب المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ - تيراساً - وهدياً - للمشرع

المصري في إصدار العديد من التعديلات التشريعية المدنية والجنائية المتعاقبة .

ويلاحظ إلى أن الإصدار المائل الخاص بالفهرس العشري الخامس لمجموعات

سنوات المكتب الفني الجنائية - هو الإصدار الأول للمكتب الفني في هذا الصدد - وذلك

كالتحجج السابق توقفه منذ عام ١٩٦٥ الخاص بالسادة رئيس وأعضاء المكتب الفني

القانونية - ولظروف العقد المبرم بشأنه - فقد قام السادة رئيس وأعضاء المكتب الفني

لمحكمة النقض - وبترغ كامل وفي أشهر معدودة وبجهد شاق ومخلص - لهم عليه

كامل الشكر والتقدير - بتنفيذ ما أصدرناه من توجيهات بأعادة جميع موجزات

السنوات الجنائية لكل حقبة عشرية ، على أن يتضمن الإصدار المائل موجزات مبادئ

السنوات من السنة ٤١ حتى السنة ٥٠ الجنائية - ثم يتوالى - تبعاً - إصدار الفهرس

العشري الأول والثاني والثالث والرابع لمجموعات سنوات المكتب الفني من السنة

الأولى حتى السنة ٤٠ الجنائية - وليخرج هذا الإصدار بالصورة المائلة محققاً للفتنة الكبرى

المرجوة من إصداره - كالشأن الدائم - في كافة إصدارات المكتب الفني لمحكمة النقض .

- وختاماً - أسجل بكل الفخر والإعزاز - خالص الشكر والتقدير - للدور العظيم

للسادة الزملاء الأجلاء قضاة محكمة النقض ومن قبلهم لشيوخنا الرواد العظام من

قضاة هذه المحكمة العريقة - على ما بذلوه وسيدخلوه من جهد خارق وغير محدود في

إصدار المبادئ والأحكام - لتظل دوماً وبحول الله - العون الأكبر لسدنة العدالة في إرساء

دعائم الحق والعدل صفة من صفات الله العلي القدير المتعال .

المستشار

عادل عبد الحميد عبد الله

رئيس محكمة النقض

رئيس مجلس القضاء الأعلى

## بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

### السيد المستشار الجليل فتحى خليفة

رئيس محكمة النقض ومجلس القضاء الأعلى

لمحكمة النقض باعتبارها أعلى المحاكم في مدارج السلم القضائي دورها المشهود في تطبيق القانون على وجه الصحيح وتوحيد أحكام المحاكم على معايير منضبطة سوية في أسلوب قضائي رصين، ومن ثم كانت لأحكامها كل الحفاوة والتقدير عند الصقوة من رجال القضاء والفقهاء والمشتغلين بالقانون والدارسين له - وكان الحرص على اقتناء أحكامها والاسترشاد بها دليلاً هادياً لكل من يطلب المعرفة القانونية.

وإذا كانت الظروف في الفترة السابقة قد حالت دون طبع هذه الأحكام وتوزيعها مما

حجب فائدتها عن مطالعها ويختص بها - إلا أن الزملاء رئيس وأعضاء المكتب الفني بتوفيق

من الله وجهد شاق ومخلص منهم في أشهر قليلة قد انتهوا إعداد المجموعة العشرية (مدنى

وجنائى) ومجموعة الربع قرن الثانية والفهرس المدنى والجنائى وقضاء النقض في موضوع

المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية فتواصل بسعيهم المشكور عطاء محكمة النقض

لعمل ينتفع به بحسبه - كل من ساهم فيه - عند الله صدقة جارية.

ومع شكرى وتقديرى للزملاء أسأل الله أن يعم بأحكام محكمة النقض النفع وأن تكون

عوناً للحق والعدل صفة من صفات الله الكبير المتعال.

ابريل سنة ٢٠٠٣

المستشار

فتحى خليفة

رئيس محكمة النقض

رئيس مجلس القضاء الأعلى

رقم الإيداع	١٠٨٦٨ / ٢٠٠٤
جدة ١ مدنى	
رقم دولى	٣ - ١٦٦٠ - ٠٨ - ٩٧٧
كل من يقوم بنسخ أو طبع المؤلف	
يلج تحت المسائلة القانونية	

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

صديق الله المجلي

محكمة النقض

المكتب الفني

نماذج

من قرارات غرفة المشورة

الصادرة من الدوائر الجنائية

BIBLIOTHEQUE DE LA COUR DE CASSATION LE CAIRE  
محكمة النقض  
يومية ع  
يومية ع  
التصنيف

إشراف  
المستشار / محمد عبد العزيز الشناوى  
نائب رئيس محكمة النقض  
رئيس المكتب الفني

إعداد  
المستشار / على سليمان  
رئيس المجموعة الجنائية

## المبحث الأول نشأة المكتب الفني

إن استنباط القواعد القانونية التي تقررها أحكام القضاء عمل قانوني فني بالغ الدقة، وأن أحكام محكمة النقض خاصة هي من أهم المراجع التي تعتبر عند الفصل في الأقضية، وتعد تراثاً قانونياً وقيمة أدبية فريدة، حيث إنها تساهم في توحيد وتفسير القوانين وسلامة تطبيقها واستقرار المبادئ القانونية، فمن المتعين تيسير الاستفادة منها في هذا الغرض بأن تُستخرج القواعد القانونية التي بُنيت عليها هذه الأحكام مصوغة في عبارات جلية محددة المشمول.

ومنذ إنشاء محكمة النقض المصرية بدت حركات ناشطة في تجميع أحكامها ونشرها، وهذه الأحكام بقوتها قد هيأت لنفسها تقديراً عالياً في البيئات القضائية، وكانت توزع في الوقت المناسب عقب صدورها على المحاكم الأهلية، والنيابات، وأقسام القضايا، والمجلات القضائية، والصحف اليومية، الأمر الذي بدت معه الحاجة إلى استخلاص القواعد القانونية التي قررتها أحكام دوائر النقض في مجموعات وتبويبها، وهي ما عُرفت باسم (مجموعة عمر) وذلك بداية من عام ١٩٢٨ - قبل إنشاء محكمة النقض والإبرام -، ثم أصدر رئيس محكمة النقض المصرية بعد ذلك قراراً بتاريخ ١٢/١٠/١٩٥٠ بإنشاء المكتب الفني لمحكمة النقض، وقد تم تقنينه بموجب قوانين السلطة القضائية المتعاقبة، وسنعرض لتلك النشأة، وما تلاها في هذا المبحث على النحو الآتي:



## أولاً: مجموعة عمر:

منذ أن أصدرت محكمة النقض والإبرام أولى أحكامها تلقفها كل مشغل بالقانون، فأوسعت لنفسها مجالاً في سائر النشرات حتى في الصحف اليومية، وقد عهد إلى قلم كتاب المحكمة بتوزيع تلك الأحكام على المحاكم الأهلية، وعلى النيابة، وعلى أقسام القضايا والمجلات القضائية، ولما تلك الأحكام من أهمية من الناحيتين العملية والعلمية استقر رأي المحكمة على وجوب استخلاص القواعد القانونية.

وبعد مراجعة وإقرار حضرة سعادة الفقيه المرحوم/ حامد بك فهمي "المستشار بالمحكمة"، فقد قام المرحوم الأستاذ/ محمود أحمد عمر "باش كاتب محكمة النقض" في الفترة ما بين عام ١٩٢٨ إلى ١٩٤٩م بتجميع هذه القواعد وفهرستها، حيث حفظ لنا هذا التراث القضائي الزاخر، والذي يمثل درر محكمة النقض المصرية؛ وقد أطلق عليها مجموعة عمر، وفيما يلي عرض موجز لأول مجموعتي أحكام صدرتا، وهما:

١- مجموعة القواعد القانونية التي قررتها دوائر النقض والإبرام في المواد الجنائية عن المدة من ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ وحتى ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٠:

وَضَعَ تلك المجموعة الأستاذان: محمود أحمد عمر "باش كاتب المحكمة"، وعلي فهمي "وكيل الباش كاتب"، وقد راجعها وأقرها حضرة سعادة الفقيه/ حامد بك فهمي "المستشار بالمحكمة"،



حيث تشتمل هذه المجموعة على القواعد القانونية التي قررتها الدائرة الجنائية ابتداءً من جلسة ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨، وعلى أهم الأحكام التي أصدرتها، وعلى الأحكام الصادرة في المدة السابقة لها التي قررت قواعد عدلت عنها الأحكام اللاحقة، وهي مذيلة بفهرسين، أحدهما: هجائي، والآخر موضوعي.

وقد بادر الأستاذ الدكتور الكبير/ محمد بك كامل مرسى "عميد كلية الحقوق ورئيس تحرير مجلة القانون والاقتصاد" - وهي المجلة التي يصدرها أساتذة كلية الحقوق - بنشرها وطبعها على حساب المجلة، بموافقة واضعها، وكان نشر هذه المجموعة بتلك المجلة قد مثّل أهمية لكل مشغل بمجال القانون وفتحت لهم أبواب دراسة مستفيضة لأحكام محكمة النقض، وشكّلت العون العظيم لرجال القضاء، والنيابة، والحامين على أداء أعمالهم كل فيما هو بسبيله.

٢- مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض والإبرام في المواد المدنية عن المدة من ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣١ حتى ٢٩ أكتوبر ١٩٣٦.

عقدت الدائرة المدنية لمحكمة النقض والإبرام أولى جلساتها في اليوم الرابع والعشرين من شهر جمادى الآخرة سنة ١٣٥٠ الموافق لليوم الخامس من شهر نوفمبر سنة ١٩٣١، وأصدرت أولى أحكامها في يوم الخميس الثاني من شهر رجب الموافق لليوم التاسع عشر من شهر نوفمبر. ومنذ ذلك استقر رأي المحكمة على وجوب استخلاص القواعد القانونية التي تقررها هذه الدائرة من الأحكام التي تصدر عنها.

وبإشراف حضرة معالي الفقيه/ حامد بك فهمي قام الأستاذ/ محمود عمر باستخلاص القواعد القانونية التي تقررها هذه الدائرة من الأحكام التي تصدر عنها، وتم إصدار تلك المجموعة.

## ثانياً: قرار رئيس محكمة النقض بإنشاء المكتب الفني:

استكملت البلاد سيادتها القضائية بصدور القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٨ بإلغاء المحاكم المختلطة والقضاء القنصلي ابتداءً من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩، ومنذ ذلك التاريخ الأخير، اقترن هذا الحدث التاريخي بصدور تشريعات عدة بعضها مُستحدَث، والآخر مُعدَّل لتشريعات البلاد مما اقتضاه العهد ذاته، أو استدعاه التطور الاقتصادي والاجتماعي الحديث.

وقد كان لمحكمة النقض النصيب الأوفر من تلك المسؤوليات؛ لأن إليها مرجع أحكام المحاكم في تفسير القوانين وتطبيقها، وكان قانون نظام القضاء قد نص على إنشاء دائرة مدنية ثانية بمحكمة النقض؛ تحقيقاً لسرعة الفصل في الطعون المدنية خاصة بعد ما فتح قانون المرافعات الجديد باب الطعن في أحكام لم يكن يجوز الطعن فيها من قبل، وخشية احتمال وقوع تعارض بين أحكام الدائرتين رأت هيئة الجمعية العمومية للمحكمة التريث في تنفيذ نص القانون في هذا الشأن إلى أن يُوضَعَ نظامٌ لتلخيص الأحكام وتبويبها حتى يسهل الرجوع إليها في أسرع وقت.

وبتاريخ ١٢/١٠/١٩٥٠ صدر قرار رئيس محكمة النقض بإنشاء المكتب الفني لتلخيص

الأحكام التي تصدر عن المحكمة وتبويبها ونشرها على الكافة.

وقد نُشرت أحكام السنة الأولى للمكتب الفني (من أكتوبر سنة ١٩٤٩ إلى يونيو سنة ١٩٥٠) في مجلدين: أحدهما خُصَّ لأحكام الجمعية العمومية والدائرة المدنية، والآخر لأحكام الدائرة الجنائية.

وقد تولى مراجعة ملخصات الأحكام الجنائية حضرة سعادة رئيس محكمة النقض، وحضرة/ أحمد بك حسني "المستشار بالمحكمة"، كما تولى مراجعة ملخصات الأحكام المدنية حضرة سعادة/ أحمد بك حلمي "وكيل المحكمة".

### ثالثاً: المكتب الفني لدى محكمة النقض في قوانين السلطة القضائية:

انطلاقاً من أهمية المكتب الفني لمحكمة النقض ودوره في استخلاص المبادئ القانونية التي تقرها المحكمة فيما تصدره من أحكام وتبويبها، وما أسهم فيه من دور فعال في إحاطة كافة أعضاء المحكمة بما تقرر من مبادئ حتى يتم الاهتداء بها والرجوع إليها منعاً لتضارب الأحكام، فقد عنى المشرع في إدراج المكتب الفني للمحكمة ضمن قوانين السلطة القضائية المتعاقبة، وهي قوانين السلطة القضائية أرقام ٥٦ لسنة ١٩٥٩، و٧٤ لسنة ١٩٦٣، و٤٣ لسنة ١٩٦٥، وأخيراً القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢.

فقد تضمن القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ والذي كان مطبقاً على إقليم الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) وقضى بالمادة ٤٤ منه بأن يكون لمحكمة النقض مكتب فني بكل من



الإقليمين يؤلف من عدد كافٍ من القضاة أو من في درجتهم.

وقد حدد القانون ٧٤ لسنة ١٩٦٣ رئيس المكتب الفني لمحكمة النقض بدرجة رئيس محكمة ابتدائية وعدد كافٍ من الأعضاء بدرجة قاضٍ من الفئة (ب) أو ما يعادلها على الأقل وذلك بطريق الندب من بين رجال القضاء والنيابة العامة.

وقد نصت المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - تبعاً لآخر تعديل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ٢٠٠٦، المنشور بتاريخ ٢٩/٦/٢٠٠٦ - على أن: "يكون بمحكمة النقض مكتب فني للمبادئ القانونية يؤلف من رئيس يُختار من بين قضاة المحكمة، ومن عدد كافٍ من الأعضاء من درجة رئيس بالمحاكم أو قاضٍ أو ما يعادلها، ويكون ندب الرئيس والأعضاء بقرار من وزير العدل لمدة سنة قابلة للتجديد بموافقة مجلس القضاء الأعلى، وذلك بناءً على ترشيح رئيس محكمة النقض. ويلحق بالمكتب عدد كافٍ من الموظفين .....".

وبصدور هذا القانون والمعمول به حالياً نجد أن المشرع قد عنى بتنظيم هذا المكتب وتعزيزه - بعد أن أطلق عليه اسم (مكتب المبادئ) وهي تسمية أكثر دلالة على مهمته - فعهد برئاسة هذا المكتب لأحد قضاة محكمة النقض يعاونه عدد كافٍ من الأعضاء من درجة رئيس بالمحاكم، أو قاضٍ، أو ما يعادلها يُندبون جميعاً بناءً على ترشيح رئيس محكمة النقض، وموافقة مجلس القضاء الأعلى.

١٩٥٠ - ٢٠٢٥

كما أضاف المشرع إلى مهمة المكتب الرئيسة في استخلاص المبادئ ونشرها، مهمة جديدة هي الإشراف على جدول المحكمة وعرض الطعون المرتبطة أو المتماثلة أو التي يحتاج الفصل فيها لتقرير مبدأ قانوني واحد على رئيس المحكمة لاتخاذ ما يراه لازماً لنظرها أمام دائرة واحدة، وذلك تقادياً لتضارب الأحكام بعد أن أصبح تعدد الدوائر بمحكمة النقض أمراً لا مناص منه إزاء الزيادة المضطردة في عدد الطعون.

المكتب الفني  
اليوبيل الماسي للمكتب الفني

١٩٥٠ - ٢٠٢٥

## المبحث الثاني تشكيل المكتب الفني

وفقاً لنص المادة الخامسة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - تبعاً لآخر تعديل بقانون رقم ١٤٢ لسنة ٢٠٠٦ - المشار إليها سلفاً، فإن تشكيل المكتب الفني لمحكمة النقض على النحو التالي: -

### أولاً: رئيس المكتب الفني محكمة النقض:

يُختار رئيس المكتب الفني لدى محكمة النقض من بين قضاة المحكمة لمدة سنة قابلة للتجديد، بموافقة مجلس القضاء الأعلى، وذلك بناءً على ترشيح رئيس محكمة النقض.

ويختص رئيس المكتب الفني لمحكمة النقض، وفق قرار رئيس محكمة النقض - رئيس مجلس القضاء الأعلى رقم ٤٩ لسنة ٢٠١١ بما يلي:

١- الإشراف على أعضاء المكتب الفني في مباشرتهم لاختصاصات المكتب المنصوص عليها في البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من قانون السلطة القضائية.

٢- الإشراف على إصدارات مجموعات الأحكام وكافة المطبوعات التي يصدرها المكتب الفني والقيام بكل ما يتعلق بها من تعاقدات وإجراءات الصرف وكافة المسائل المالية المتعلقة بها طبقاً للقانون.



- ٣- الإشراف على أعمال المكتبة ومخزن كتب وإصدارات المكتب الفني .
- ٤- الإشراف على إعداد البحوث الفنية .
- ٥- الإشراف على جداول المحكمة وعرض الطعون المتماثلة والمرتبطة أو التي يحتاج الفصل فيها إلى تقرير مبدأ قانوني واحد على رئيس المحكمة لنظرها أمام دائرة واحدة .
- ٦- تحديد جلسات طلبات وقف التنفيذ في الطعون الجنائية والمدنية بأنواعها، والجلسات الموضوعية لكافة الطعون وفق تواريخ قيدها مع مراعاة قواعد الأولويات المقررة، أما ما تقتضي الظروف الملحة أو المصلحة العامة استثناءه من الدور فيعرض على رئيس المحكمة لإقراره .
- ٧- إعداد مشروع توزيع العمل على دوائر المحكمة والإشراف على إعداد تلخيصات السادة القضاة المرشحين للتعين بالمحكمة .
- ٨- الإشراف على الإعداد لاجتماعات الجمعية العامة للمحكمة .
- ٩- الإشراف على جميع العاملين بالإدارات العامة لشؤون المكتب الفني، وشؤون النقض المدني وشؤون النقض الجنائي والإدارة العامة للأحوال الشخصية وطلبات رجال القضاء، على أن يكون له بالنسبة إليهم سلطات وكيل الوزارة المنصوص عليها في قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل (المقابل وقتئذٍ لقانون الخدمة المدنية) .
- ١٠- سائر المسائل التي يطلب إليه رئيس المحكمة القيام بها .

## ثانياً: الرؤساء والمساعدون للمكتب الفنى:

مع زيادة اختصاصات رئيس المكتب الفنى لدى محكمة النقض، وتزايد أعبائه سواء من الناحية الفنية، أو الإدارية، وزيادة اختصاصات المكتب الفنى دعت الحاجة إلى استحداث منصبين آخرين بالهيكل التنظيمي، هما:

(١) الرئيس المساعد للمكتب الفنى للنقض المدنى.

(٢) الرئيس المساعد للمكتب الفنى للنقض الجنائى.

وهما من بين قضاة محكمة النقض، ليكونا يد عؤن لرئيسه فيما يوكل إليهما من اختصاصات أو يفوض أي منهما فيه، ويتبع كل قسم منهما باقى أعضاء المكتب الفنى ويختص كل منهما بالإشراف بصفة أصلية على أعضاء القسم التابع له وما ينجزونه من أعمال سواء ما يتعلق منها بمراجعة الأحكام والقرارات أو استخلاص المبادئ أو تلك المتعلقة بإصدارات وأبحاث المكتب الفنى.

١٩٥٠ - ٢٠٢٥

## ثالثاً: أعضاء المكتب الفني:

يتبع المكتب الفني عدد كافٍ من الأعضاء من درجة رئيس المحاكم أو قاضٍ أو ما يعادلها، ويكون نديهم لمدة سنة قابلة للتجديد بموافقة مجلس القضاء الأعلى، وذلك بناءً على ترشيح رئيس محكمة النقض، ويوزع الأعضاء داخل المكتب الفني على قسمين هما:

### ١- القسم المدني:

ويكون تحت رئاسة الرئيس المساعد للمكتب الفني للقسم المدني -أحد قضاة محكمة النقض-، ويتكون القسم المدني من أربع مجموعات: (المجموعة المدنية، مجموعة الإيجارات، المجموعة التجارية، المجموعة العمالية)، ويكون لكل مجموعة رئيس، ويتبع كل مجموعة عدد كافٍ من الأعضاء لكل دائرة من الدوائر المدنية بمحكمة النقض لأداء المهام الموكلة إليهم، وقد تم أخيراً استحداث منصب "المشرف" وهو من يتولى الإشراف على الأعضاء الأحدث منه في الدرجة القضائية، ويعمل على تنظيم العمل الفني والإداري المنوط إليهم، ويتولى الإشراف على أعضاء المكتب الفني الموزعين على عدد من الدوائر لمتابعة أداء أعضاء المكتب لمهامهم.

### ٢- القسم الجنائي:

ويكون تحت رئاسة الرئيس المساعد للمكتب الفني للقسم الجنائي -أحد قضاة محكمة النقض- ويتكون القسم الجنائي من مجموعة واحدة يرأسها عضو المكتب الفني بدرجة الأقدم



ويعاونه عدد من المشرفين، ويتبعه عدد كافٍ من الأعضاء لكل دائرة من الدوائر الجنائية بمحكمة النقض لأداء المهمة الموكلة إليهم.

## رابعاً: للإدارة العامة بالمكتب الفني محكمة النقض:

ينقسم العاملون بالمكتب الفني لقسمين أساسيين: أولهما قسم العمل المدني، وثانيهما قسم العمل الجنائي، ويختلف عمل كل منهما باختلاف نوع الطعون التي ترد إلى المحكمة، وإن كان يجمعهما نظام عمل موحد، ويشمل كل منها - تحت مظلة الإدارة العامة لشؤون النقض والتي تتبع المكتب الفني - الأقسام التالية: قسم المجموعة الرسمية، أمناء السر، تقدير الرسوم، أمناء الإجراءات، تلقي الطعون، المذكرات والمستندات، الإعلان وفتح المواعيد، وقف التنفيذ، الفرز والتوزيع، التحضير، المساح الضوئي، النسخ، التحريرات، الجدول المدني أو الجنائي، الحفظ، الإحصاء، الأرشفة.

كل تلك الأقسام تخضع لإشراف المكتب الفني من ناحية انتظام العمل بها وصحة إجراءاتها وإتمامها على الشكل القانوني الصحيح لضمان سير الدورة الإجرائية والقضائية للطعن كما ينبغي.

١٩٥٠ - ٢٠٢٥

## المبحث الثالث اختصاصات المكتب الفني

أنشئ المكتب الفني لمحكمة النقض من أجل وضع نظام لتلخيص الأحكام وتبويبها، وتيسير الرجوع إليها عقب توقيعها تيسيراً للبحث والاطلاع وتوحيد المرجعية القضائية في إصدار الأحكام مما يحول دون تعارضها فيما بينها لاختلاف تفسير النصوص القانونية. ويتبع المكتب الفني محكمة النقض، ويتمتع بطبيعة إدارية وفنية، ويباشر عددًا من الاختصاصات التي توائم طبيعته.

وينهض المكتب الفني لمحكمة النقض برسالة جليلة؛ من استخلاص المبادئ القانونية من الأحكام التي تصدرها المحكمة، وتلخيص هذه المبادئ وتبويبها ونشرها في مجموعات دورية، وإتاحة المبادئ القانونية التي تقررها المحكمة لكافة المشتغلين والمهتمين بالقانون، ونشر أحكام المحكمة، وإعداد ما يكلفه رئيس المحكمة أو قضاتها من بحوث فنية.

وتظهر جليلة أهمية دور المكتب الفني لمحكمة النقض وتنبع رسالته من اختصاصاته التي خولها له قرار إنشائه الصادر من رئيس محكمة النقض بتاريخ ١٢/١٠/١٩٥٠، ثم قوانين السلطة القضائية المتعاقبة، وذلك من ناحيتين؛ فمن الناحية العلمية: فالمكتب يعمل باعتباره منبراً للعلم يتولى نشر الثقافة العلمية، التي تتجلى مظاهرها في إعداد مؤلفات عديدة في كافة المجالات القانونية، مثل النشر للمبادئ القانونية الصادرة عن دوائر المحكمة خلال عام قضائي، أو خلال مدة أقل تصل

الآن لنشرة شهرية دورية، أو بالمستحدث السنوي منها، وتتضمن أهم التشريعات الصادرة والمنشورة بالجريدة الرسمية أو جريدة الوقائع المصرية وذلك وفقاً لمقتضيات العمل، ومن الناحية العملية: فالمكتب يعد بمثابة أداة اتصال أو حلقة الوصل بين كافة الجهات المعنية بالمحكمة، لما يقوم به من تنسيق للعلاقات المباشرة وغير المباشرة داخل المحكمة وخارجها، ومنها تنظيم العلائق بين المحكمة والنيابة العامة لديها، وبين دوائر المحكمة فيما بينها، وبين المحكمة والمتعاملين معها من الجهات الأخرى.

وقد نصت المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - تبعاً لآخر تعديل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ٢٠٠٦، المنشور بتاريخ ٢٩/٦/٢٠٠٦ - على أن: "يكون بمحكمة النقض مكتب فني للمبادئ القانونية يُؤلف من رئيس يُختار من بين قضاة المحكمة، ومن عدد كافٍ من الأعضاء من درجة رئيس بالحاكم أو قاضٍ أو ما يعادلها، ويكون نذب الرئيس والأعضاء بقرار من وزير العدل لمدة سنة قابلة للتجديد بموافقة مجلس القضاء الأعلى، وذلك بناءً على ترشيح رئيس محكمة النقض. ويلحق بالمكتب عدد كافٍ من الموظفين.

ويختص المكتب الفني بالمسائل الآتية:

- (١) استخلاص المبادئ القانونية التي تقررها المحكمة فيما تصدره من أحكام وتبويبها ومراقبة نشرها بعد عرضها على رئيس الدائرة التي أصدرتها.
- (٢) إصدار مجموعات الأحكام والنشرة التشريعية.



(٣) الإشراف على أعمال المحكمة.

(٤) إعداد البحوث الفنية.

(٥) الإشراف على جدول المحكمة وعرض الطعون المتماثلة والمرتبطة أو التي يحتاج الفصل

فيها إلى تقرير مبدأ قانوني واحد على رئيس المحكمة لنظرها أمام دائرة واحدة.

(٦) سائر المسائل التي يطلب إليه رئيس المحكمة القيام بها".

وبصدور هذا القانون والمعمول به حالياً نجد أن المشرع قد عنى بتنظيم هذا المكتب

وتعزيزه - بعد أن أطلق عليه اسم (مكتب المبادئ) وهي تسمية أكثر دلالة على مهمته - فعهد

برئاسة هذا المكتب لأحد مستشاري محكمة النقض يعاونه عدد كافٍ من الأعضاء من درجة

رئيس بالحاكم، أو قاضٍ، أو ما يعادلها .

كما أضاف المشرع إلى مهمة المكتب الرئيسة في استخلاص المبادئ ونشرها، مهمة جديدة

هي الإشراف على جدول المحكمة وعرض الطعون المرتبطة أو المتماثلة أو التي يحتاج الفصل فيها

لتقرير مبدأ قانوني واحد على رئيس المحكمة لاتخاذ ما يراه لازماً لنظرها أمام دائرة واحدة، وذلك

تفادياً لتضارب الأحكام بعد أن أصبح تعدد الدوائر بمحكمة النقض أمراً لا مناص منه إزاء الزيادة

المضطردة في عدد الطعون ومن هذه الاختصاصات:

١٩٥٠ - ٢٠٢٥

## أولاً: ما يخص به المساواة القضاة أعضاء المكتب الفني:

### (١) استخلاص المبادئ القانونية:

وهي المبادئ التي تقرها المحكمة فيما تصدره من أحكام وتبويبها ومراقبة نشرها بعد عرضها على رئيس الدائرة التي أصدرتها .  
ويعكف عضو المكتب الفني على استنباط القواعد القانونية التي تقرها أحكام الدائرة، ويستخرج القواعد القانونية التي بُنيت عليها هذه الأحكام مُصاغَةً في عباراتٍ جليةٍ محددةٍ المضمون، لا تتسع لما ليس مراداً منها، ولا تضيق عن كل ما يصح وقوعه في متناولها، فهو لا ينفك يتخير من العبارات وفقاً لما استقر لديه من المعاني حتى يوفق إلى ما يراه أشمل لها، وأكثر اتساقاً معها، وأعظم إحكاماً عليها، وفي عبارة بينة موجزة، وتبويبها تحت عنوان كل نوع بإثبات كافة الأحكام الخاصة به التي تصدر عن المحكمة في ذلك الموضوع، ويتم ترتيب الموضوع بالأبجدية حتى يُسهّل على الباحث مشقة البحث عن الأحكام، ونشرها، وذلك عقب عرضها على رئيس الدائرة مصدرة الحكم.

وذلك كله مع البحث لتتبع لما استند عليه الحكم من سوابق قضائية سبق أن أقرتها دوائر المحكمة إن كان ذلك المبدأ إقراراً لما هو مستقر عليه، أو تبويه كمبدأ جديد حال صدوره مفسراً أو مطبقاً نص قانوني يحكم مسألة لم تتطرق إليها أحكام المحكمة من قبل، وذلك كله من أجل

ترسيخ دور المحكمة في توحيد المبادئ القانونية والحيلولة دون وقوع تعارض فيما بينها يعوق حسن سير العدالة.

## (٢) مراجعة نسخ الأحكام والقرارات التي تصدرها دوائر المحكمة:

من أهم اختصاصات المكتب الفني لمحكمة النقض: مراجعة الأحكام التي تصدرها دوائر المحكمة وكذا القرارات الصادرة منها في غرفة مشورة، وذلك عقب تحريرها بإدارة التحرير، يعكف أعضاء المكتب الفني - كل حسب اختصاصه - بمراجعة مشروع نسخة الحكم الأصلية المعدة للتوقيع من رئيس الدائرة، وكذا القرارات الصادرة عن دوائر المحكمة من حيث تشكيل الهيئة وأطراف الطعن وإعلاناتهم وإجراءات الطعن تفصيلاً ومتن الحكم أو القرار ومدى مطابقة ذلك كله للمسودة الموقعة من السادة القضاة رئيس وأعضاء الدائرة التي أصدرته، ثم يقوم السيد القاضي المقرر بمراجعة ذلك كله ومطابقة أصل الحكم المحرر على المسودة مرة أخرى ثم يُعرض الحكم أو القرار عقب ذلك على رئيس الدائرة لتوقيعه.

## (٣) إصدارات المكتب الفني:

حَرَصَ المكتب الفني لمحكمة النقض منذ أن أنشئ على نشر درر أحكام محكمة النقض المصرية، وقد أولاهما من العناية ما تستأهله، فقد عكف على إصدارها في صور متعددة منها



شهرية أو سنوية أو نوعية، وذلك في صورة مبسطة تعين على فهم محتواها وسهولة استخدامها سواء في جانب القاضي أو المتقاضي، أو المهتم بهذا الشأن، ومن هذه الإصدارات:

### أ- مجموعة الأحكام السنوية:

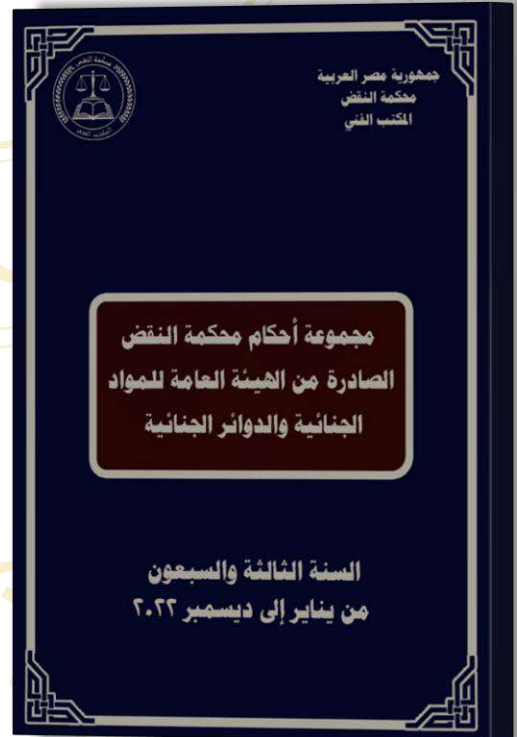
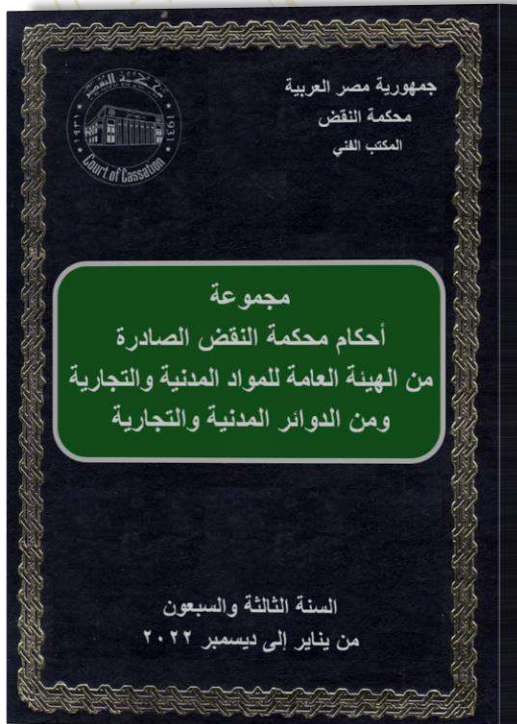
وتصدر هذه المجموعات سنوياً، منذ أن أنشئ المكتب الفني وقد صدرت السنة الأولى منها وتُسمى "السنة ١ مكتب فني"، وتتضمن المختار من أحكام الدوائر جميعها، سواء ما تضمن مبادئ جديدة أو تجديد نشر مبادئ قديمة، أو غير ذلك، وقد صدرت آخر مجموعة عن أحكام السنة القضائية ٢٠٢٣ تحت مسمى "السنة ٧٤ مكتب فني".

ويمكن الاطلاع على نسخها الإلكترونية من خلال الضغط على صورة الإصدار أو الدخول إلى موقع محكمة النقض - المكتب الفني؛ من خلال الرابط التالي: -

المجموعة السنوية لأحكام النقض - مدني

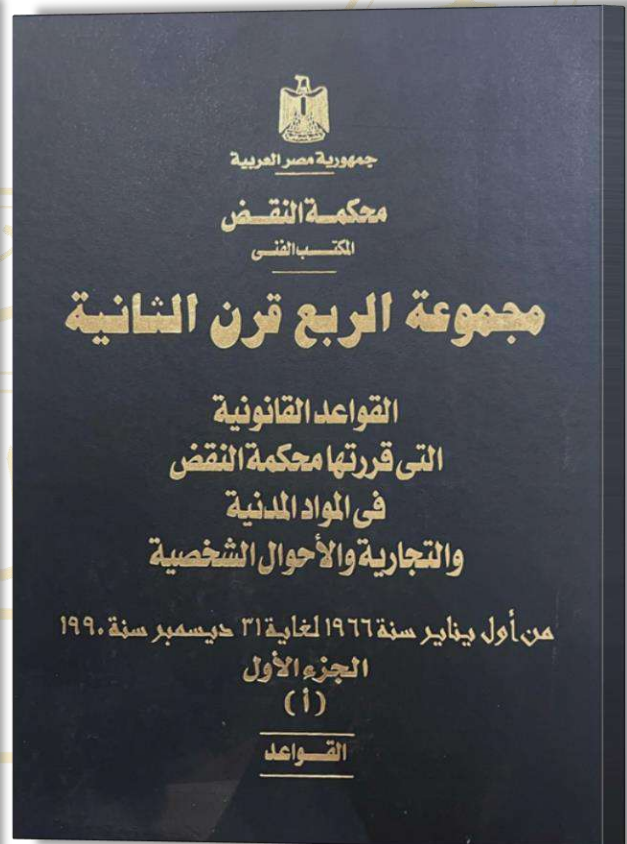
المجموعة السنوية لأحكام النقض - جنائي

١٩٥٠ - ٢٠٢٥



## ب- مجموعة الربع فر ٦:

وترجع فكرتها إلى تجميع ما ورد بمجموعة عمر في إصدار واحد منسوب للمكتب الفني، وكانت عبارة عن عنوان مجمع فيه موجزات القواعد حتى عمل القواعد القانونية الخاصة بكل عنوان بالترتيب، وصدرت أولاً عن القواعد القانونية التي قررتها المحكمة من تاريخ إنشائها عام ١٩٣١ حتى ديسمبر ١٩٥٥. ثم توالى تجميع القواعد التي قررتها المحكمة من يناير ١٩٥٦ حتى ديسمبر عام ١٩٦٠، من ١٩٦١ حتى ديسمبر عام ١٩٦٥، ومن ١٩٦٦ حتى ديسمبر عام ١٩٩٠.



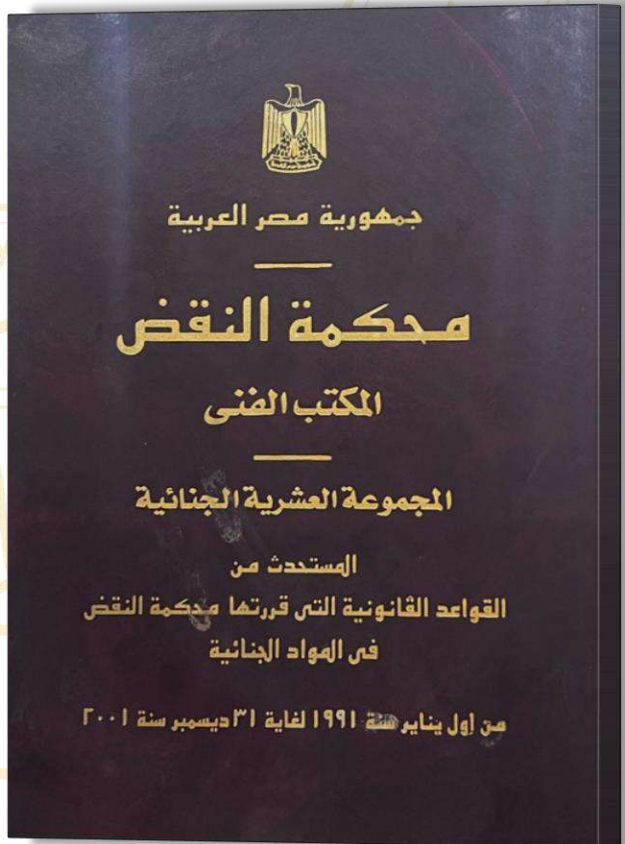
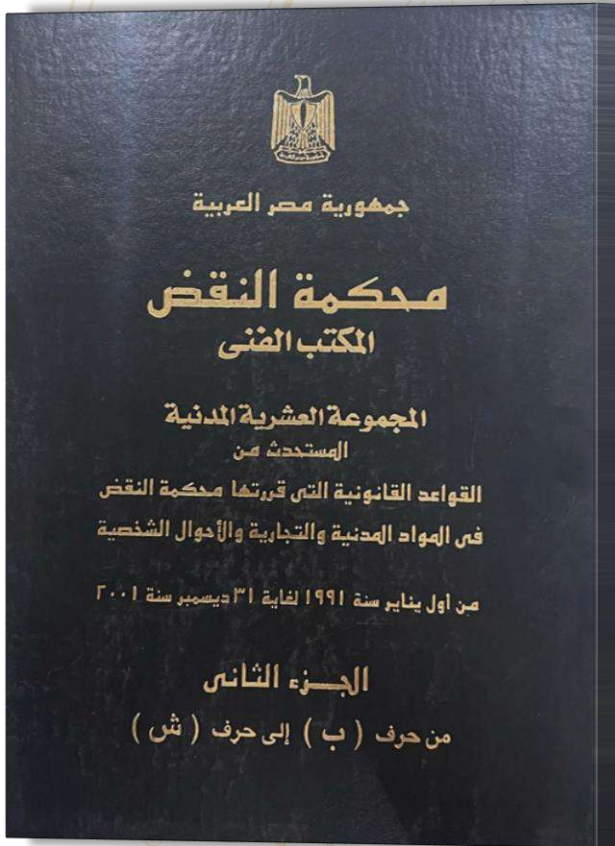


مجموعة الربع قرن من المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض في طعون رجال القضاء (من أول يناير ٢٠٠٠ حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٤).



## ج - المجموعة العشرية:

وهي عبارة عن تجميع للقواعد المنشورة بالفعل تحت كل عنوان خلال ١٠ سنوات، والغاية منها سهولة البحث في الإصدارات، وصدر منها خمس مجموعات (من السنة الأولى للمكتب الفني كل عشر سنوات، حتى صدور آخر إصدار لها في خلال الفترة من يناير ١٩٩٠ حتى ديسمبر ١٩٩٩).



## ٩- (الفهرس العشري):

يعد الفهرس العشري بمثابة الأساس الذي تستند إليه عملية تصنيف وفهرسة المبادئ القانونية التي يتم استخلاصها من أحكام محكمة النقض، ولا يخفى على أحد الأهمية الكبرى لعملية تصنيف المبادئ وما يترتب عليها من سهولة ودقة إعداد إصدارات وأبحاث المكتب الفني، بل إن عملية فرز الطعون ذاتها والتي تتم عقب قيدها بالمحكمة إنما تعتمد بشكل أساسي على ما أرساه المكتب الفني لمحكمة النقض من تصنيفات لما تثيره الطعون من موضوعات قانونية. ونظرًا لتلك الأهمية؛ فقد أعد المكتب الفني إصدارًا يضم تلك التصنيفات مقسمة إلى

تصنيفات رئيسية وأخرى فرعية وما يندرج بها من تصنيفات متفرعة عنها، معلقًا على كل منها بموجزات أحكام محكمة النقض، كي تكون مرجعًا لكل من يُسند إليه أعمال قانونية تتعلق بها.



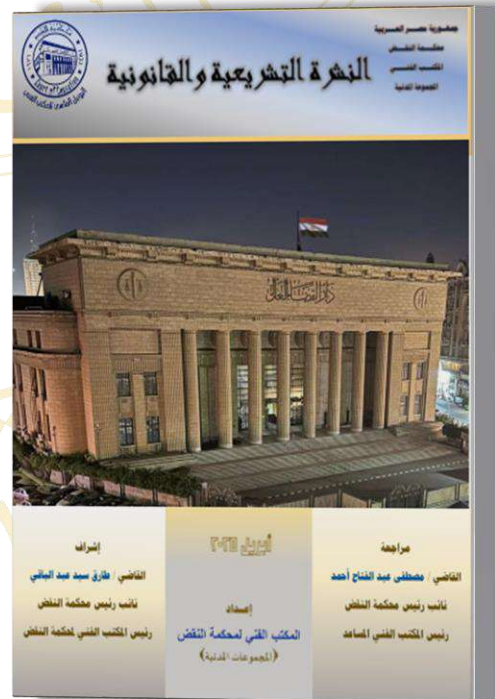
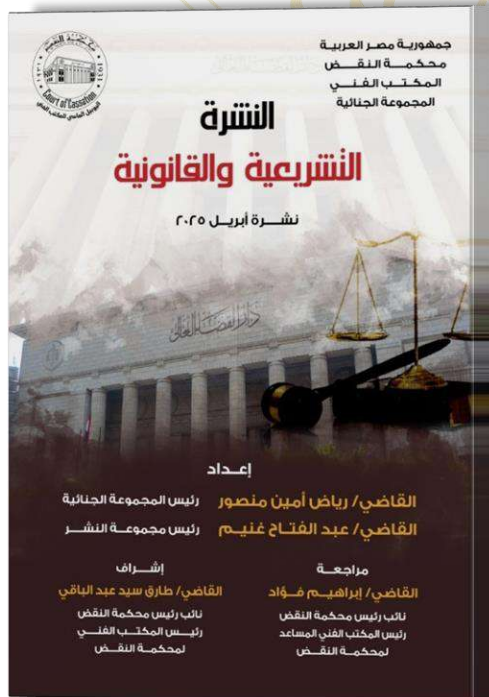


## ٩- (النشرة التشريعية):

يرجع تسميتها إلى الطريقة التي كانت تُنشر بها القوانين قبل صدور الجريدة الرسمية والوقائع، وهي عبارة عن تجميع القواعد الجديدة الصادرة من الدوائر والتي تنطبق عليها قواعد النشر وذلك للإلمام بها فور صدورهما، ويمكن أن تشمل على الاتجاهات المختلفة حتى تتمكن الدوائر من معرفة الاتجاهات المختلفة للأحكام وما يقتضي منها العرض على الهيئة العامة للمحكمة لتوحيد المبادئ الصادرة في هذا الصدد، كما أنها تشمل على التشريعات والقوانين وقرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزارية وتلك الصادرة عن الهيئات العامة وأحكام المحكمة الدستورية المتعلقة وغير ذلك. ويمكن الاطلاع نسخها الإلكترونية من خلال الضغط على صورة الإصدار أو الدخول إلى موقع محكمة النقض - المكتب الفني، للاطلاع عليها على الرابط التالي: -

### النشرة التشريعية بالقسم الجنائي

### النشرة التشريعية بالقسم المدني



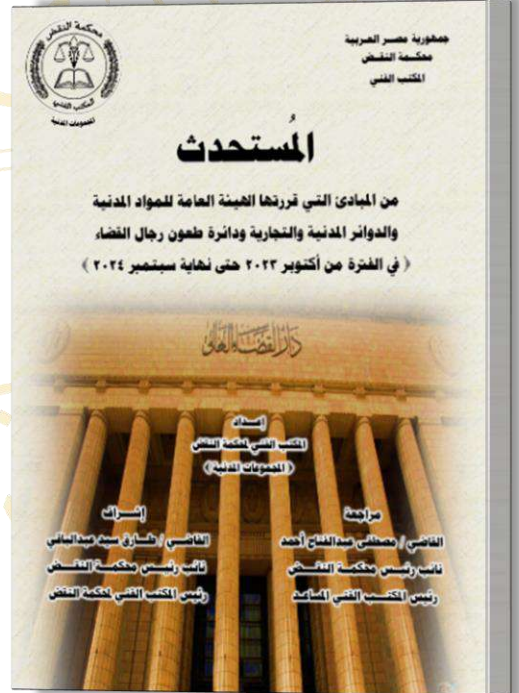
## و- المستعرض:

هو عبارة عن تجميع القواعد الجديدة التي صدرت عن المحكمة لسرعة إطلاع الدوائر عليها، ويسبق صدور مجموعة الأحكام السنوية والتي كان يتأخر صدورها لحين انتهاء السنة وما يستغرقه إعدادها وطباعتها من وقت، وذلك قبل أن يواكب صدور المجموعة السنة السابقة مباشرة، ويشمل المستحدث أيضاً الاتجاهات المختلفة حتى تتمكن دوائر المحكمة الوقوف عليها والعرض على الهيئة العامة.

ويمكن الاطلاع نسخها الإلكترونية من خلال الضغط على صورة الإصدار أو الدخول إلى موقع محكمة النقض - المكتب الفني، للاطلاع عليها على الرابط التالي:

### المستحدث بالقسم الجنائي

### المستحدث بالقسم المدني



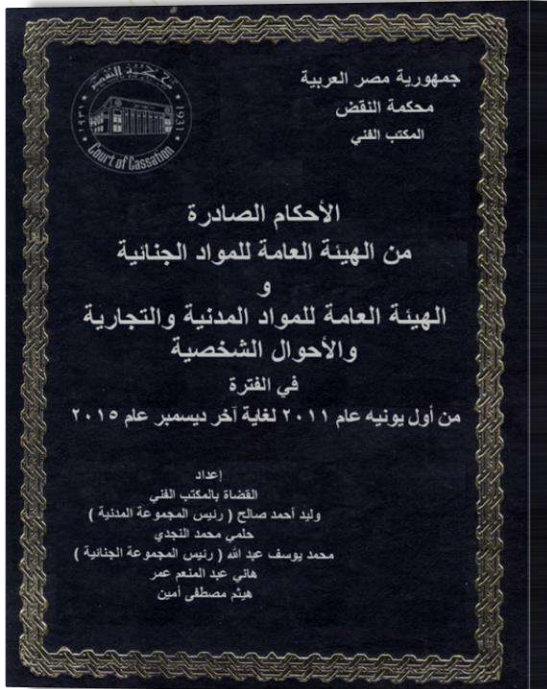


## ز- مجموعة أحكام الهيئة العامة "المدنية، والجنائية"، والهيئتين مجتمعين :

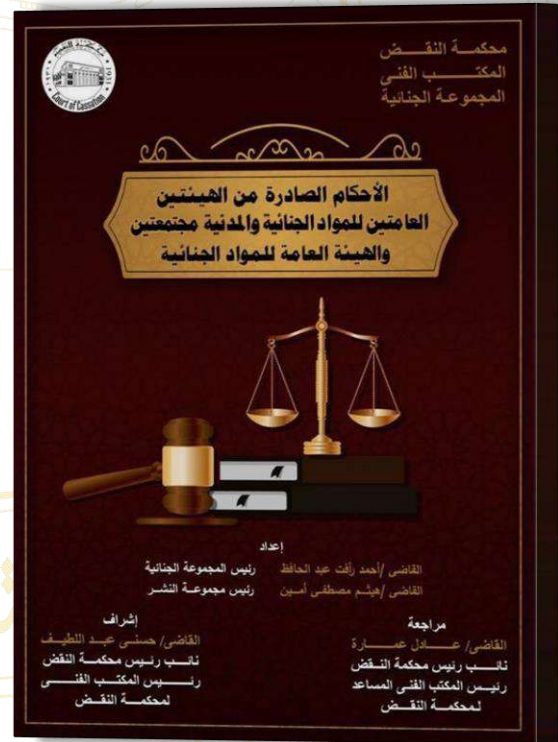
ويتضمن ذلك الإصدار ما صدر من أحكام وما تم إرساؤه من مبادئ صدرت عن الهيئة العامة للمواد المدنية والهيئة العامة للمواد الجنائية في شأن الفصل في تعارض مبادئ قانونيين صادرا عن دوائر المحكمة، وكذا منها ما يتضمن الأحكام الصادرة من الهيئتين العامين المدنية والجنائية مجتمعين والتي تنعقد للعدول عن حكم صادر عن إحدى الهيئتين العامين منفردة.

ويمكن تصفح هذه الإصدارات من خلال الدخول على موقع المحكمة - المكتب الفني - باستخدام خدمة البحث باسم الإصدار.

### الموقع الرئيسي لمحكمة النقض







## ح- الإصدارات النوعية:

وتتعلق بموضوعات مختلفة في كافة فروع القانون، ويكون ذلك بمناسبة حاجة العمل للبحث في مسألة بعينها، وقد أصدر عن المكتب الفني موسوعة الإصدارات النوعية لتوفير الدعم القانوني والقضائي لقضاة المحكمة ودوائرها وكافة القضاة على اختلاف المحاكم ودرجاتها، في نظر القضايا والطعون المتعلقة بكافة فروع القانون مما يساهم في دعم العدالة الناجزة، بصقل المهارة العلمية للقضاة وكافة المشتغلين بالقانون، وفي سبيل ذلك؛ تم إطلاق عشرات الإصدارات النوعية التي تستعصى على الحصر في هذا المقام، ويمكن الاطلاع على نسختها الإلكترونية من خلال الضغط على صورة الإصدار أو الدخول إلى موقع محكمة النقض للاطلاع عليها على الرابط التالي :

الإصدارات النوعية - جنائي

الإصدارات النوعية - مدني



## القسم المدني:

- الوكالة .. قانوناً وقضاء ..

عقداً وإجراءً، في قضاء محكمة

النقض





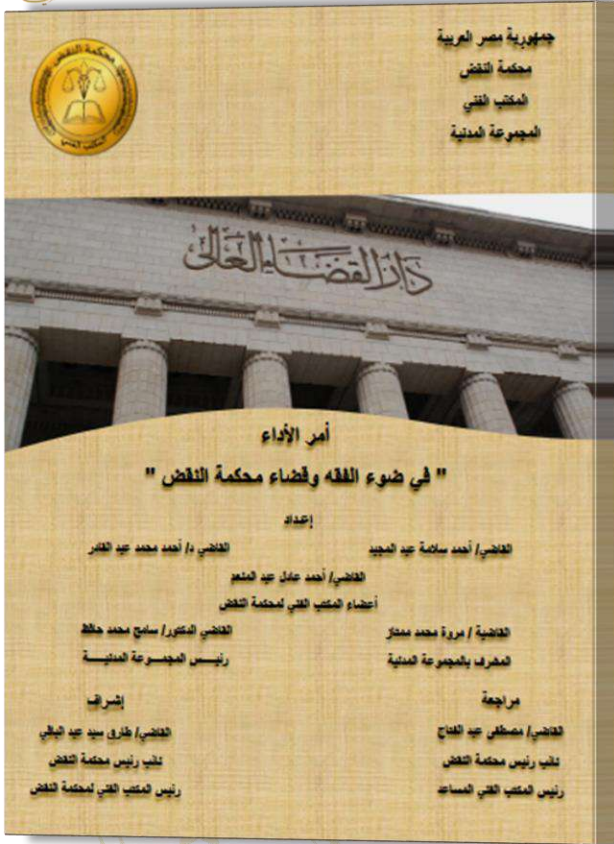
– قضاء النقض في الرسوم القضائية.



– نصاب الطعن بالنقض ( بحث في ضوء  
القانون رقم ١٥٧ لسنة ٢٠٢٤ بشأن تعديل  
قانون المرافعات المدنية والتجارية ) .

١٩٥٠ - ٢٠٢٥





## – أمر الأداء في ضوء الفقه وقضاء محكمة النقض.



## – الدليل العملي لإعداد مجموعات أحكام محكمة النقض:

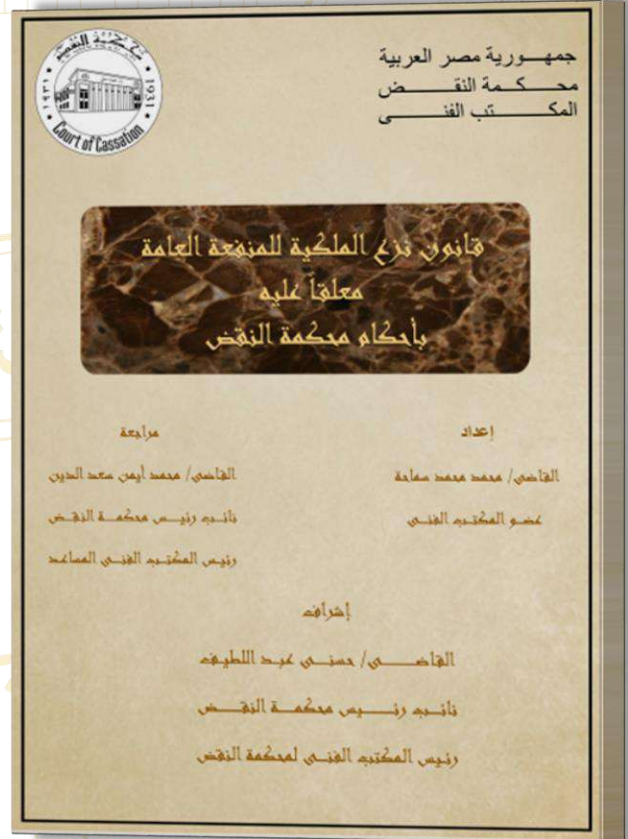
وهو دليل يرافق عضو المكتب الفني بمجموعة النشر خلال مهمته في إعداد الإصدار الرئيسي السنوي للمكتب الفني المعروف باسم "سنوات

النشر" وذلك منذ البدء في تجميع الأحكام المرشحة للنشر، وحتى إطلاق الإصدار.

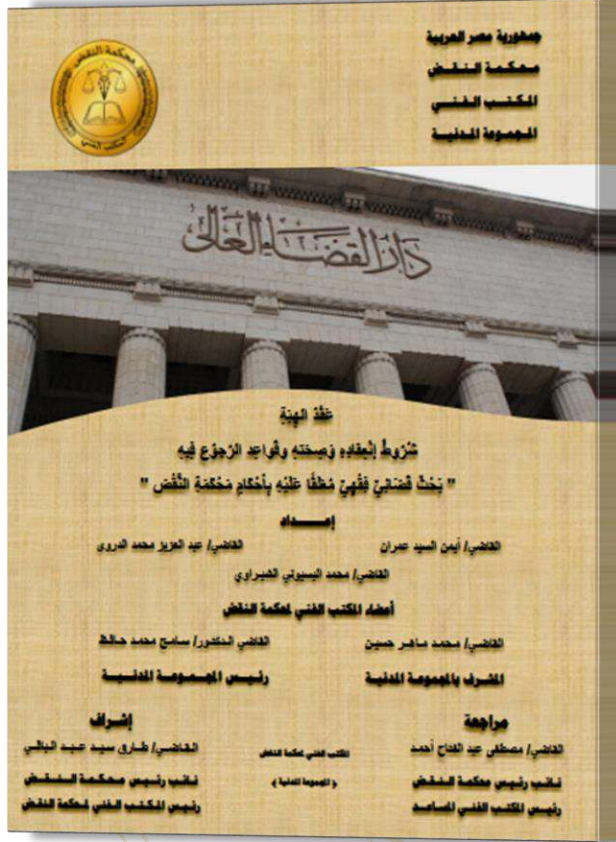


## - أثر صدور قانون جديد على الدعاوى والمراكز القانونية.

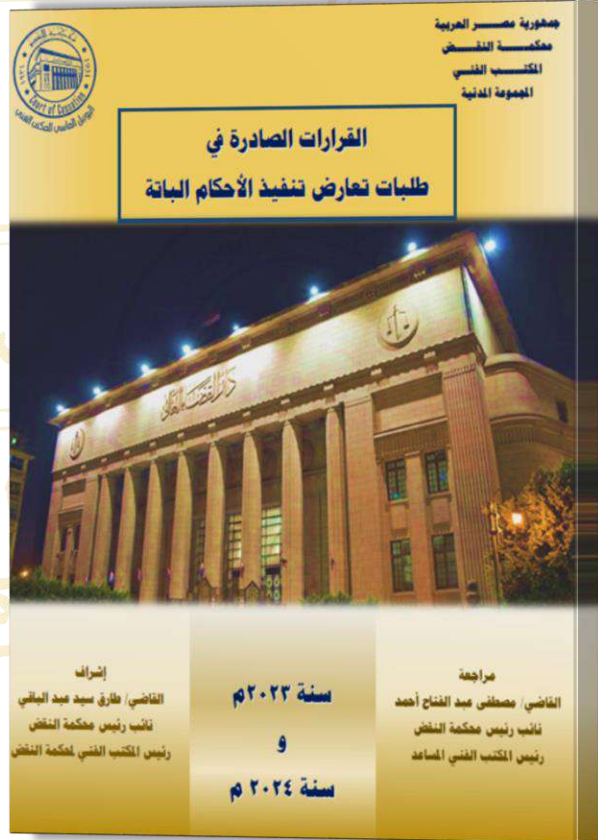
## - قانون نزاع الملكية للمنفعة العامة معلقاً عليه بأحكام محكمة النقض.





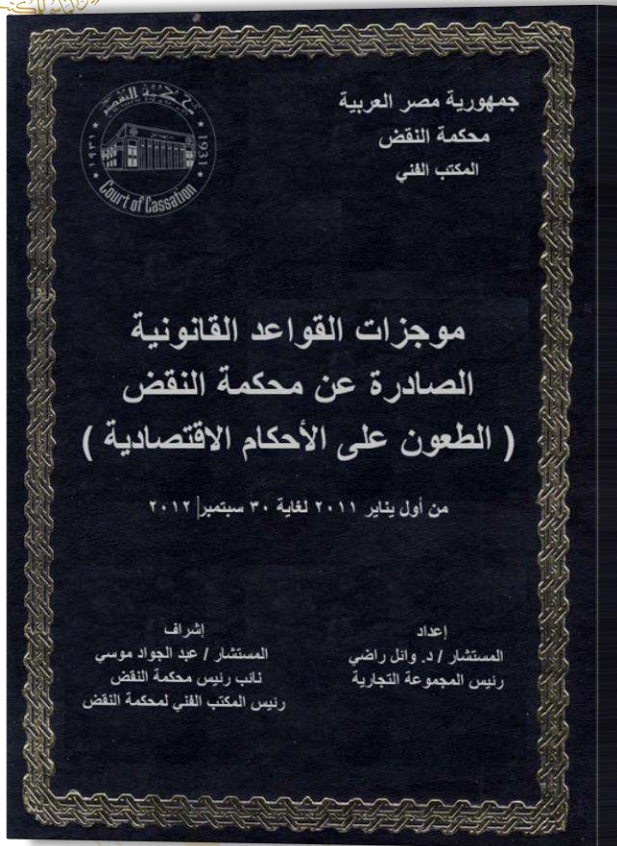


- عقد الهبة معلقاً عليه بأحكام  
محكمة النقض " شروط انعقاد عقد  
الهبة وصحته وقواعد الرجوع فيه " .



- القرارات الصادرة في طلبات تعارض  
تنفيذ الأحكام الباتة.

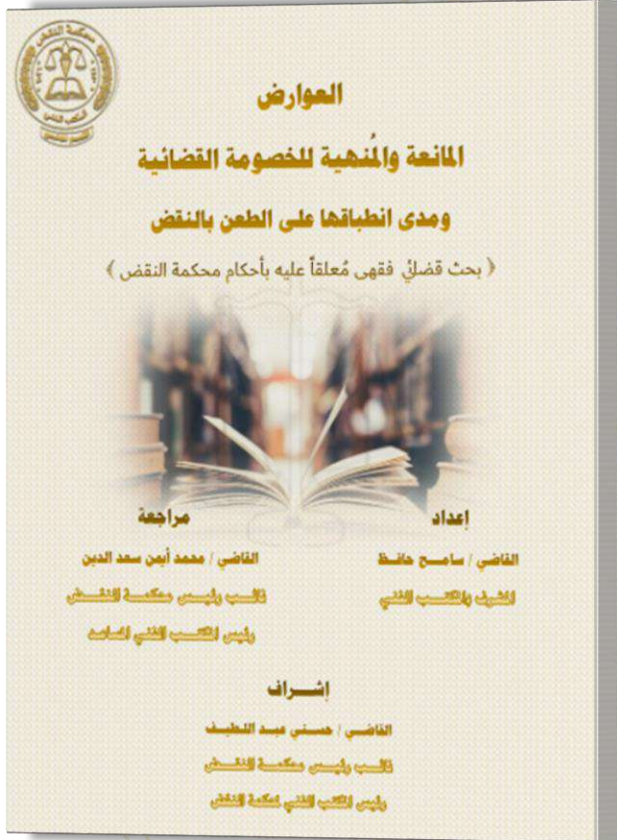




## - موجزات القواعد القانونية الصادرة عن محكمة النقض (الطعون على الأحكام الاقتصادية).

- قانون التأمين الإجباري عن المسؤولية  
المدنية الناشئة عن حوادث مركبات  
النقل السريع - رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٧ -  
معلقاً عليه بأحكام محكمة النقض.





## – العوارض المانعة والمنهية للخصومة القضائية ومدى انطباقها على خصومة الطعن بالنقض.

## – قانون السجل العيني معلقاً عليه بأحكام محكمة النقض.





## الملكفة الفكرفة فف ضوء قضاء النقض .



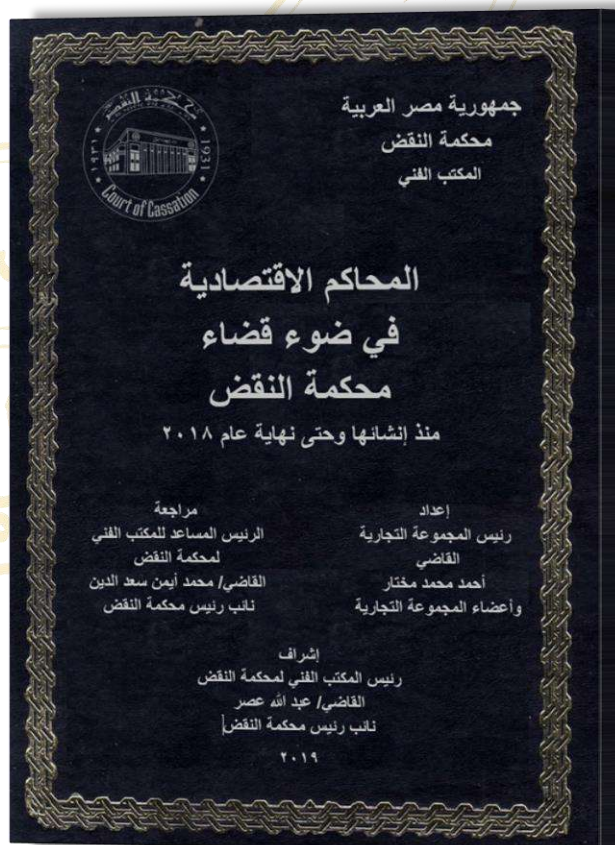
## الاتفاقيات الدولية فى قضاء النقض .

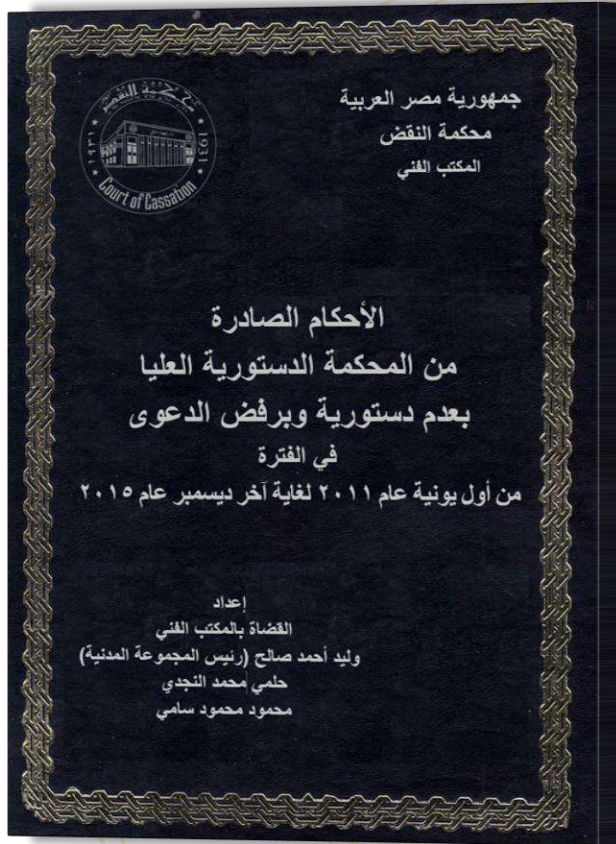




- جائحة كوفيد ١٩ "دراسة لأثر  
الجائحة على المواعيد الإجرائية  
والالتزامات القانونية في الفترة من مارس  
٢٠٢٠ وحتى ديسمبر ٢٠٢١".

- المحاكم الاقتصادية في ضوء قضاء محكمة النقض منذ إنشائها وحتى نهاية عام ٢٠١٨.





## – الأحكام الصادرة من المحكمة

الدستورية العليا بعدم دستورية

وبرفض الدعوى في الفترة من يونيو

عام ٢٠١١ وحتى نهاية ديسمبر

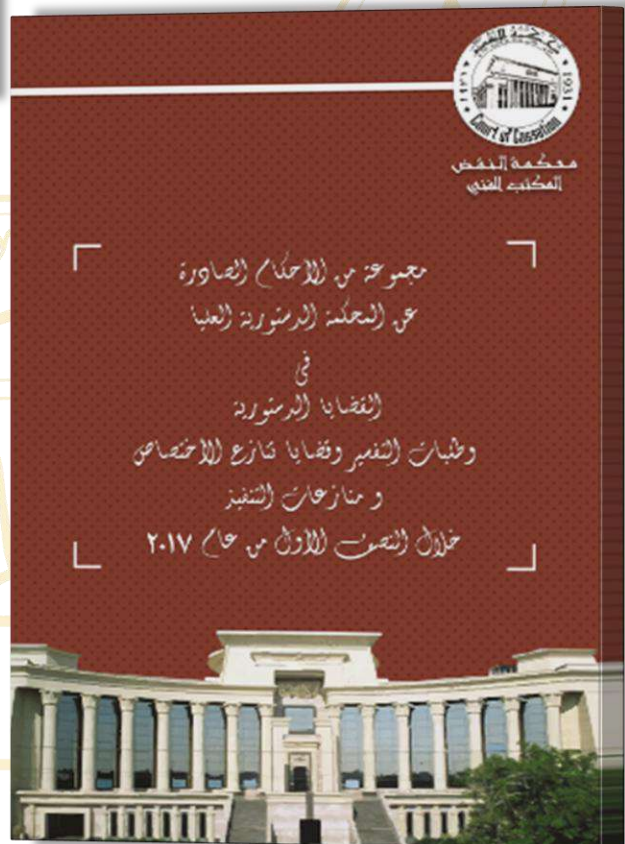
.٢٠١٥

## – أحكام المحكمة الدستورية العليا في

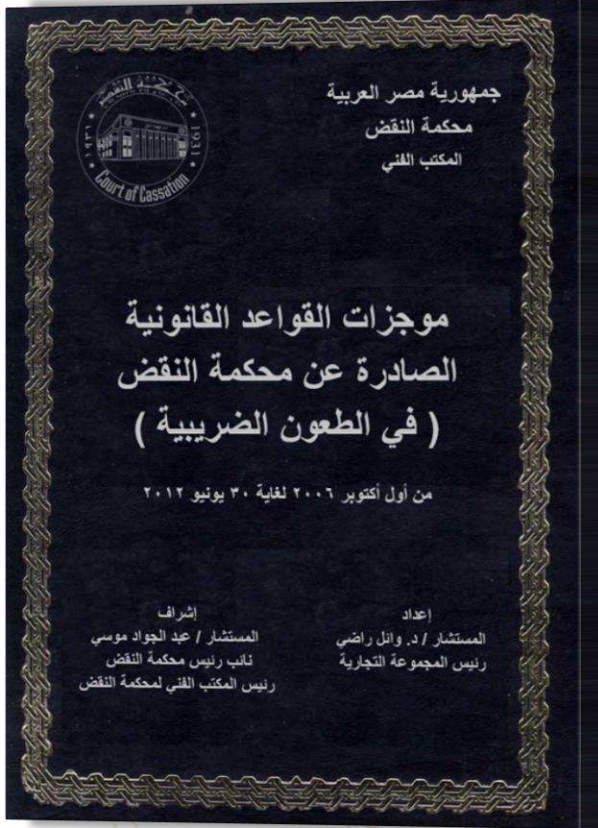
قضايا الدستورية وتفسير وتنازع

الاختصاص ومنازعات التنفيذ خلال

النصف الأول من عام ٢٠١٧ .

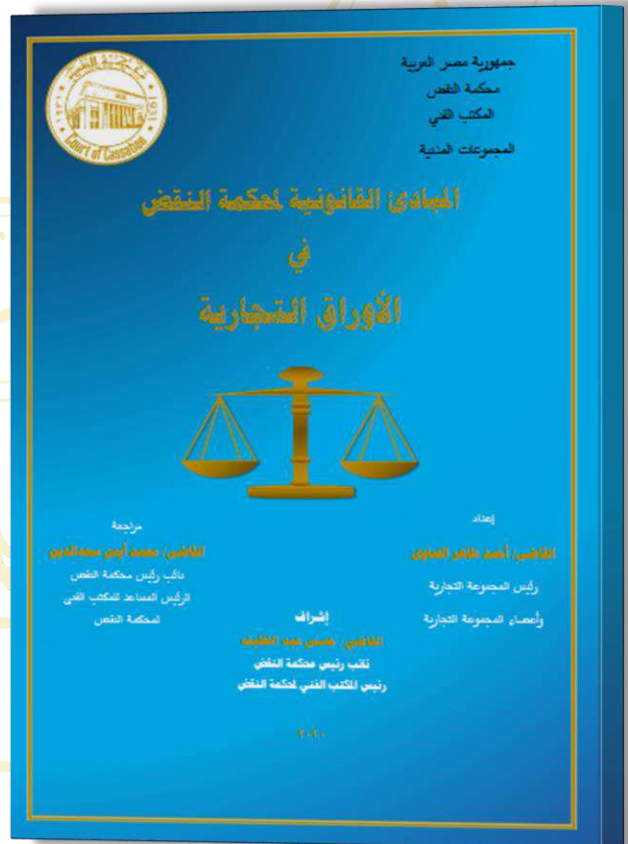






- موجزات القواعد القانونية الصادرة  
عن محكمة النقض (في الطعون  
الضريبية) من أول أكتوبر ٢٠٠٦ وحتى  
نهاية يونيو ٢٠١٢.

- المبادئ القانونية لمحكمة النقض في  
الأوراق التجارية.







- مجموعة أحكام محكمة النقض المتضمنة مبادئ جديدة صدرت من دوائر الإجراءات عن الفترة من أول أكتوبر ٢٠١٥ وحتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٠.

- الاستعمال الضار للأماكن المؤجرة كسبب من أسباب الإخلاء في ظل القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في ضوء قضاء النقض.





## - الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في شأن قوانين إيجار الأماكن المتعاقبة.



## - بحث في أثر صدور قانون جديد على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم بمختلف درجاتها (دراسة في ضوء القانون ١٠ لسنة ٢٠٢٢).

١٩٥٠ - ٢٠٢٥



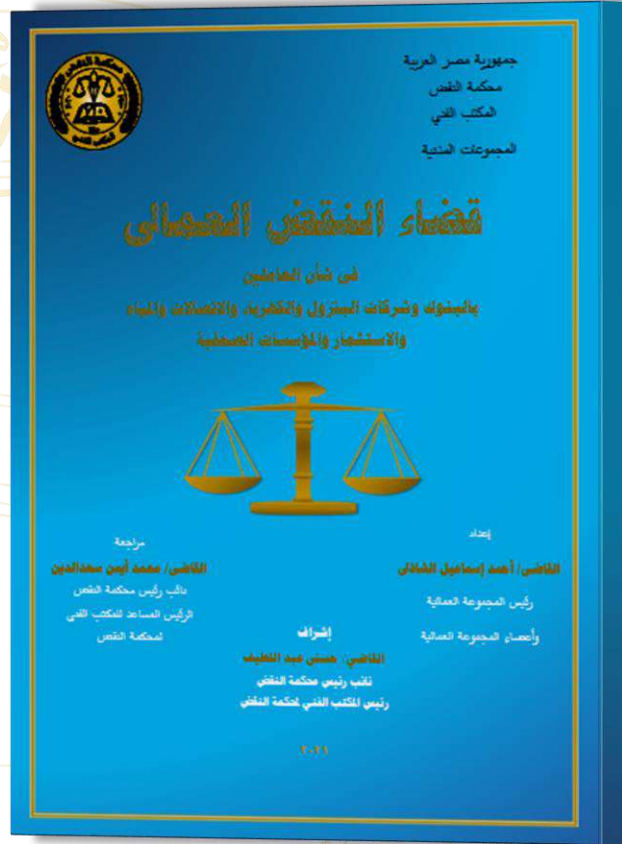
– الطعون الانتخابية في ضوء التعديلات  
الدستورية والقانونية وأحكام محكمة  
النقض .



- عقد العمل والعناصر المميزة له  
في ضوء أحكام محكمة النقض.



## - قضاء النقض العمالي في شأن العاملين بالبنوك وشركات البترول والكهرباء والاتصالات والمياه والاستثمار والمؤسسات الصحفية.



## - أحكام المحكمة الدستورية العليا في شأن قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقوانين ذات الصلة.

## القسم الجنائي



– الدليل الإرشادي لأعضاء المجموعة  
الجنائية بالمكتب الفني لمحكمة النقض.

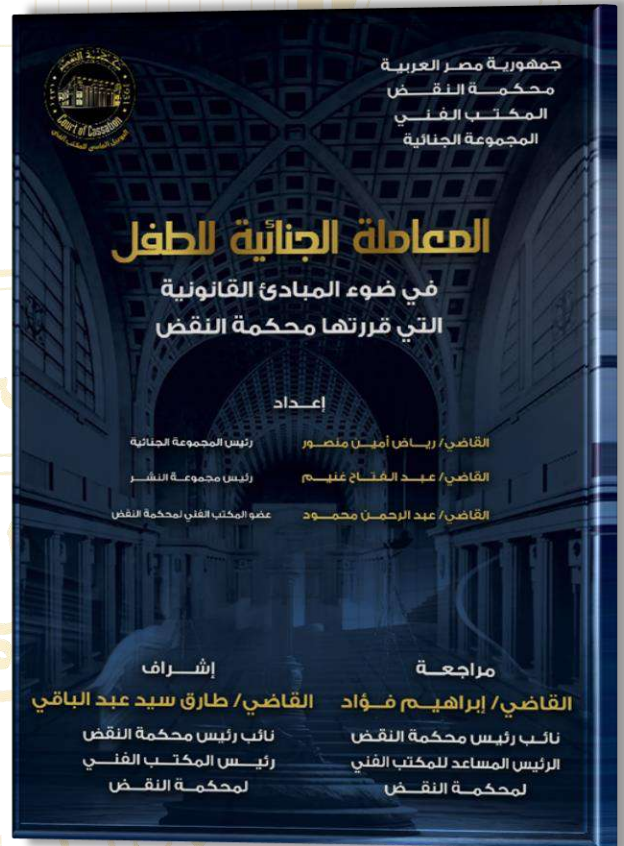


– التقاضي على درجتين أمام محاكم  
الجنايات في مصر ( في ضوء أحكام  
القانون رقم ١ لسنة ٢٠٢٤ ).





## – حماية الآثار في ضوء المبادئ القانونية والأحكام الصادرة عن محكمة النقض .



## – المعاملة الجنائية للطفل في ضوء المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض .

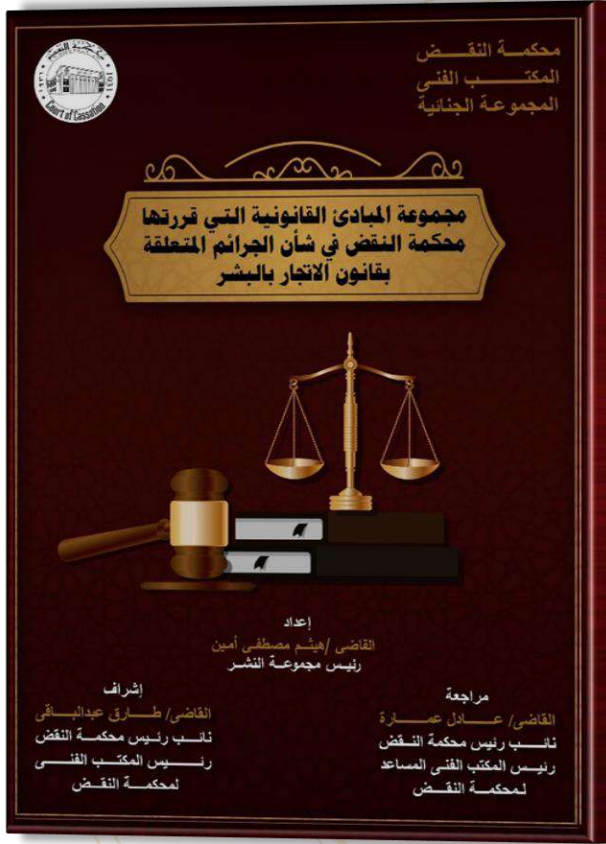




- مجموعة المبادئ القانونية التي  
قررتها محكمة النقض في شأن  
الجرائم التي تقع عن طريق شبكة  
المعلومات (الانترنت) .



- مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها  
محكمة النقض في شأن الجرائم المتعلقة  
بقانون مكافحة الهجرة غير الشرعية  
وتهريب المهاجرين .

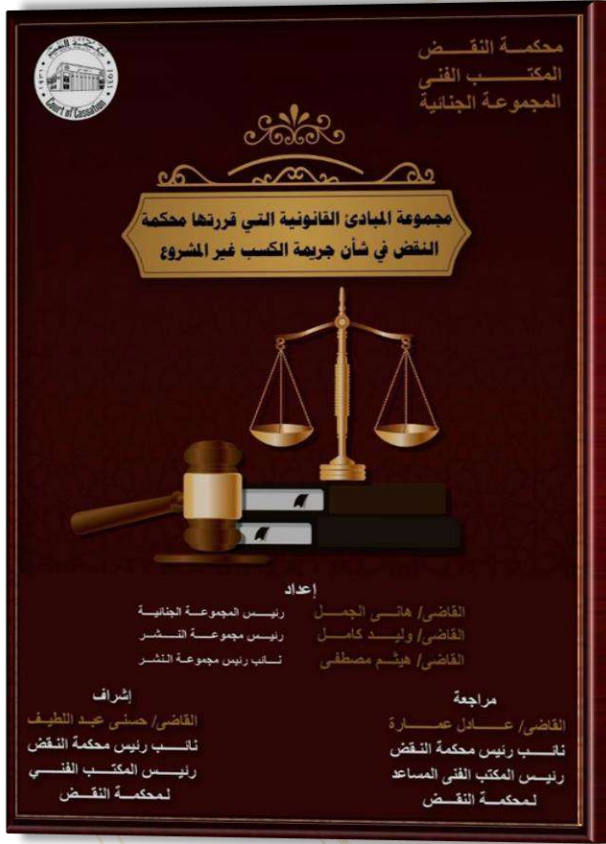


## – مجموعة المبادئ التي قررتها محكمة النقض في شأن الجرائم المتعلقة بقانون الاتجار بالبشر.

## – مجموعة المبادئ التي قررتها محكمة النقض في شأن الجرائم المتعلقة بقانون حماية المستهلك.





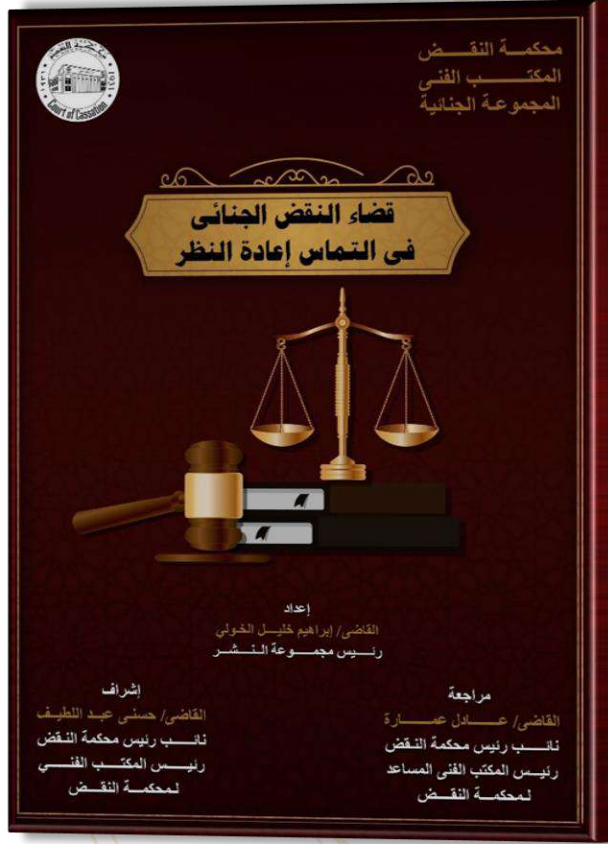


## – مجموعة المبادئ التي قررتها محكمة النقض في شأن جريمة الكسب غير المشروع.

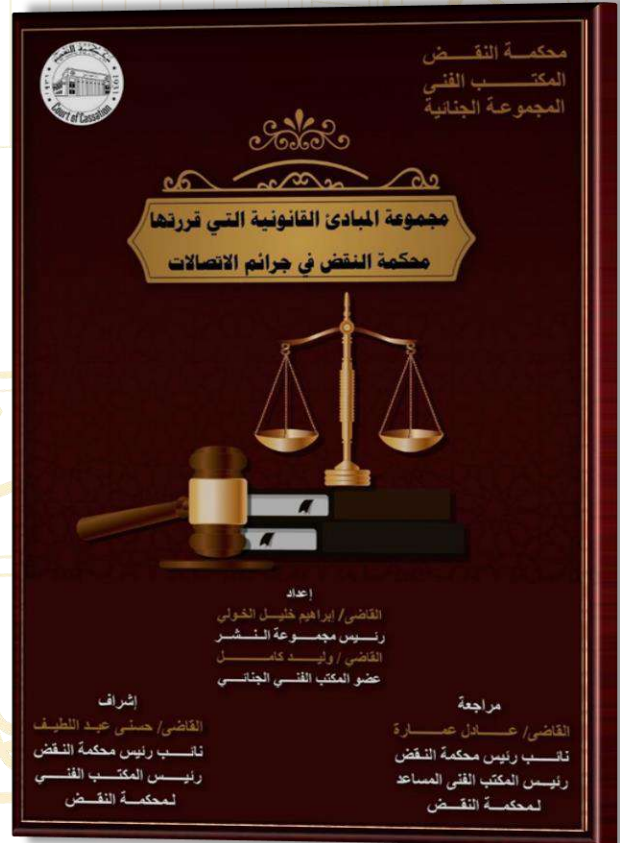


## – مجموعة المبادئ التي قررتها محكمة النقض في شأن الجرائم المتعلقة بقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد.





## - قضاء النقض الجنائي في التماس إعادة النظر.



## - مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض في جرائم الاتصالات.

١٩٥٠ - ٢٠٢٥

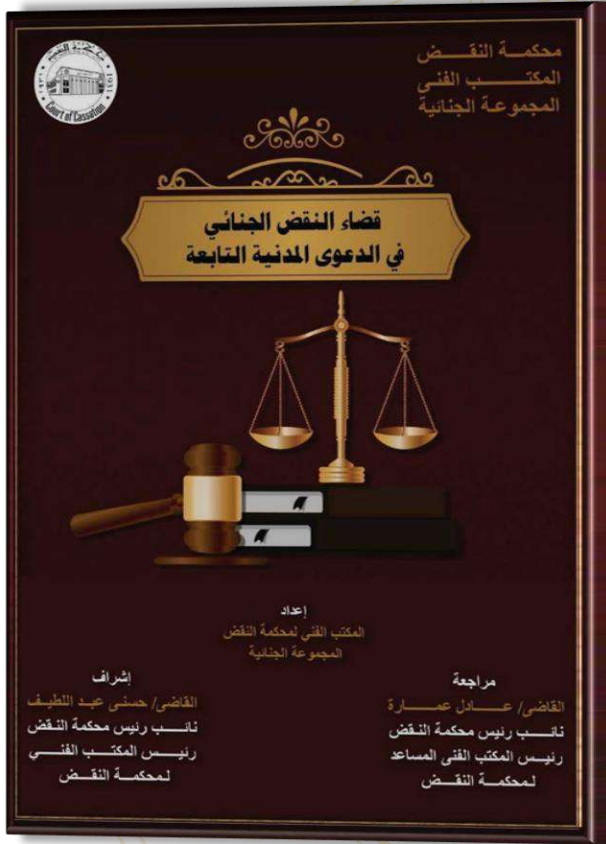


## - قضاء النقض في الطعون الانتخابية.

## - مجموعة المبادئ التي قررتها محكمة النقض في جريمة غسل الأموال.

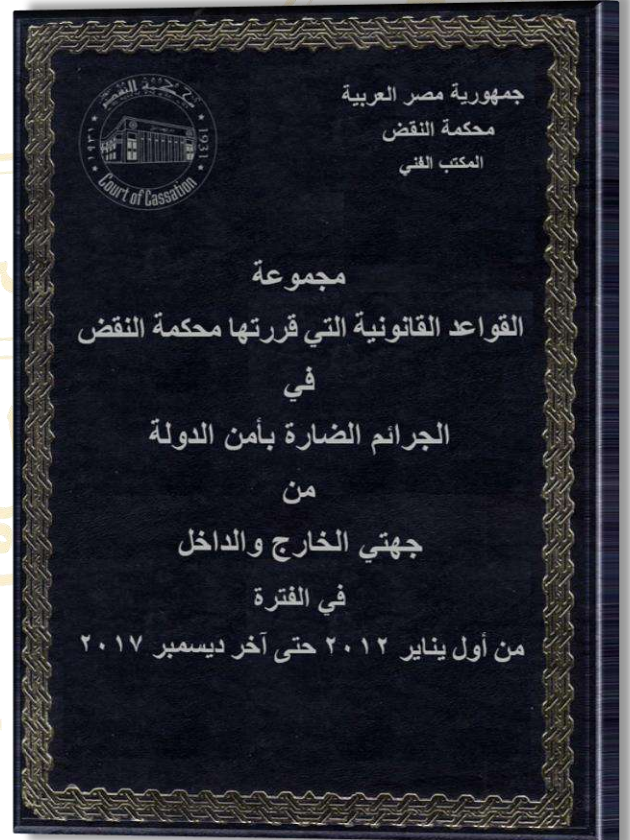




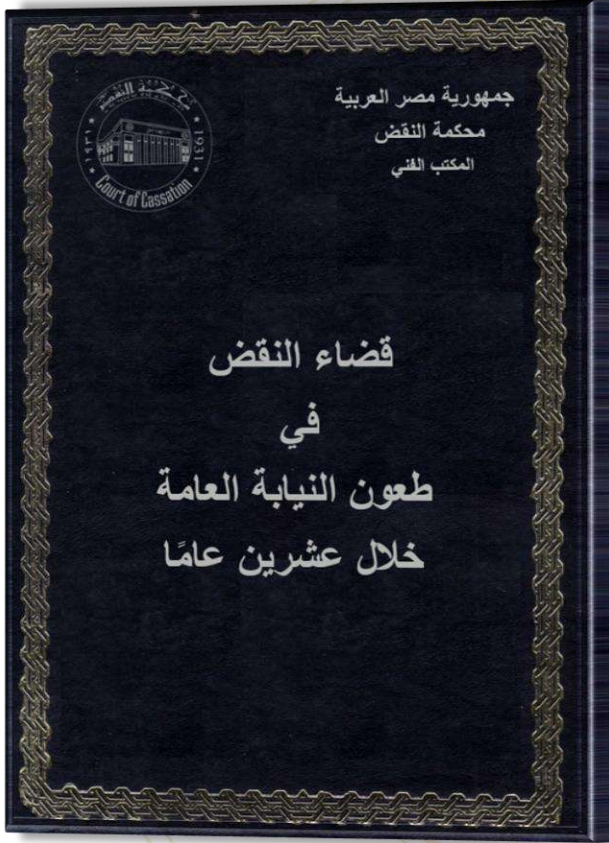


## - قضاء النقض الجنائي في الدعوى المدنية التابعة.

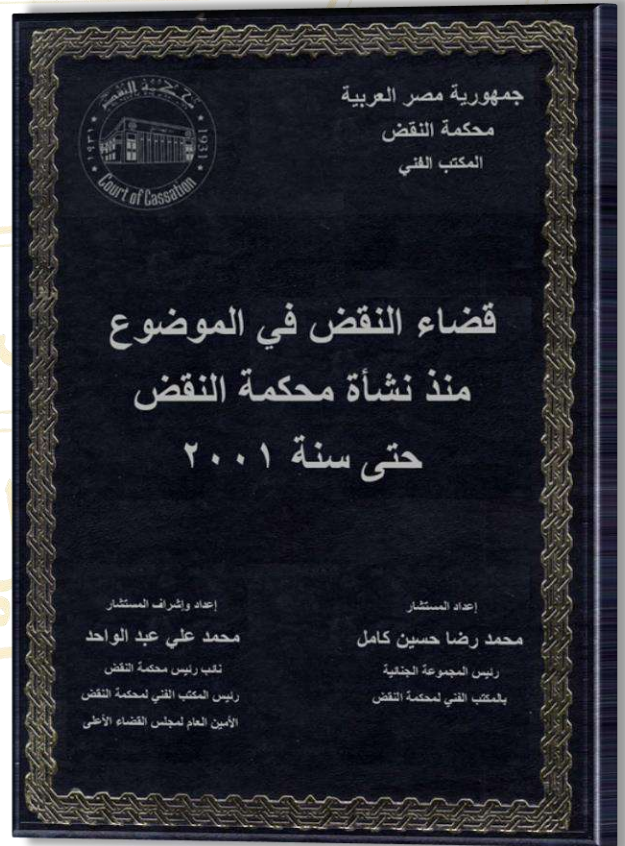
- مجموعة القواعد القانونية التي قررتها  
محكمة النقض في الجرائم المضرة بأمن  
الدولة من جهتي الخارج والداخل.



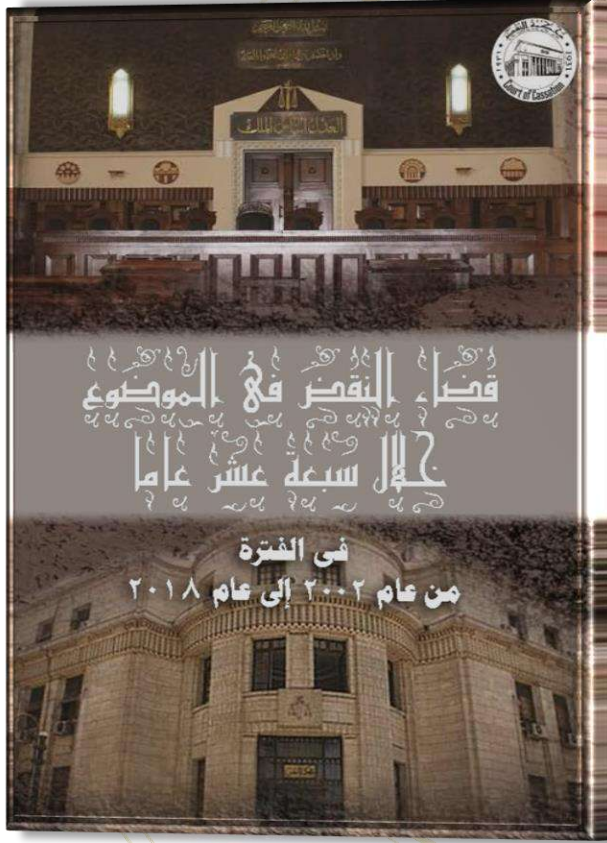




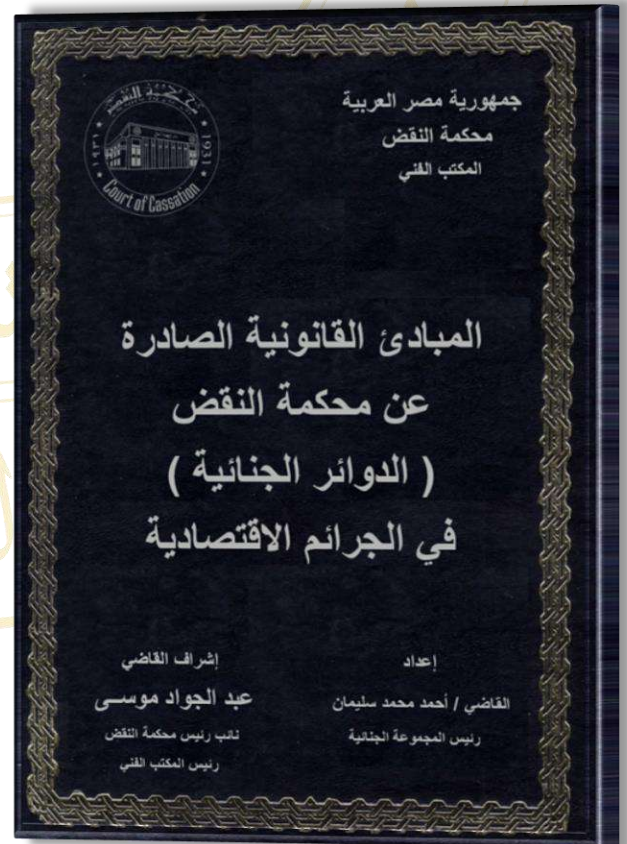
– قضاء النقض في طعون النيابة العامة  
خلال عشرين عامًا .



– قضاء النقض في الموضوع منذ نشأة  
المحكمة حتى عام ٢٠٠١ .

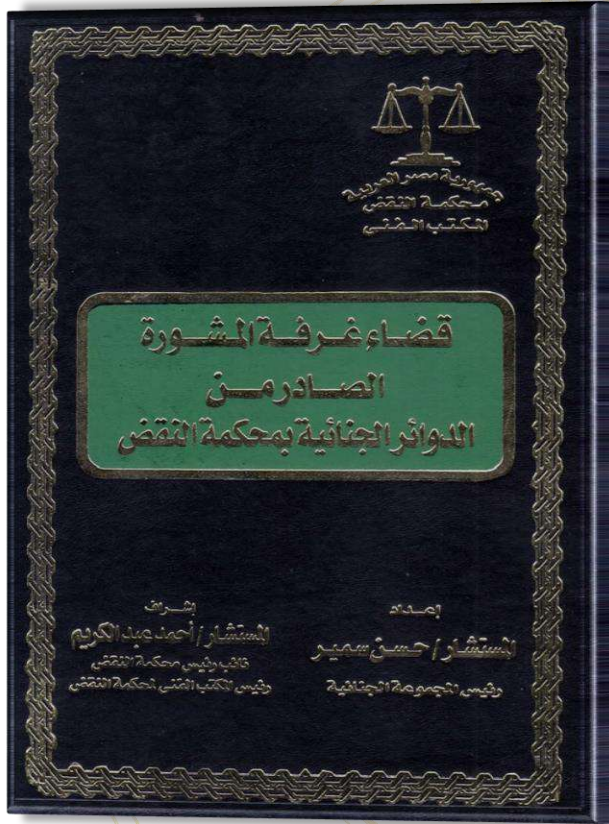


- قضاء النقض في الموضوع خلال  
سبعة عشر عامًا في الفترة من عام  
٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١٨.



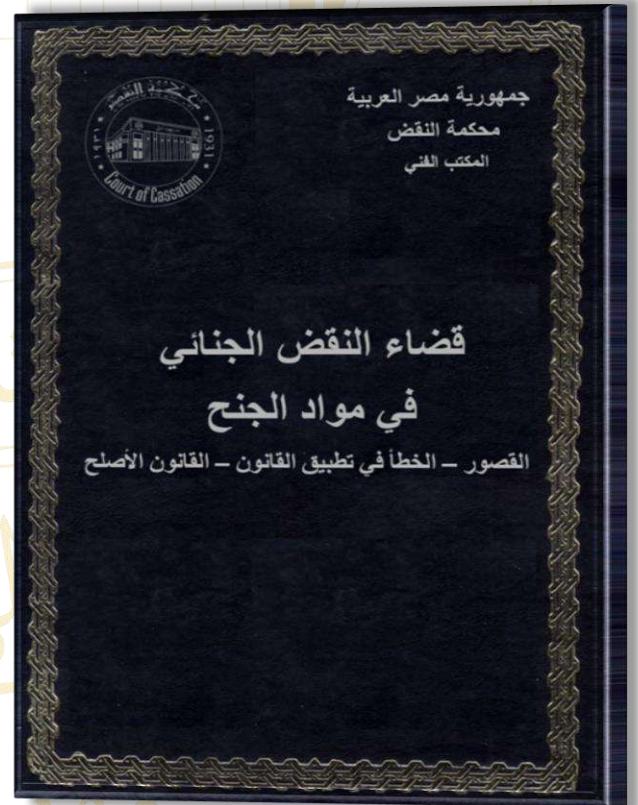
- المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة  
النقض في الجرائم الاقتصادية.





– قضاء غرفة المشورة الصادر من

الدوائر الجنائية بمحكمة النقض .



– قضاء النقض الجنائي في مواد الجرح .



## (٤) اللائحة على أعمال المكتبة:

تعد مكتبة محكمة النقض أشهر وأعرق مكتبة قضائية في الشرق الأوسط، حيث تضم آلاف المؤلفات ومجموعات الأحكام عبر عشرات السنين، ويتردد عليها كافة المهتمين بالقانون، وقد كان تطبيق التحول الرقمي لتلك المكتبة العريقة هدفاً سامياً ضمن أهداف التحول الرقمي للمحكمة التي وجه إليها وتابع تنفيذها معالي القاضي الجليل/ حسني عبد اللطيف " رئيس محكمة النقض - رئيس مجلس القضاء الأعلى " طيلة فترة رئاسته، فجرى الإعداد لرقمنة جميع محتويات المكتبة على قدم وساق من كتب ومؤلفات ومراجع وقواميس ورفعها على المنصة الرقمية لمحكمة النقض، مع ربطها بالموقع الرئيسي للمحكمة لإتاحة الاطلاع عليها والبحث في المبادئ القانونية من أي مكان.

ويمكن تصفح موقع المكتبة من خلال الضغط على الأيقونة التالية أو من خلال الرابط:

**النظام الرقمي لمحكمة النقض " المكتبة "**

( ٩ ) تولي معالي القاضي الجليل/ حسني عبد اللطيف رئاسة محكمة النقض ومجلس القضاء الأعلى من ٢٠٢٣/٧/١ وحتى

٢٠٢٥/٦/٣٠.



- كتب القانون
- الأخبار والفاعليات
- الأحكام
- التشريعات
- المؤتمرات
- المجلة القضائية
- عن المحكمة



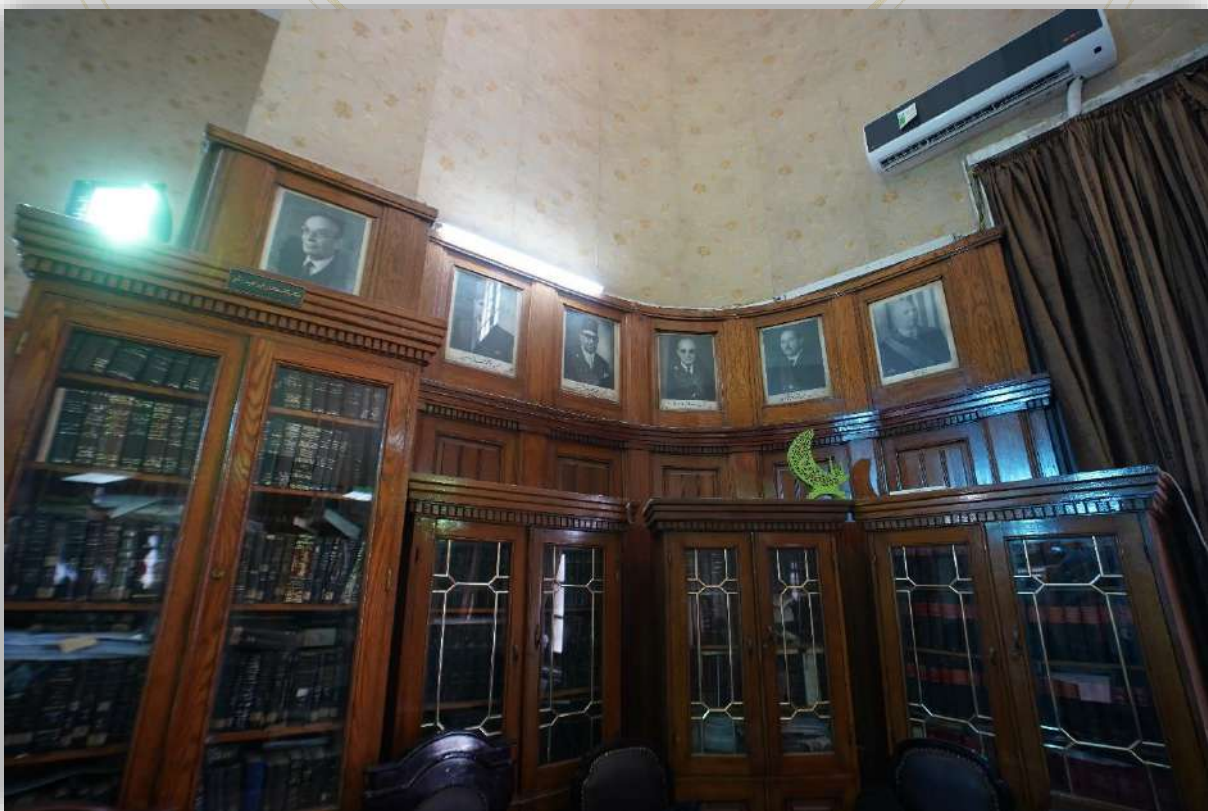






















## (٥) إعداد البحوث الفنية:

دائمًا ما يُلهم القضاء الشارع ويُوحي إليه، فلا يحجم عن أن يسبقه إلى تقرير القواعد القانونية كلما تصدى لحالات لا يحكمها نص مدون، أو كان هناك نص، ولكنه من الغموض والتعميم بحيث يتسع لمداولات متباينة، فيتقدم القضاء إلى تقرير المدلولات التي تلائم مصلحة المجتمع ونفي ما سواها، ومن هنا نبتت ونضجت نظم قانونية كثيرة كلها من صنع القضاء.

ولما كان ذلك، لن يتأتى إلا بالبحث العلمي بصفة عامة، والذي نال شرفه المكتب الفني لمحكمة النقض، ويتحين الفرصة للبحث القانوني كلما دعت الحاجة إليه.

كما يتولى عضو المكتب الفني للدائرة إعداد البحوث حالة طلب منه قضاة الدائرة إجراء بحث قانوني بمناسبة طعن يتسع لمداولات متباينة، حيث يقوم بإعداد بحث حول الموضوع أو النص القانوني وما لحقه من تعديلات وبيان آراء الفقهاء، واتجاهات القضاء في ذلك الموضوع إن وجدت، مع إضافة رأيه القانوني، عند طلبه، توصلًا للعدالة المنشودة.

ومن ذلك، ما أصدره معالي القاضي / طارق سيد عبد الباقي "نائب رئيس محكمة النقض - رئيس المكتب الفني للمحكمة" إبان فترة رئاسته للمكتب الفني من تكليف السادة القضاة أعضاء المكتب بإجراء أبحاث في مختلف الموضوعات القانونية كل حسب تخصصه.

وفي ذات الإطار؛ تم تكليف السادة القضاة أعضاء المكتب الفني - في يناير عام ٢٠٢٤ - بإعداد أبحاث حول نشأة المكتب الفني لمحكمة النقض، تشكيله، ما يختص به من أعمال قضائية وإدارية، ما لحقه من تطور وما حققه من إنجازات وأخيراً سبل الارتقاء به وتطويره، وذلك في المراحل الأولية للتحضير لفاعليات اليوميل الماسي لمحكمة النقض (يناير - ديسمبر ٢٠٢٥) .

ونفاذاً لذلك التكليف؛ تم إعداد تلك الأبحاث والتي كانت بمثابة المصدر لاستخلاص الكثير مما تضمنه هذا الإصدار التاريخي بين دفتيه .

محكمة النقض  
المكتب الفني



### تكليف بإعداد أبحاث

يُكلف كل من السادة أعضاء المكتب الفني لمحكمة النقض المنتدبون به حديثاً بإعداد بحث حول المكتب (نشأته - تشكيله - اختصاصاته - تطوره - مقترحات تطويره والارتقاء به وتنمية مهارات أعضائه في عملهم به - جانب من المقارنات بينه وبين ما يشابهه لدى محاكم بعض الدول الأجنبية أو العربية) .

تُسَلَّم الأبحاث إلى السادة رؤساء المجموعات والمشرفين بالمكتب في ميعاد غايته آخر شهر يناير من عام ٢٠٢٤ مشمولة ببيان الاسم والدرجة والعمل بالمكتب .

### ومع أطيب التمنيات بالتوفيق

تحريراً في ٢٠٢٤/١/٨

رئيس المكتب الفني  
لمحكمة النقض

  
القاضي / طارق سيد عبد الباقي  
نائب رئيس محكمة النقض

الفهرس

﴿١٦٤﴾

بداية الإصدار



**تكليف بإعداد أبحاث**

يُكلف كل من السادة أعضاء المكتب الفني لمحكمة النقض غير المتبتين حديثاً به، بإعداد البحث المسند إليه وفقاً لخطة الأبحاث التالية :

**المجموعات المدنية**

أولاً : المجموعة المدنية : -

(أ) السادة الأعضاء بمجموعة إشراف سعادة القاضي / محمد سماحة .

" أثر صور قانون جديد على دعاوى حال تداولها وقبل قفل باب المرافعة " .  
مطلب أول : مبدأ رجعية القوانين وسريانها بأثر فوري أو رجعى على المراكز القانونية وأثر العقود المبرمة في ظل قوانين سابقة .

مطلب ثاني : أثر صور قانون جديد على دعاوى أثناء تداولها وقبل قفل باب المرافعة وبعد صور حكم فيها وأثناء تداولها أمام محكمة النقض .

(ب) السادة الأعضاء بمجموعة إشراف سعادة القاضي / مروة ممتاز متولي .

" أمر الأداء " .

مطلب أول : ماهية أمر الأداء وشروط استصداره .

مطلب ثاني : إجراءات استصدار أمر الأداء والقاضي المختص بإصداره وقوته التنفيذية وطرق الطعن عليه .

(ج) السادة الأعضاء بمجموعة إشراف سعادة القاضي / د. هالة جمال الدين .

" نزاع الملكية للمنفعة العامة " .

مطلب أول : إجراءات نزاع الملكية للمنفعة العامة في ضوء القانون ١٠ لسنة ١٩٩٠ وتعديلاته .

مطلب ثاني : صاحب الصفة في طلب نزاع الملكية وصفة مستحق التعويض مع بيان عناصر التعويض والاسس القائم عليها التعويض .

(د) السادة الأعضاء بمجموعة إشراف سعادة القاضي / باهر الدسوقي .

" حجية الحكم الصادر من محكمة غير مختصة " .

مطلب أول : الاختصاص بأنواعه " دولي ، ولائي ، نوعي ، قيمي ، محلي " ومدى تعلقه بالنظام العام .

مطلب ثاني : حجية الحكم الصادر من محكمة غير مختصة وأثره على الحق المطالب به وهل مانع من إعادة نظر الدعوى مرة أخرى أمام المحكمة المختصة .

(هـ) السادة الأعضاء بمجموعة إشراف سعادة القاضي / علاء محمود .

" الإثراء بلا سبب " .

مطلب أول : دعوى الإثراء بلا سبب في القانون المدني وانتضاؤها بمضى المدة بالتقادم القصير بعلم المُتَقَدِّم والتقادم الطويل بسقوط الحق والفرق بينها وبين الفضالة .

مطلب ثاني : الإثراء بلا سبب بين الزوجين ورد غير المستحق .

(و) السادة الأعضاء بمجموعة إشراف سعادة القاضي / محمد ماهر .

" الهبة والرجوع فيها " .

مطلب أول : الشروط اللازمة لانعقاد الهبة وشروط صحة عقد الهبة ليكون بمنأى عن الإبطال .

مطلب ثاني : الرجوع في الهبة والإعذار المقبول للرجوع وأثر الرجوع في الهبة بالنسبة للأطراف والغير .

ثانياً : المجموعة الإجبارية (السادة الأعضاء) : -

" الحكم المُثْبِت للضرر كشرط لدعوى الإخلاء في ضوء المادة ١٨ د من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ " .

مطلب أول : ماهية الضرر المُعْتَد به وأراء الفقهاء بشأن ثبوته بحكم نهائي .

مطلب ثاني : منهج محكمة النقض في شأن ماهية الحكم النهائي المنصوص عليه بتلك المادة .

ثالثاً : المجموعة التجارية (السادة الأعضاء) : -

" الملكية الفكرية " .

مطلب أول : مفهوم حقوق الملكية الفكرية والمحكمة المختصة بنظر دعاوى الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية .

مطلب ثاني : عناصر حماية الملكية الفكرية ومدة الحماية القانونية .

رابعاً : المجموعة العمالية (السادة الأعضاء) : -

(أ) في المواد العمالية :

" عقد العمل " .

مطلب أول : ماهية عقد العمل وخصائصه وعناصره وأطرافه .

مطلب ثاني : أسباب انقضاء عقد العمل وأثاره .

(ب) في مواد طعون رجال القضاء :

المستحقات المالية للقاضي المُحَال للمحاكمة التأديبية وفقاً لقانون السلطة القضائية وتعديلاته .

**المجموعات الجنائية**

السادة الأعضاء : -

" التعليق على أحكام القانون رقم السنة ١ لسنة ٢٠٢٤ شأن تفعيل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية " .

• تُسلّم الأبحاث إلى السادة رؤساء المجموعات والمشرفين بالمكتب في ميعاد غايته آخر شهر فبراير من عام ٢٠٢٤ مشمولة ببيان الإسم والدرجة والعمل بالمكتب ويُفضّل إعداد الأبحاث ورقياً بالاسلوب الإلكتروني مع نسخة PDF .  
أطيب التمنيات بالتوفيق .

تحريراً في ٢٣ / ١ / ٢٠٢٤

رئيس المكتب الفني

لمحكمة النقض

القاضي / طارق سيد عبد الباقي

( طارق سيد عبد الباقي )

نائب رئيس محكمة النقض

## (٦) للإشراف على جداول المحكمة:

يتولى المكتب الفني لمحكمة النقض مسؤولية الإشراف على جداول المحكمة، وعرض الطعون المتماثلة والمرتبطة أو التي يحتاج الفصل فيها إلى تقرير مبدأ قانوني واحد على رئيس المحكمة لنظرها أمام دائرة واحدة.

فبعد أن أصبح تعدد الدوائر بمحكمة النقض أمراً لا مناص منه إزاء الزيادة المضطردة في عدد الطعون، فقد عهد المشرع للمكتب الفني للإشراف على جداول المحكمة وعرض الطعون المرتبطة أو المتماثلة أو التي يحتاج الفصل فيها لتقرير مبدأ قانوني واحد، على رئيس المحكمة لاتخاذ ما يراه لازماً لنظرها أمام دائرة واحدة، وذلك تفاقياً لتضارب وتعارض الأحكام.

## (٧) للإشراف على أعمال انعقاد الجمعية العامة للمحكمة:

يختص المكتب الفني بالإشراف على أعمال انعقاد الجمعية العامة لمحكمة النقض بالتنسيق مع الإدارات ذات الصلة، حيث تعقد محكمة النقض جمعيتين عاديتين سنوياً أولاً تنعقد بشهر سبتمبر يتضمن جدول أعمالها إقرار مشروع توزيع العمل على دوائرها وثانيتهما تنعقد في غضون شهري مايو ويونيه يكون عمادها اختيار أعضائها لقضاة جدد من بين المرشحين لاعتلاء منصة المحكمة.

١٩٥٠ - ٢٠٢٥





وفي هذا الصدد، شهدت الجمعية العامة المنعقدة بشهر مايو سنة ٢٠٢٥ - تماشياً مع رؤية الدولة المصرية نحو التحول الرقمي -، تطبيق نظام التصويت الإلكتروني لاختيار السادة القضاة المرشحين للعمل بمحكمة النقض للعام القضائي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ لأول مرة في تاريخ المحكمة، بعد أن قدمت الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى الدعم التقني اللازم لتنفيذ ذلك.



١٩٥٠ - ٢٠٢٥











## الإعداد لتطبيق التصويت الإلكتروني:

وفي ذات الإطار؛ جرى الإعداد لذلك الحدث الهام من خلال فريق عمل مشترك من المكتب الفني لمحكمة النقض والأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى قدمت فيها الأمانة العامة الدعم التقني اللازم لتطبيق عملية التصويت الإلكتروني بكفاءة عالية مع التيسير في ذات الوقت على السادة القضاة أعضاء الجمعية العامة للمحكمة.

ومن ضمن أعمال الإعداد لتلك العملية؛ إجراء المكتب الفني للمحكمة بالتنسيق مع الأمانة العامة محاكاة واقعية لعملية التصويت الإلكتروني، وذلك لعدة مرات سبقت التطبيق الفعلي بالجمعية العامة، لضمان سير عملية التصويت بسهولة ويسر والتأكد من اجتياز أية عقبات بكفاءة عالية.





## مقتطفات من الجمعية العامة لمحكمة النقض

من كلمة معالي القاضي " طارق سيد عبد الباقي " نائب رئيس محكمة النقض - رئيس  
المكتب الفني للمحكمة " .

" حانت الآن مراسم الاحتفاء والتكريم لسادة قضاة أجلاء .. صدقوا ما عاهدوا الله  
عليه .. أدوا أماناتهم المهنية على خير وجه .. وتكتمل ولاياتهم القضائية بعد فيضٍ من  
العطاء .. الحق لديهم نبراس والعدل عندهم غاية .. ومهما بلغ القدر في تكريمهم والاحتفاء  
بهم؛ فمبلغه لا يرقى إلى ذلك الصدق وهذا العطاء .. " .



كما شهِرَت الجمعية العامة للمحكمة تكريم معالي القاضي الجليل / حسني عبد اللطيف  
"رئيس محكمة النقض، رئيس مجلس القضاء الأعلى، وكثر تكريم معالي القضاة من أئمة وخطباء  
ومن قوفاً ورمّة اللّهُ.

وقد استُهل بتكريم معالي القاضي الجليل / حسني عبد اللطيف "رئيس محكمة النقض، رئيس  
مجلس القضاء الأعلى" في ختام فترة رئاسته، حيث قام معالي القاضي الجليل / عاصم الغايش  
"رئيس محكمة النقض، رئيس مجلس القضاء الأعلى" والذي كان يشغل آنذاك منصب النائب  
الثاني لرئيس محكمة النقض عضو مجلس القضاء الأعلى "بتسليم سيادته الدرع التذكاري  
للمحكمة.



كما قام كل من معالي القاضي الجليل / حمدي عبد اللطيف، ومعالي القاضي الجليل /  
عاصم الغانم "بتكريم السادة القضاة أصحاب المعالي، من أئمة عطاؤهم وكثر من قوفوا  
إلا رمة الله؛ كل من:

١- القاضي / محيي الدين السيد حسن السيد (النائب الأول لرئيس محكمة النقض،  
عضو مجلس القضاء الأعلى).

٢- القاضي / محمد سامي إبراهيم إبراهيم محمد (نائب رئيس محكمة النقض).

٣- القاضي / عاطف عبد الجليل أحمد موسى الأعصر (نائب رئيس محكمة النقض).

٤- القاضي / عاطف خليل عبد العزيز إبراهيم (نائب رئيس محكمة النقض).

٥- القاضي / محمد فوزي عبد الودود خفاجي - (نائب رئيس محكمة النقض).

٦- القاضي / إسماعيل عبد السميع محمد إسماعيل (نائب رئيس محكمة النقض).

٧- القاضي / موسى محمد مرجان حنفي (نائب رئيس محكمة النقض).

٨- القاضي / مجدي مصطفى كمال توفيق (نائب رئيس محكمة النقض).

٩- القاضي / محمود عبد الحفيظ محمد محمد عبد الفضيل (نائب رئيس محكمة النقض).

١٠- القاضي / نجاح أحمد محمد أحمد موسى (نائب رئيس محكمة النقض - مساعد أول

وزير العدل).

١١- القاضي / محمد أحمد محمد أبو الليل (نائب رئيس محكمة النقض).



- ١٢- القاضي/ محمد مصطفى أحمد العكازي (نائب رئيس محكمة النقض) .
- ١٣- القاضي/ ربيع محمد محمد عمر (نائب رئيس محكمة النقض) .
- ١٤- اسم المرحوم القاضي/ أحمد عبد الودود محمد زلة (نائب رئيس محكمة النقض) .
- ١٥- اسم المرحوم القاضي/ عبد الباري عبد الحفيظ حسن خضر (نائب رئيس محكمة النقض) .
- ١٦- اسم المرحوم القاضي/ الأسمر نظير مسعد صبيح (نائب رئيس محكمة النقض) .
- ١٧- اسم المرحوم القاضي/ إبراهيم عوض عبد النبي إبراهيم (نائب رئيس محكمة النقض) .

### (٨) سائر المسائل التي يعهد رئيس المحكمة لإلا المكتب الفني القيام بها:

أصدر رئيس محكمة النقض المصرية بتاريخ ١٨/١١/٢٠١١ القرار رقم ٤٩ لسنة ٢٠١١ والمشار إليه سلفاً، والذي تضمن في المادة الثانية منه على أن يختص السيد القاضي/ رئيس المكتب الفني لمحكمة النقض بما يأتي:

١- ..... ٢- ..... ٣- ..... ٤- ..... ٥- ..... ٦- ..... ٧- .....

٨- ..... ٩- ..... ١٠- سائر المسائل التي يطلب إليه رئيس المحكمة القيام بها .

١٩٥٠ - ٢٠٢٥

## ثانياً: مما تختص به الإدارة التابعة للمكتب الفني:

### أولاً: إدارة الاجراءات المدنية:

مما تختص به تلك الإدارة هو استلام أوراق الطعن المدني من موكل الطاعن أو من مندوب الحكومة واستلام مذكرات الطعون ضدهم بكافة أنواعها وطلبات وشكاوى المتقاضين أمام المحكمة طبقاً للنظام المتبع، وعرضها على المختص لاتخاذ اللازم نحوها، وتسليم الطعون من إدارة الإجراءات وفرزها وتسليمها إلى النيابة العامة لدى محكمة النقض لكتابة مذكرة، وعقب انتهاء النيابة من ذلك تتسلم الإدارة الطعون من النيابة ويتم فرزها وتسليمها إلى قسم التوزيع ويتم توزيع الطعون على الدوائر المدنية، أو تسليمها إلى قسم وقف التنفيذ وتصنيف الطعون، واستلام الطعون من قسم السنوات لإتمام الإجراءات لتحديد جلسة وقف التنفيذ وإتمام إجراءات إعلان وقف التنفيذ، فضلاً عن إتمام إجراءات إعلان الطعن وفتح مواعيد الإعلان طبقاً للقانون وإتمام إجراءات إعادة الإعلان.

### ثانياً: إدارة الجلسات المدنية:

مما تختص به تلك الإدارة هو إعداد الرولات الخاصة بتوزيع الطعون على السادة قضاة المحكمة والقيام بتوزيع الطعون عليهم، وتوزيع الأحكام ومراجعتها مع المكتب الفني، وحضور الجلسات وتدوين محضرها وتسجيل القرارات والأحكام يومية الجلسات،



وتسليم الطعون المحكوم فيها للحفظ وإرسال الملفات الفرعية لحاكمها، وتسوية الرسوم ومراجعة أمر تقدير الرسوم، مراجعة مذكرات صرف الكفالات وكذلك أوامر تقدير المصروفات، فضلاً عن تسليم قوائم الرسوم إلى قسم المطالبة.

### ثالثاً: إrolة المدونة المدنية والشاارات:

مما تختص به تلك الإدارة هو استخراج الشهادات بشأن حصول نقض من عدمه، وبما تم في الطعن، ووقف التنفيذ، بأن تتلقى الطلبات عن طريق الجهات الحكومية والأرشيف لاستخراج شهادات بذلك متمثلة في شهادات المكتب الفني، شهادات الأرشيف والإفادات، فضلاً عن عمل إحصائية شهرية للجلسات بالأحكام المحكوم فيها والتي لم يتم الحكم فيها.

### رابعاً: إrolة البرالة الإلكترونية والمسح الضوئي:

مما تختص به تلك الإدارة هو الإشراف على تلقي طلبات استخراج الشهادات المدنية والأحوال الشخصية من المتقاضين، ومتابعة استخراج الصور الرسمية من صحف الطعون المدنية ومذكرات الرد واستخراج صورة ضوئية من مذكرة النيابة، والإشراف على تقديم خدمات إرسال طلبات المتقاضين عن طريق البريد السريع، ومتابعة تسجيل منطوق الأحكام والقرارات الخاصة بالطعون المدنية على الحاسب الآلي، ومتابعة المسح الضوئي للطعون المدنية الجديدة الواردة إلى المحكمة ورولات الجلسات الخاصة بالدوائر المدنية ورفعها على موقع المحكمة، فضلاً عن توفير

بعض الخدمات للراغبين من الحامين والمتقاضين مثل الاستعلام عن طريق الهاتف أو البريد الإلكتروني أو الرسائل القصيرة.

### خامساً: إدارة الحاسب الآلي المدني:

مما تختص به تلك الإدارة هو الإشراف على إدخال بيانات الجلسات المدنية التي تم تحديدها (جلسات وقف التنفيذ - جلسات المرافعة - المقيدة بالرولات)، ومتابعة تحديث بيانات القضايا من سنوات سابقة واستكمال بياناتها، ومتابعة موظفي الاستعلام المدني وتعامله المباشر مع الجمهور، والإشراف على استلام الطعون من مكتب تلقي الطعون مع التوقيع على كل طعن بالدفتر الخاص به، فضلاً عن متابعة توزيع الطعون على المختصين بالمراجعة لإتمام عملية التعديل وتصحيحها ثم إقفال الطعن نهائياً.

### سادساً: إدارة الجلسات المدنية:

مما تختص به تلك الإدارة هو تلقي ملفات الطعون سائلة الذكر من مناديب النيابة الكلية وفرزها ومراجعتها طبقاً للتعليمات الواردة بغلاف كل ملف، ورد الناقص منها لاستيفاء الأوراق المطلوبة وإعادتها مكتملة، وتختص أيضاً بالاحتفاظ بالطعون بعد قيام إدارة إدخال البيانات والمسح الضوئي بقيدها وتسجيل بياناتها على الحاسب الآلي وموقع المحكمة الإلكتروني حتى يتم عرضها على أعضاء المكتب الفني المختصين بتحديد الجلسات لتحديد جلسات موضوعية لنظرها أو



جلسات لنظر طلبات وقف التنفيذ، ويكون ذلك في حالة تنفيذ الطاعن العقوبة المقيدة للحرية وطلبه وقف تنفيذها بذاكرة أسباب الطعن، فضلاً عن تلقي مذكرات الأسباب في حالة كون مقر النيابة الكلية في محافظة بعيدة كمحافظة شمال أو جنوب سيناء، وإرفاقها بملف الطعن الخاص بها عقب وروده من النيابة الكلية المختصة، واستلام الطلبات المقدمة من الجمهور لتحديد أقرب جلسة موضوعية لنظر الطعون تطبيقاً لقرار معالي المستشار رئيس محكمة النقض بشأن أولوية تحديد جلسات للطعون، ثم قيدها وعرضها على أعضاء المكتب الفني المختصين بها.

### سابعاً: إدارة إدخال البيانات والمسم الضوئي:

مما تختص به تلك الإدارة هو تسجيل بيانات الطعن وإنشاء رقم قضائي له على الحاسب الآلي وموقع المحكمة الإلكتروني، ويُعطى رقم قضائي للطعن بحسب ترتيبه في السنة الميلادية التي يقيد خلالها، ثم تقوم الإدارة بوضع صورة الطعن على موقع المحكمة الإلكتروني، وكذا تسجيل منطوق الأحكام والقرارات الصادرة من الدوائر في الطعون على موقع المحكمة الإلكتروني بعد كل جلسة عقب الاطلاع على رولات الجلسات من خلال أمناء سر الدوائر.

### ثامناً: إدارة التسم والتصوير:

مما تختص به تلك الإدارة هو استلام الطعون الجنائية من إدارة الإجراءات الجنائية المحدد جلسات موضوعية لنظرها وتصويرها، ووضع صور الطعون على موقع المحكمة الإلكتروني،

وطباعة أو نسخ صور من كل طعن على حسب عدد أعضاء الدائرة المشتركين فيه، وتسليم صور المناسيخ لأمين سر الدائرة، ووضع صور مفردات القضايا على موقع المحكمة الإلكتروني في حالة طلب الدائرة ذلك، فضلاً عن تسليم ملف الطعن إلى نيابة النقض الجنائي لكتابة مذكرة بالرأي فيه ووضعها على موقع المحكمة الإلكتروني.

### نأسأ: لإدارة المجلس الجنائي:

وتتشكل من مدير الإدارة وأمناء السر، حيث يختص أمين السر بالأعمال الإدارية الخاصة بالدائرة بإشراف مدير الإدارة، ومن بينها: استلام الطعون المحدد لنظرها جلسات موضوعية بالدائرة المختص بها من نيابة النقض الجنائي بعد كتابة مذكرة بالرأي فيها، واستلام صور "مناسيخ" تلك الطعون من إدارة النسخ والصور، استلام الطعون المحدد لها جلسات لنظر طلبات وقف التنفيذ من إدارة الإجراءات الجنائية مباشرة، عرض رولات الجلسة عقب كل جلسة على نيابة النقض لتقوم بإخطار النيابة الكلية المختصة بمنطوق الأحكام والقرارات الصادرة من الدائرة في الطعون، وتنفيذ القرارات الصادرة فيها كالاستعلام عن التنفيذ أو إعلان الشهود أو ضم مفردات القضية، وكذا على إدارة إدخال البيانات والمسح الضوئي لتقوم بتسجيل منطوق الأحكام والقرارات الصادرة من الدائرة في الطعون على موقع المحكمة الإلكتروني، تسليم الأحكام الصادرة من الدائرة في الطعون



لعضو المكتب الفني لمراجعتها، تنفيذ الطعن بعد توقيع السيد رئيس الدائرة على الحكم الصادر فيه عن طريق إدارة التنفيذ الجنائي بتسليمه لها .

كما تختص إدارة الجلسات بتلقي طلبات الرجوع في أحكام النقض، وطلبات تصحيحها، وقيدها وعرضها على عضو المكتب الفني المختص بالدائرة لكتابة مذكرة بالرأي فيها وعرضها على رئيس المكتب الفني والدائرة المختصة .

### عاشرة: إدارة التنفيذ الجنائي:

مما تختص به تلك الإدارة هو استلام الطعن المحكوم فيه بعد توقيع السيد القاضي رئيس الدائرة على الحكم ومفردات القضية -إن وجدت-، وذلك من أمين سر الدائرة ومراجعته والتأكد من مطابقة جميع الأوراق للتعليق المدونة بغلاف النيابة الكلية سواء الخاص بالطعن أو بالمفردات، وتقسيم الطعن وفصله إلى ملفين؛ الملف الأول خاص بالنيابة الكلية، والملف الثاني خاص بأوراق النقض ويتم تسليمه لإدارة الحفظ بالحكمة ويقوم موظف الحفظ بالتوقيع بالاستلام .

### حادي عشر: إدارة المجلدات الجنائي:

مما تختص به تلك الإدارة هو استخراج صور من الأحكام، وكذا الشهادات الرسمية بما تم في الطعون للجمهور بواسطة الحاسب الآلي وموقع المحكمة الإلكتروني، وتسديد رولات الجلسات

من السجلات واستلامها من أمناء السر والاحتفاظ بها للرجوع إليها وقت الحاجة، وتقدير رسوم الشهادات والصور ومتابعة سدادها وتسويد الختم لكل منهما واعتماد الصور بجتم المحكمة واستخراج الشهادات من الحاسب الآلي، ومراجعة الشهادات من السجلات ورولات الجلسات من الجلسات والتسليم.

### ثاني عشر: إدارة الأرشيف:

مما تختص به تلك الإدارة هو استلام جميع المراسلات الواردة إلى المحكمة، وتصدير مراسلات جميع إدارات المحكمة للجهات المعنية.

### ثالث عشر: إدارة المكتبة:

مما تختص به تلك الإدارة هو اتخاذ الإجراءات اللازمة لتزويد المكتبة بالكتب الجديدة العربية والأجنبية، وتصنيف وفهرسة وفحص الكتب العربية والأجنبية وقيدتها بالدفاتر، ومتابعة الاشتراك في الموضوعات والدوريات المتعلقة بالعمل بالمحكمة، فضلاً عن تنظيم عملية الاطلاع بالمكتبة.

١٩٥٠ - ٢٠٢٥



## رابع عشر: إدارة التحرير والدراسة:

مما تختص به تلك الإدارة هو تحرير المنشورات والقرارات والبحوث والتقارير وغيرها الخاصة بالمكتب الفني، وإعداد وكتابة الأحكام الصادرة من الدوائر وطباعتها، واستلام وتسليم وتدوين وحفظ صور الأحكام.

## خامس عشر: إدارة الحفظ والتبوير:

مما تختص به تلك الإدارة هو تحديد احتياجات المكتب الفني من الأدوات الكتابية وغيرها، واستلام وحفظ المطبوعات وتلك الأدوات وتوزيعها، واستلام المكاتبات الواردة للمكتب الفني وقيدها بالدفاتر المعدة لذلك، فضلاً عن قيد مجموعات القواعد القانونية والأحكام التشريعية وجميع إصدارات المكتب الفني بالدفاتر المعدة لذلك وتسليمها لقسم الحفظ.

١٩٥٠ - ٢٠٢٥

## المبحث الرابع نظرة المكتب الفني

تضطلع محكمة النقض منذ أن أنشئت مهمتها نحو توحيد تطبيق القانون في المحاكم المصرية، وتقرير القواعد القانونية الصحيحة، ومن مقتضى ذلك أن كل حكم من أحكامها يتضمن مبدأً، أو عدة مبادئ قانونية هي أساس القضاء فيه.

ويصبح استخلاص هذه المبادئ وتبويبها ونشرها على الكافة أمراً لازماً لتحقيق الغرض من قيام محكمة النقض، فليس كافياً أن تقرر هذه المحكمة ما تقرره من مبادئ، وإنما لابد أن يتصل علم جميع المشتغلين بالقانون وأصحاب الشأن بهذه المبادئ حتى تكون نبراساً لهم في التعرف على التطبيق القانوني السليم.

وقد اضطلع بتلك المهمة المكتب الفني لمحكمة النقض منذ قرار إنشائه بتاريخ ١٢ أكتوبر ١٩٥٠، ثم وفقاً لقوانين السلطة القضائية المتعاقبة.

وفي ضوء رسالة المكتب الفني عكف الأعضاء على استنباط القواعد القانونية التي تقررها أحكام محكمة النقض، واستخراج القواعد القانونية التي بنيت عليها هذه الأحكام مصوغة في عبارات جلية محددة المشمول، وسرعان ما صدرت عن المكتب الفني مجموعتان، هما:

١- مجموعة أحكام محكمة النقض الصادرة من الجمعية العمومية والدائرة المدنية "السنة

الأولى مكتب فني" من ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٩ لغاية ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٠.



٢- مجموعة أحكام محكمة النقض الصادرة من الدائرة الجنائية "السنة الأولى مكتب فني" من أكتوبر سنة ١٩٤٩ لغاية يولية سنة ١٩٥٠.

وكان ذلك العمل هو الثمرة الأولى للمكتب الفني لدى محكمة النقض لاستخلاص مبادئ أحكام محكمة النقض وإصدارها في مجموعات، ثم توالى إنجازاته؛ إذ قام بإعداد ونشر العديد من إصدارات مجموعات الأحكام، والنشرات التشريعية والقانونية، كما يقوم المكتب الفني بإعداد وفهرسة أحكام محكمة النقض عامًا بعد عام وتقديمها في صورة المستحدث أو السنوات القضائية والتي كانت مرجعًا قانونيًا في تفسير وتطبيق القوانين للقضاء المصري، ولجميع المشتغلين بتطبيق القانون ودارسيه، ومنها:

١- مجموعات أحكام محكمة النقض السنوية والتي تضم أهم الأحكام الصادرة من دوائر المحكمة خلال عام كامل والتي أُنشئت مبادئ جديدة أو مبادئ لها أهميتها في التطبيق القضائي.

٢- مجموعة الربع قرن الأولى للقواعد التي قررتها المحكمة بجزئها ثم الجزئين الثالث والرابع حتى نهاية سنة ١٩٦٥.

٣- مجموعة الربع قرن الثانية للقواعد التي قررتها محكمة النقض من ١٩٦٦ - ١٩٩٠.

٤- المستحدث من القواعد التي قررتها المحكمة من أول يناير ١٩٩١ لغاية ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠١ في هذه المجموعة بعد تبويبها وتصنيفها، وما تبعها من مستحدثات صارت تصدر سنويًا في القسمين المدني والجنائي.

٥- المجموعات العشرية وتتضمن المستحدث من المبادئ خلال عشر سنوات في المواد الجنائية والمدنية.

٦- الفهرس العشري الجنائي والمدني ويتضمن موجز المبادئ المنشورة في التبعينات.

٧- مجموعة الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية أو الجنائية ومن الهيئتين مجتمعين.

وإزاء الزيادة المطردة للحاجة نحو صقل المعرفة القانونية ونشر الوعي القانوني والقضائي وما طرأ على الساحة من تطور تشريعي متنوع وتعدد التشريعات الصادرة يوماً بعد يوم، ظهرت الحاجة إلى تطوير أداء المكتب الفني لاختصاصاته ووظائفه سواء من حيث مضمونها، أو من حيث طريقة تقديمها وذلك على النحو التالي:

### أولاً: استحداث مجموعة للإصدارات (النوعية):

حرصاً من المكتب الفني على توفير المعلومة القانونية والقضائية السليمة ليس فقط للمشغلين في العمل القضائي، ولكن أيضاً للكافة وإدراكاً منه بأهمية نشر الثقافة القانونية والقضائية في المجتمع ودورها في استقراره، والحد من المنازعات القضائية، والتغلب على أي معوقات لتمكين القضاة من أداء واجبهم على الوجه الأكمل، فقد راقب أهم الإشكاليات القانونية التي تضمنتها الطعون المطروحة على محكمة النقض للوقوف على أهمها وأكثرها شيوعاً وتأثيراً في المجتمع، وحدد المكتب الفني أولويات لتلك المواضيع بإعداد أجندة تتضمن أهم المواضيع والقوانين التي تتطلب



بحثها وما تثيره من إشكاليات قانونية وعملية، وذلك بتناولها في إصداراتٍ نوعية تشمل نصوص القوانين الصادرة بشأنها ولوائحها التنفيذية معلقاً عليها بأحدث أحكام محكمة النقض، أو تناولها بالدراسة والتحليل وتعليق أحكام المحكمة عليها، ومنها على سبيل المثال:

- ١- حماية الآثار في ضوء المبادئ القانونية والأحكام الصادرة عن محكمة النقض.
- ٢- المعاملة الجنائية للطفل في ضوء المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض.
- ٣- التقاضي على درجتين أمام محاكم الجنايات في مصر في ضوء أحكام القانون رقم ١ لسنة ٢٠٢٤ (دراسة تحليلية).
- ٤- مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض في شأن الجرائم المتعلقة بقانون الاتجار بالبشر.
- ٥- كتاب قضاء النقض في شأن الجرائم المتعلقة بقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد.
- ٦- مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض في جريمة غسل الأموال.
- ٧- مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض في شأن الجرائم التي تقع عن طريق شبكة المعلومات (الإنترنت).
- ٨- مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض في شأن جريمة الكسب غير المشروع.
- ٩- قضاء غرفة المشورة في مواد الجرح الصادر من الدوائر الجنائية بمحكمة النقض.
- ١٠- قضاء النقض في الطعون الانتخابية.

- ١١- قضاء النقض العمالي في شأن العاملين بالبنوك وشركات البترول والكهرباء والاتصالات والمياه والاستثمار والمؤسسات الصحفية.
- ١٢- قضاء محكمة النقض في الرسوم القضائية.
- ١٣- قانون نزاع الملكية للمنفعة العامة معلقاً عليه بأحكام محكمة النقض.
- ١٤- أحكام الهيئتين العامين للمواد الجنائية والمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية مجتمعين والهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية (منذ إنشائها عام ١٩٥٩ وحتى نهاية أغسطس ٢٠٢٤).
- ١٥- جائحة كوفيد ١٩، دراسة لأثر الجائحة على المواعيد الإجرائية والالتزامات القانونية ملحق بها التشريعات (في الفترة من مارس ٢٠٢٠ حتى ديسمبر ٢٠٢١).
- ١٦- أثر صدور قانون جديد على الدعاوى والمراكز القانونية.
- ١٧- المبادئ القانونية لمحكمة النقض في الأوراق التجارية.
- ١٨- المحاكم الاقتصادية في ضوء قضاء محكمة النقض.
- ١٩- الملكية الفكرية في ضوء قضاء النقض.
- ٢٠- الوكالة قانوناً وقضاءً .. عقداً وإجراءً .. في قضاء محكمة النقض.
- ٢١- أمر الأداء في ضوء الفقه وقضاء محكمة النقض.
- ٢٢- عقد العمل والعناصر المميزة له في ضوء أحكام محكمة النقض.



٢٣- الاستعمال الضار للأماكن المؤجرة كسبب من أسباب الإخلاء في ظل القانون

١٣٦ لسنة ١٩٨١ في ضوء قضاء النقض.

٢٤- المبادئ القانونية لمحكمة النقض في التحكيم التجاري.

٢٥- المبادئ القانونية لمحكمة النقض في شأن أحكام النقل البحري والجوي.

٢٦- نصاب الطعن بالنقض "بحث في ضوء القانون ١٥٧ لسنة ٢٠٢٤ بتعديل قانون المرافعات".

### ثانياً: المكتب الفني في إطار التحول الرقمي:

في إطار التحول الرقمي الذي تشهده البلاد في مختلف المجالات، وأكب المكتب الفني لدى محكمة النقض التطور التكنولوجي وسارع إلى تطبيق رؤية البلاد بتفعيل التحول الرقمي؛ إذ باتت إصدارات المكتب الفني متاحة بالطريق الإلكتروني مما وفر التكلفة الباهظة للطباعة، وكفل وصول تلك الإصدارات لكافة المهتمين بالعلوم القانونية وذلك على كافة الوسائط الإلكترونية من خلال شبكة الإنترنت، الحواسيب والهواتف الذكية وغيرها بسهولة، وذلك من خلال التعاون مع مركز المعلومات ولجنة التطوير بمحكمة النقض والذان قدما الدعم التقني واللوجستي لميكنة دورة العمل وإتاحة ما يقدمه المكتب الفني للقضاة وغيرهم من القانونيين بالطريق الإلكتروني على نحو ما يلي:

١٩٥٠ - ٢٠٢٥

## ١ - موقع الأجددة القضائية :

من أهم الوسائل الحديثة التي أسهمت في إنجاز الأعمال وسرعة الفصل في الطعون الاستعانة بالوسائل الإلكترونية الحديثة، ومنها الأجددة القضائية الإلكترونية لقضاة المحكمة وتعد النظام الداخلي بالمحكمة، والتي يتم إدراج كافة الطعون من لحظة ورودها المحكمة حتى الفصل فيها، وهي تمثل المنصة الرقمية للسادة القضاة بالمحكمة وأعضاء المكتب الفني والنيابة العامة لدى محكمة النقض، وتتيح العمل بصورة إلكترونية داخل المحكمة حيث إن مما تقدمه:

- جميع بيانات الطعون المعروضة على المحكمة ما تم الفصل فيه وما هو متداول أمام دوائرها .
- صحف الطعون المعروضة على المحكمة والأحكام الابتدائية والاستئنافية .
- خدمات الاستعلام عما تم في الطعون المدنية والجنائية وعن الأحكام الصادرة فيها .
- جميع الأحكام وقرارات غرفة المشورة الصادرة في الطعون المعروضة أمام المحكمة منذ إنشائها وحتى الآن .
- البحث في المبادئ القانونية المستخلصة بمعرفة المكتب الفني للمحكمة وذلك باستخدام ذات محرك البحث المستخدم في الموقع العام .
- استعراض رولات الجلسات الخاصة بالدوائر والطعون الموزعة عليها بداءة لفترة تصل لخمسة أشهر قادمة .

١٩٥٠ - ٢٠٢٥



- خدمة الاستعلام عن الإجازات الرسمية وكذا حساب فرق الأيام بين صدور الحكم المطعون فيه وإيداع صحيفة الطعن.

- رقمنة العمل القضائي للمكتب الفني حيث يمكن لعضو المكتب الفني إنجاز عمله من فحص الطعون ومراجعتها ومتابعة عمل إدارة نسخ الأحكام (التحريرات) واستخلاص المبادئ ورفع الأحكام والقرارات بعد مراجعتها وتوقيعها من معالي رئيس الدائرة مصدرة الحكم وكذا رفع المبادئ المستخلصة.

## ٢- موقع محكمة النقض:

يعد الموقع الرئيسي للمحكمة [www.cc.gov.eg](http://www.cc.gov.eg) وهو يمثل الواجهة الإلكترونية لمحكمة النقض والذي يتعامل معه عشرات الآلاف من المشتغلين بالمجال القضائي والقانوني، وقد وجه معالي القاضي الجليل / حسني عبد اللطيف " رئيس محكمة النقض - رئيس مجلس القضاء الأعلى " بمستهل فترة رئاسته للمحكمة<sup>١</sup> في يولية عام ٢٠٢٣ بتحديث وتطوير الموقع الرسمي لمحكمة النقض وربطه بالمنصة المعرفية الرقمية لمكتبة المحكمة عقب الانتهاء من إتمام رقمنة جميع

( ١٠ ) تولى معالي القاضي الجليل / حسني عبد اللطيف رئاسة محكمة النقض ومجلس القضاء الأعلى خلال الفترة من

٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠.

الكتب بها وإتاحته فور جاهزيته لجميع السادة القضاة وغيرهم من المهتمين بالجال القانوني ، وقد

تم ذلك في سبتمبر عام ٢٠٢٣ .

### الموقع الرئيسي لمحكمة النقض

وتبرز أهم الملامح الرئيسية والخدمات التي يقدمها الموقع في الآتي:

#### أ- خدمات البحث القانوني في المبادئ القضائية:

بمجرد قيام السيد القاضي عضو المكتب الفني برفع الأحكام الصادرة من الدائرة على الأجندة القضائية ؛ يتولى موقع محكمة النقض إتاحة نشرها في سهولة ويسر، وذلك بطريقة عرض مبسطة ونظام متطور يسهم في سرعة التداول والنشر بين القضاة وغيرهم من المهتمين بالجال القانوني .

وهو يقدم ما يزيد على ٦٥٠ ألف مبدأ قضائي بمختلف أفرع القانون، أرساها قضاة المحكمة الأجلاء وتولى مسؤولية استخلاصها من الأحكام وبلورتها في صورة معنونة مفهومة السادة

محكمة النقض المصرية

المحكمة المبادئ المدنية المبادئ الجنائية المكتب الفني التشريعات المكتبة الخدمات راسلنا

رقم الطعن السنة القضائية سنة المكتب الفني

البحث

اكتب الكلمات التي ترغب في البحث عنها

نوع البحث ○ جميع الكلمات ● مطابق ○ أي كلمة

بحث مسح



القضاة بالمكتب الفني للمحكمة وذلك منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ وإنشاء المكتب الفني للمحكمة عام ١٩٥٠.

## ب- المكتب الفني لمحكمة النقض:

وهذا القسم من الموقع يستعرض أحدث الدورات والفاعليات القانونية والقضائية التي يقوم بها المكتب الفني ومن ضمنها:

١- أخبار المكتب الفني وما تتضمنه من فاعليات ودورات لصقل مهارات القضاة ونشر الثقافة والوعي القانوني لدى كافة المشتغلين والمهتمين بالمجالات القانونية.

٢- العديد من الأقسام التي تحوي المكتبة الإلكترونية الخاصة بالمكتب الفني من الإصدارات الخاصة بمجموعات أحكام محكمة النقض والمستحدث من المبادئ والنشرات التشريعية والقانونية والإصدارات النوعية التي أضافها المكتب الفني لقائمة إصداراته المختلفة، بما يتيح تلك الإصدارات القانونية بصورة إلكترونية ميسرة.

## ج - إتاحة خدمة جسر للجمهور

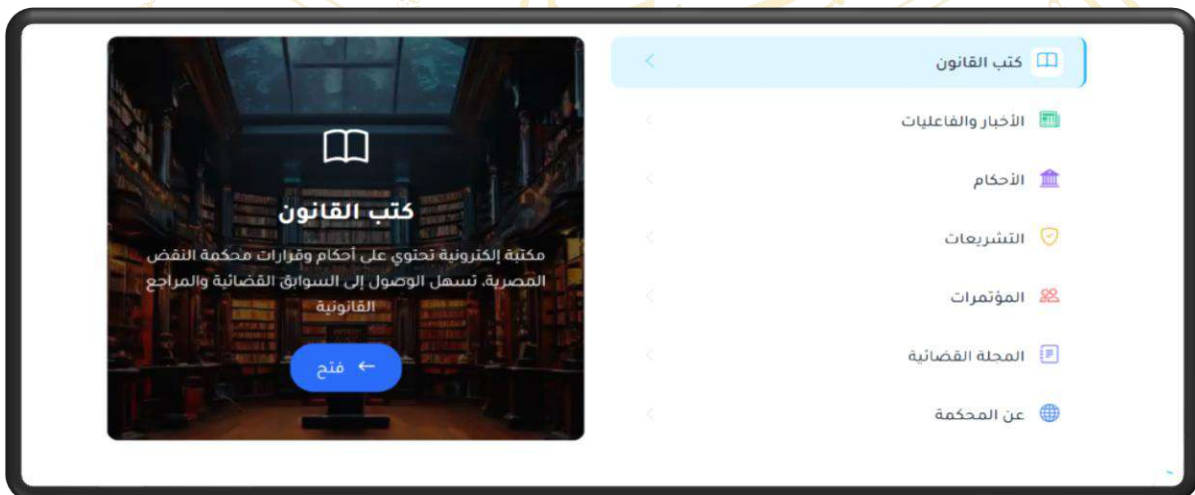
وتهدف تلك الخدمة إلى تمكين الأطراف المعنية في الطعون من الوصول السريع والفعال إلى بيانات الطعن والاطلاع على جميع المستندات الإلكترونية للطعن المسجلة بنظام المسح الضوئي، وتلقي الإشعارات على الموقع وعبر البريد الإلكتروني بكل ما يستجد على الطعن وذلك بالتعاون مع مركز معلومات محكمة النقض.

د- إتاحة جدول الجلسات الأسبوعي بمحكمة النقض (الرول الإلكتروني).

### ٣- النظام الرقمي لمكتبة النقض (المنصة الرقمية لمكتبة محكمة النقض):

تم عمل مسح ضوئي بأحدث التقنيات للمراجع وإضافة النسخ الرقمية للمكتب للموقع الإلكتروني للمكتبة القانونية للمحكمة وتحتوي على أكثر من (٦٠٠٠) مؤلف قانوني وفهني وقواميس ومعاجم لغوية تم انتقاؤها بعناية وتجميعها وإعدادها وتبويب وفهرسة محتواها وطرحها في صورة رقمية، ويمكن لمستخدمي النظام الاطلاع على النسخة الإلكترونية للمكتب مع إتاحة تصفحها من خلال فهرس المحتويات الذكي (hyperlink) والبحث في الفهارس الخاصة بها، كما تم تزويدها بمئات الآلاف من المبادئ القانونية في مختلف الأفرع القانونية التي يمكن للمستخدم الاطلاع عليها بسهولة ويسر.

#### النظام الرقمي لمحكمة النقض " المكتبة "





#### ٤ - رفعة إصدارات المكتب الفني:

أصبح المكتب الفني يمارس رسالته السامية بنشر الثقافة القانونية في إطار التحول الرقمي بطريقة أكثر تفاعلية؛ إذ باتت إصدارات المكتب الفني متاحة إلكترونياً من لحظة الانتهاء من تجميعها للكافة عبر الرسائل الذكية أو على موقع محكمة النقض <https://www.cc.gov.eg/> حيث يقوم بإصدار المبادئ القانونية لمحكمة النقض في إطار سعي المكتب الفني -على هدي الأحكام القضائية- بعمل النشرات التشريعية، وتقديم كافة إصداراتها بصورة إلكترونية يسهل تداولها بصورة سريعة مبسطة تعين على فهم محتواها لسهولة استخدامها سواء من جانب القاضي أو المتقاضى، كما يقوم المكتب الفني بإعداد وفهرسة أحكام محكمة النقض عاماً بعد عام وتقديمها في صورة المستحدث أو السنوات القضائية، وذلك من خلال ملفات تفاعلية تنقل المتصفح مباشرة من العنوان إلى الموضوع بالضغط عليها، هذا فضلاً عن الإصدارات النوعية وإصدارات الهيئة العامة التي سبق توضيحها والتي صارت جميعها تُعد بصورة إلكترونية كما تُنشر بصورة رقمية.

#### ثالثاً: الدوريات التدريبية للأعضاء على (استخدام الوسائل الإلكترونية):

يستمر المكتب الفني بإعداد الدورات التدريبية والتنشيطية لأعضاء المكتب وصولاً للهدف المبتغى وراء رسالته بصورة حديثة مميكة غنية بالفكر القانوني الصحيح ومواكبة لما تسعى الدولة لإرسائه من تطبيق التحول الرقمي في كافة المجالات، كتنظيم المكتب دورات لتدريب

السادة القضاة على آليات استخدام الوسائل التكنولوجية في إعداد إصدارات المكتب الفني بصورة إلكترونية ميسرة.









- ومن ذلك أيضاً إشراك أعضاء المكتب الفني بدورات الأمن السيبراني التي نظمتها إدارة العلاقات الدولية ولجنة التطوير بمحكمة النقض.



# محكمة النقص





## رابعاً: الدوريات التدريبية للأعضاء الجدد بالمكتب الفني:

وتأتي تلك الدورات في إطار دعم وتدريب ورفع كفاءة الأعضاء الجدد للمكتب الفني للمحكمة بقسميه المدني والجنائي، وذلك امتداداً لما دأب عليه المكتب منذ عدة سنوات، وذلك بتدريبهم على طبيعة المكتب الفني ونظام العمل به والدورة المستندية للطعن بالنقض واختصاصات المكتب الفني المنوط بهم العمل على إنجازها على الوجه الأكمل من حيث مراجعة الأحكام واستخلاص المبادئ القانونية الصادرة عن دوائر المحكمة وفهرستها وتصنيفها تمهيداً لإصدار الكتب والنشرات القانونية المختلفة، وكذا صقل مهاراتهم في البحث القانوني الورقي والإلكتروني في مختلف الموضوعات.



١٩٥٠ - ٢٠٢٥





١٩٥٠ - ٢٠٢٥



انعقاد الدورة التدريبية للمكتب الفني لمحكمة النقض / أكتوبر ونوفمبر ٢٠٢٤





## خامساً: إطلالة الدورة التدريبية لحاكة إيجرادو مذكرات النيابة العامة لدى محكمة النقض:

وقد تقرر عقد تلك الدورة في إطار صقل مهارات أعضاء المكتب الفني للمحكمة وإكسابهم الخبرة العملية فيما يتصل بأعمال النيابة العامة لدى محكمة النقض.



١٩٥٠ - ٢٠٢٥



## سأوتاً: (الافتتاح) بتكريم السادة القضاة أعضاء المكتب المتميزين:

انتهج المكتب الفني لمحكمة النقض نهجاً قوامه الاهتمام بالأعمال المتميزة من إصداراتٍ وغيرها وكذا ما يديه أعضاء المكتب الفني من جدٍ واجتهاد في أداء الأعمال المنوطة بهم، وقد بدا ذلك في تكريم السادة القضاة أصحاب المعالي رؤساء المكتب الفني - على تعاقبهم - وكذا معالي القاضي / طارق سيد عبد الباقي "نائب رئيس محكمة النقض - رئيس المكتب الفني للمحكمة" وذلك على مدى فترة رئاسته للمكتب الفني "من تكريم السادة القضاة أعضائه ممن بذلوا جهداً متميزاً في أعمال النشر سواءً في ذلك المجموعات السنوية للمكتب الفني أو المستحدث والإصدارات النوعية، وكذا من قاموا بعمل أبحاث في موضوعات قانونية مختلفة.

وقد بلغ الاهتمام بأنشطة المكتب الفني أوجهُ حين وجه معالي القاضي الجليل / حسني عبد اللطيف "رئيس محكمة النقض - رئيس مجلس القضاء الأعلى" طيلة فترة رئاسته للمحكمة بتكريم القضاة المجتهدين أعضاء المكتب لما قدموه من أعمال متميزة ومجهودٍ بارز في سبيل إثراء ميدان العلوم القانونية بمزيدٍ من المعرفة والوعي، وذلك في إطار الاهتمام بتكريم

١٩٥٠ - ٢٠٢٥

( ١١ ) تولى معالي القاضي / طارق سيد عبد الباقي "نائب رئيس محكمة النقض" رئاسة المكتب الفني للمحكمة من

٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠.

وتشجيع كافة السادة القضاة المتميزين في سائر إدارات المحكمة، وصولاً لتصدر محكمة النقض ميدان العمل المؤسسي القائم على تسخير جميع الجهود لصالح الارتقاء بمنظومة التقاضي بالحكمة وبما يحقق العدالة الناجزة للمتقاضين.<sup>١٢</sup>

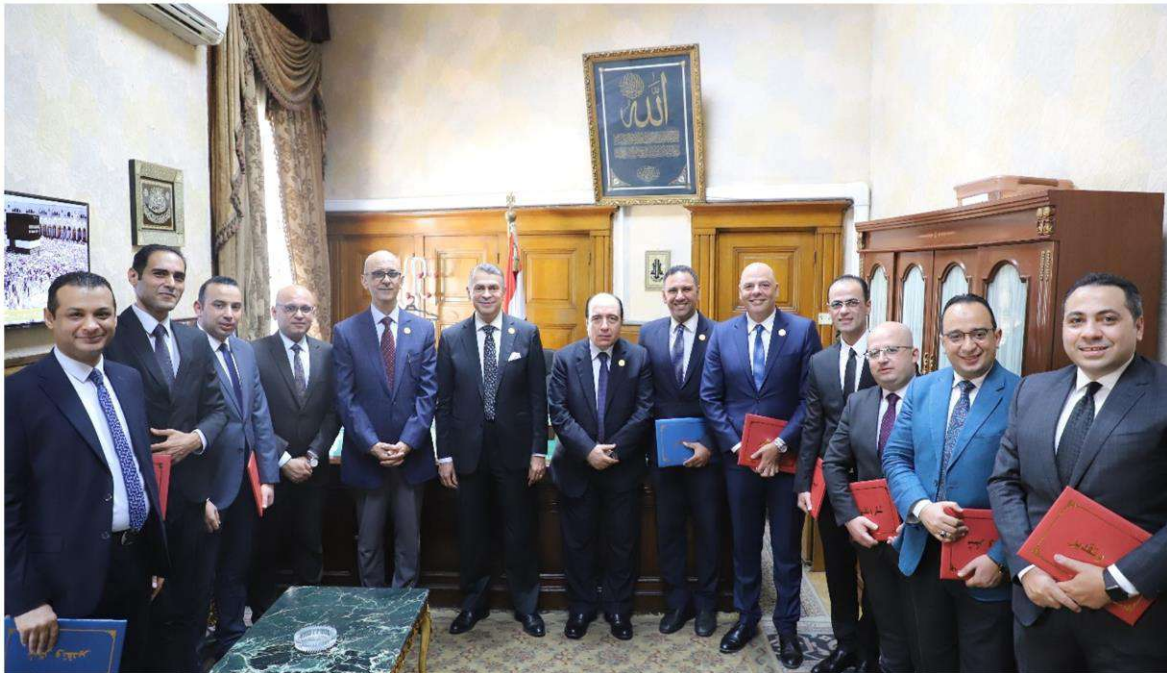


١٩٥٠ - ٢٠٢٥

( ١٢ ) توّلى معالي القاضي الجليل / حسني عبد اللطيف رئاسة محكمة النقض ورئاسة مجلس القضاء الأعلى خلال

الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ وحتى ٢٠٢٥/٦/٣٠.











## المبحث الخامس استراتيجية تطوير المكتب الفني

يعد المكتب الفني لمحكمة النقض المصرية بمثابة نبع المعرفة والعلوم القانونية والحرك الرئيسي لنشر الوعي القانوني بين السادة القضاة بالحكام على اختلاف درجاتها، وبين كافة المهتمين بالجال القانوني.

وانطلاقاً من هذه الرؤية، ظهرت الحاجة لوضع استراتيجية لتطوير المكتب الفني تكون بصورة واقعية قابلة للتطبيق تسلط الضوء على ما يلزم المكتب من تطوير وتحدد الأهداف المحققة لذلك وما يلزمها من خطط لتنفيذها على أرض الواقع.

وتأتي تلك الأهداف والخطط كجزء أساسي من الاستراتيجية العامة التي يجري تنفيذها بمحكمة النقض المصرية والتي تأتي جميعها في إطار تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ وما يتعلق منها بالشأن القضائي والقانوني؛ إذ يقوم المكتب الفني بإعداد الإصدارات المتضمنة المبادئ القانونية لمحكمة النقض، وذلك بعمل النشرات التشريعية وتقديم كافة إصداراتها بصورة إلكترونية يسهل تداولها بصورة سريعة مبسطة تعين على فهم محتواها لسهولة استخدامها من المشغلين بالقانون.

كما يضطلع عضو المكتب الفني بعدة مهام، والتي تشمل مراجعة الأحكام الصادرة من المحكمة قبل التوقيع عليها من رئيس الدائرة، وإعداد التلخيصات، وتوفير السوابق القضائية والبحوث الفنية للمكتب الفني ولمن يطلبها من السادة قضاة المحكمة في وقت مناسب يتفق وما تستلزمه

سرعة الفصل في الطعون المتداولة، وكذا إعداد الإصدارات القانونية النوعية وفق ما تعين الحاجة لدراسته وبحته من قوانين أو موضوعات قانونية بعينها، ومن ثم فإن ما يضطلع به من عبء عظيم يتوجب معه أن يتوافر له من الوسائل ما يمكنه من تحقيق تلك المهمة على الوجه الأكمل، الأمر الذي يتعين معه الاستمرار في تطوير أداء المكتب الفني لمحكمة النقض حتى يتمكن من أداء رسالته، مما يسهم في تحقيق المحكمة للعدالة الناجزة، ويسهل وصول المواطنين سواء من المتقاضين أو المحامين للعدالة، ويأتي ذلك من خلال:

**أولاً:** الاهتمام بتدريب السادة القضاة أعضاء المكتب الفني وصقل مهاراتهم في مختلف المجالات العلمية والقانونية، مع التأكيد على تطبيق التكنولوجيا الحديثة وسياسات التحول الرقمي في شتى مجالات العمل، من خلال إعداد أجندة بأولويات العلوم والخبرات التي يلزم إكسابها لأعضاء المكتب، وذلك ما بدأه المكتب بالفعل بالعمل على إشراك السادة القضاة أعضائه في دورات وورش عمل متنوعة بهدف رفع كفاءتهم وزيادة خبراتهم العلمية والعملية مما ينعكس بدوره على سير العمل وتطوره بالمكتب الفني لمحكمة النقض، بل وعلى المحكمة بأسرها كونها المظلة التي يضطلع المكتب من خلالها بدوره الحيوي.

ولا يقف ذلك التدريب عند أعضاء المكتب الفني، بل يمتد ليشمل سائر الأقسام المعاونة كإدارات التحريات وأمناء السر وغيرها من الإدارات، وهو الأمر الذي ينعكس بدوره على حسن سير العمل وانتظامه بكفاءة عالية.



**ثانياً:** رفع الكفاءة العلمية للسادة القضاة أعضاء المكتب والموظفين التابعين له من خلال التعاون مع الجامعات المصرية وغيرها من الجهات التعليمية والأكاديمية وبنوك المعرفة بما يسمح بالاستفادة من المكتبات الرقمية بها وما يمكن أن تشمله أطر التعاون من تدريبات أو برامج دراسية وأكاديمية.

**ثالثاً:** التوسع في نشر الوعي القانوني مع التأكيد على ضرورة اتساع نطاقه وتنوع الفئات المستفيدة منه، وذلك من خلال الزيادة المطردة في إطلاق الإصدارات القانونية المتنوعة، والأبحاث القانونية في أفرع القانون المختلفة، وتنوع وسائل نشرها بالطرق الإلكترونية الحديثة، مما يسهم في وصول الثقافة والمعرفة القانونية لأكبر قطاع من المهتمين بالمجال القانوني والقضائي، وهو ما ينعكس بدوره على استقرار العلاقات المجتمعية من خلال معرفة كل مواطن ما له من حقوق وسبل اقتضاؤها وما عليه من واجبات وكيفية الالتزام بها وذلك هو أحد أهم ركائز تحقيق الأمن الاجتماعي.

**رابعاً:** العمل على الربط بين أقسام المحكمة المختلفة وبين الجهات ذات الصلة بالقضاء والقانون، وهو ما يسهل معه تقديم الخدمات القضائية لجمهور المتقاضين ويسهل وصولهم للعدالة ويكون له بالغ الأثر في تيسير أعمالهم وتقليل الوقت والجهد والتنفقات وضمان حسن سير العدالة.

**خامساً:** بناء شراكات متبادلة مع الجهات القضائية المناظرة داخل مصر وخارجها من خلال تبادل البعثات القضائية لدراسة تلك التجارب وتبادل الخبرات والاستفادة المتبادلة منها من خلال تطبيق ما يتماشى مع طبيعة النظام القضائي المصري.

### سادساً: تطوير أعمال المكتبة القانونية:

- ١- توفير المراجع الفقهية في صورة إلكترونية وذلك لتيسير وإتاحة اطلاع الباحث عليها بكافة الوسائط الإلكترونية لتوفير الوقت والجهد والمال وسرعة التداول وسهولة النقل والاقتباس للمادة العلمية التي تحويها، مع المساهمة في حل العقبات العملية التي قد تتواجد في حال إعارة الكتب وأصول المراجع الفقهية في صورتها الورقية خارج وداخل المحكمة.
- ٢- ترجمة بعض الإصدارات القانونية المختارة من إصدارات المكتب الفني للغات أجنبية مع إمكانية نشرها وعرضها بمختلف المواقع الإلكترونية الدولية ذات الصلة، لما في ذلك من التعريف بمكانة وثقل محكمة النقض المصرية في المجتمع الدولي مما يسهم في زيادة التعاون المشترك مع كافة الجهات القانونية الدولية المختلفة.

**سابعاً:** تأسيس مجلة نشر إلكترونية تابعة للمكتب الفني ومن ثم يتم ربطها ببنك المعرفة المصري.

### ثامناً: إعداد الأبحاث القانونية:

- إن تطوير الدراسات القانونية من خلال إجراء الأبحاث والتي قد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتطوير أعمال المكتبة والتي تعد المرجع الرئيسي في إجراء تلك الأبحاث، وذلك في النقاط التالية:
- ١- الاستمرار فيما يقوم به المكتب الفني من إجراء أبحاث قانونية دورية نصف سنوية أو سنوية بمعرفة أعضاء المكتب الفني سواء بصورة فردية أو مجموعات عمل، وذلك فيما يعن بالشأن القضائي من مسائل قانونية شائكة أو من تشريعات الجرائم المستحدثة ونشرها، بعد اقتراح



مواضيعها وعرضها علي السيد رئيس المكتب الفني لمحكمة النقض وذلك من واقع ما تم نظره من طعون وخاصة المقترح نشرها وإن لم تطلبها الدوائر، وأرشفتها والاستعانة بها عند الحاجة، لتجد طريقها في المعاونة عند سن تشريعات جديدة لا سيما أنها قد تساعد السلطة المختصة والجهة القائمة بسن التشريعات بما تتضمنه تلك الأبحاث من آراء فقهية وفي ضوء قضاء محكمة النقض في تلك المسائل ويمكن نشرها مع النشرات التشريعية الصادرة عن المكتب.

٢- توفير قاعدة بيانات إلكترونية للمواقع العلمية المختلفة والتي تتيح الاطلاع على المراجع الحديثة العربية والأجنبية مع إتاحة الولوج إليها مثل المواقع التالية:

أ- موقع اتحاد مكاتب الجامعات المصرية، الذي يسمح بالكشف عن كافة الكتب ورسائل الماجستير والدكتوراه المفهرسة الموجودة بالجامعات المصرية.

ب- موقع بنك المعرفة المصري، والذي يمنح جميع المصريين من جميع الأعمار إمكانية الوصول إلى أكبر قدر من المعرفة والمحتوى الثقافي والعلمي سواء كانت معلومات أساسية أو تطبيقية أو تقنية أو إدارية حتى الكتب الثقافية العامة، وغيرها من بنوك المعرفة وقواعد البيانات القانونية الجامعية العربية والدولية المعتمدة.

**تاسعاً:** استمرار التنسيق والعمل المشترك مع لجنة التطوير ومركز المعلومات بمحكمة النقض وصولاً لإكمال رقمنة دورة العمل الإجرائية والقضائية بالمكتب الفني وفق معدلات ثابتة وفقاً لخطة تفعيل التحول الرقمي بمحكمة النقض.

## خاتمة

بعد البحث في نشأة المكتب الفني بمحكمة النقض، وتشكيله، واختصاصاته، وتطوره، وبيان مقترحات تطويره، نجد أنه حق لنا أن نفخر بالمكتب الفني للمبادئ القانونية بمحكمة النقض الذي يضاهي أعرق النظم القضائية في مختلف دول العالم، بل إن معظم الأنظمة القضائية في الدول العربية حذت حذوه كنموذج في هيكلها القضائي.

إذ يستمر المكتب الفني في ممارسة اختصاصاته التي عهد بها القانون إليه، مستخدماً في ذلك أحدث الوسائل العلمية والتكنولوجية بتطوير كافة إصدارات المكتب الفني، حيث باتت تصدر النشرة التشريعية والقانونية بشكل يسهل معه تداولها ورقياً وإلكترونياً، ويمسي تصفحها عبر مختلف وسائط الاطلاع على المحررات أسير، من خلال إتاحة المحتوى عبر روابط إلكترونية تعرض المبادئ والإصدارات المختلفة، وكذا نصوص التشريعات وأحكام الدستورية على موقع المحكمة - محكمة النقض المصرية - الذي يسهر عليه مركز معلومات محكمة النقض لضمان عمله بكفاءة وفاعلية.

وَاللَّهُ يَشَاءُ وَاللَّهُ يَشَاءُ  
وَاللَّهُ يَشَاءُ وَاللَّهُ يَشَاءُ



## الفهرس

كلمة معالي القاضي الجليل / حمدي جبر اللطيف "رئيس محكمة النقض - رئيس مجلس القضاء

الاعلى" حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ ..... ٣

كلمة معالي القاضي الجليل / عاصم جبر اللطيف (السيد الغايش) "رئيس محكمة النقض - رئيس

مجلس القضاء الاعلى" (اعتباراً من ٢٠٢٥/٧/١ ..... ٧

مقدمة معالي القاضي الجليل / طارق سيد جبر الباقي "نائب رئيس محكمة النقض - رئيس

المكتب الفني" حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ ..... ١٠

مقدمة معالي القاضي الجليل / محمد هلال "نائب رئيس محكمة النقض - رئيس المكتب الفني"

(اعتباراً من ٢٠٢٥/٧/١ ..... ١٦

المؤيدات ..... ١٩

تجبة إجماع وتقدير ..... ٢٢

معالي القاضي الجليل / رئيس محكمة النقض - رئيس مجلس القضاء الاعلى ..... ٢٣

معالي القاضيين الجليلين / التائين الاول والثاني لرئيس محكمة النقض عضوي مجلس القضاء

الاعلى" حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ ..... ٢٤

معارف القاضيين / المحلّلين / التناثيس الأولى والثاني لرئيس محكمة النقض عضوي مجلس القضاء

الأعلى "اعتباراً من ٢٠٢٥/٧/١" ..... ٢٥

تشكيل رئاسة المكتب الفني محكمة النقض ..... ٢٦

معارف القاضيين / المحلّلين / نائب رئيس محكمة النقض، رئيس المكتب الفني ..... ٢٧

معارف القاضيين / المحلّلين / نائبي رئيس محكمة النقض، الرئيسين المساعدين للمكتب الفني ..... ٢٨

القسم المدني ..... ٢٨

القسم الجنائي ..... ٢٩

التشكيل السابق لرئاسة المكتب الفني محكمة النقض ..... ٣٠

أولاً: معارف القضاة الأجلاء / الرؤساء السابقين للمكتب الفني محكمة النقض "اعتباراً من

١٩٨٤/٩/١٨" ..... ٣١

ثانياً: معارف القضاة الأجلاء / نواب رئيس محكمة النقض الرؤساء المساعدين السابقين

للمكتب الفني محكمة النقض ..... ٤٠

القسم المدني ..... ٤٠



- ٤١ ..... القسم الجنائي
- ٤٢ ..... معالي القضاة الاجلاء / نواب رئيس محكمة النقض رؤساء الدوائر بالمحكمة (وفقه توزيع عمل  
دوائر المحكمة الذي أقرته مجيئها العامة في سبتمبر ٢٠٢٤)
- ٤٢ ..... أولاً: دوائر الإيجارات
- ٤٣ ..... ثانياً: الدوائر المدنية
- ٤٦ ..... ثالثاً: الدوائر الجنائية والاقتصادية
- ٤٩ ..... رابعاً: الدوائر العمالية
- ٥٠ ..... خامساً: الدوائر التجارية والاقتصادية
- ٥٠ ..... سادساً: دائرة الاحوال الشخصية وطبوع رجال القضاء
- ٥١ ..... معالي القضاة الاجلاء / نواب رئيس محكمة النقض والقضاة بالمحكمة
- ٥٩ ..... شركاء العمل والمسؤولية
- ٦٠ ..... أولاً: النيابة العامة لدى محكمة النقض
- ٦٣ ..... ثانياً: إدارة التفتيش القضائي على أعمال النيابة العامة لدى محكمة النقض
- ٦٥ ..... ثالثاً: إدارة العلاقات الدولية بمحكمة النقض: ٢٠٢٥ - ١٩٥٠
- ٦٧ ..... رابعاً: الامانة العامة لمجلس القضاء الاعلى:

- ٦٩ ..... خامساً: إرادة العلاقات العامة وخدمة رجال القضاء بمحكمة النقض:
- ٧٠ ..... سادساً: المستشارون القضاة لرئيس محكمة النقض
- ٧٢ ..... سابعاً: مركز معلومات محكمة النقض
- ٧٣ ..... السابعة القضائية أعضاء المكتب الفني محكمة النقض
- ٧٣ ..... المجموعة المدرجة بالمكتب الفني محكمة النقض
- ٨١ ..... المجموعة التجارية بالمكتب الفني محكمة النقض
- ٨٣ ..... المجموعة العالية بالمكتب الفني محكمة النقض
- ٨٦ ..... مجموعة الإعمار بالمكتب الفني محكمة النقض
- ٨٩ ..... المجموعة الخاصة بالمكتب الفني محكمة النقض
- ٩٨ ..... قطوف من إصدارات المكتب الفني محكمة النقض
- ١٠٣ ..... المبحث الأول "نشأة المكتب الفني"
- ١١٠ ..... المبحث الثاني "تشكيل المكتب الفني"
- ١١٥ ..... المبحث الثالث "اختصاصات المكتب الفني"
- ١١٨ ..... أولاً: ما يخص به السادة القضاة أعضاء المكتب الفني
- ١١٨ ..... (١) استغلال المباني القانونية



- (٢) مجموعة نسخ الأحكام والقرارات التي تصدرها وزارة العدل ..... ١١٩
- (٣) إصدارات المكتب الفني ..... ١١٩
- أ- مجموعة الأحكام السنوية ..... ١٢٠
- ب- مجموعة الريع فرأ ..... ١٢٢
- مجموعة الريع فرأ من (المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض في طعون رجال القضاء) من أول يناير ٢٠٠٠ حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٤) ..... ١٢٣
- ج- المجموعة العشرية ..... ١٢٤
- د- (النهي عن التعري) ..... ١٢٥
- هـ- (النقطة التشريعية) ..... ١٢٦
- و- (المستحدث) ..... ١٢٧
- ز- مجموعة أحكام (لجنة العامة "المدنية، والجنائية"، والطبائين مجتمعيين ..... ١٢٨
- ح- (الإصدارات التوجيهية ..... ١٣٠
- الفتح المدني ..... ١٣٠
- الوكالة .. قانوناً وقضاء .. محمداً وإبراهيم .. في قضاء محكمة النقض ..... ١٣٠
- قضاء (النقض في الرسوم) القضائية ..... ١٣١
- نصاب الطعن بالنقض (مبحث في ضوء القانون رقم ١٥٧ لسنة ٢٠٢٤ بشأن تعديل قانون المرافعات) ..... ١٣١
- أمر الأول في ضوء الفقه وقضاء محكمة النقض ..... ١٣٢
- الربط العملي للإجراءات بموجب أحكام محكمة النقض ..... ١٣٢

- ١٣٣..... لائحة قانون جريدة علي (الرجاء) واللائحة القانونية
- ١٣٣..... قانون نزع الملكية للمنفعة العامة معلقاً عليه بأحكام محكمة النقض
- ١٣٤..... لائحة معلقاً عليه بأحكام محكمة النقض "شروط انعقاد عقد الرهن وصحة وفور العقد المبرم فيه"
- ١٣٤..... لائحة (الصادرة في طلبات تعارض تنفيذ الأحكام) البتة
- ١٣٥..... موزع (القوانين) (الصادرة عن محكمة النقض) (الطعون على الأحكام) (الاعتصام)
- ١٣٥..... قانون التأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية (الناتجة عن حوادث مركبات النقل البرية) (٧٢ لسنة ٢٠٠٧)
- ١٣٦..... لائحة (المادة) (المنظمة للخصومة القضائية ومدى انطباقها على خصومة الطعن بالنقض)
- ١٣٦..... قانون المجلد العيني معلقاً عليه بأحكام محكمة النقض
- ١٣٧..... الملكية الفكرية في ضوء قضاء النقض
- ١٣٧..... الاتفاقيات الدولية في قضاء النقض
- ١٣٧..... جامعة كوفين ١٩ "دراسة لائحة الجامعة علي المواجهات الإجرائية واللائحة القانونية في الفترة من مارس ٢٠٢٠ وحتى
- ١٣٨..... ديسمبر ٢٠٢١"
- ١٣٨..... لائحة (الاعتصام) في ضوء قضاء محكمة النقض منذ إنشائها وحتى نهاية عام ٢٠١٨
- ١٣٨..... (الأحكام) (الصادرة من المحكمة الدستورية العليا بعد دستورية وفرض (الرجاء) في الفترة من يونيو عام ٢٠١١ وحتى نهاية
- ١٣٩..... ديسمبر ٢٠١٥
- ١٣٩..... (أحكام) (الدستورية العليا في قضايا الدستورية وتفسير وفاز (الاعتصام) ومنازعات التنفيذ خلال النصف الأول من
- ١٣٩..... عام ٢٠١٧



- موجز لوائح القوانين الصادرة عن محكمة النقض (في الطعون الضريبية) من أول أكتوبر ٢٠٠٦ وحتى نهاية يونيو ٢٠١٢ ..... ١٤٠
- المبادئ القانونية لمهمة النقض في اللوائح التجارية ..... ١٤٠
- مجموعة أحكام محكمة النقض المتضمنة مبادئ جديدة صدرت من ودائر الإدارات عن الفترة من أول أكتوبر ٢٠١٥ وحتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٠ ..... ١٤١
- الاستعجال الضار للأماكن الموهمة لتسبب من أسباب الإخلال في ظل القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في ضوء قضاء النقض ..... ١٤١
- الأحكام الصادرة من محكمة الدستورية العليا في شأن قوانين إيجار الأماكن المتعاقبة ..... ١٤٢
- بحث في أثر صدور قانون جديد على الرعايا المنقولة أعمارهم الماتح بمختلف ورجائها (وراسة في ضوء القانون ١٠ لسنة ٢٠٢٢) ..... ١٤٢
- الطعون الانتخابية في ضوء التعديلات الدستورية والقانونية وأحكام محكمة النقض ..... ١٤٣
- عقد العمل والعناصر المميزة له في ضوء أحكام محكمة النقض ..... ١٤٣
- قضاء النقض الصادر في شأن العاملين بالبنوك وشركات البرق والكهرباء والاتصالات والمياه والاستثمار والشركات الصحفية ..... ١٤٤
- أحكام محكمة الدستورية العليا في شأن قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقوانين ذات الصلة ..... ١٤٤
- القسم الثاني ..... ١٤٥
- الدليل الإداري للأعضاء المجموعة بالمكتب الفني لمحكمة النقض ..... ١٤٥

- ١٤٥.....- (التعاضي على وجهين) (أحكام المحاكم الجنائية في مصر) (في ضوء أحكام القانون رقم ١ لسنة ٢٠٢٤) (٢٠٢٤).....
- ١٤٦..... حماية الآثار في ضوء المبادئ القانونية والأحكام الصادرة عن محكمة النقض.....
- ١٤٦..... المعاملة الجنائية للطفل في ضوء المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض.....
- ١٤٧..... مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض في شأن الجرائم التي تقع عن طريق شبكة المعلومات (الانترنت).....
- مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض في شأن الجرائم المتعلقة بقانون مكافحة طهارة غير الشرعية وتهريب
- ١٤٧..... المهاجرين.....
- مجموعة المبادئ التي قررتها محكمة النقض في شأن الجرائم المتعلقة بقانون الاتجار بالبشر.....
- ١٤٨..... مجموعة المبادئ التي قررتها محكمة النقض في شأن الجرائم المتعلقة بقانون حماية المستهلك.....
- ١٤٨..... مجموعة المبادئ التي قررتها محكمة النقض في شأن جريمة الكسب غير المشروع.....
- ١٤٩..... مجموعة المبادئ التي قررتها محكمة النقض في شأن الجرائم المتعلقة بقانون المنتج المركزي والجهاز المصرفي والنقد.....
- ١٤٩..... قضاء النقض الجنائي في الشك في إدانة النظر.....
- ١٥٠..... مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض في جرائم الاتصال.....
- ١٥٠..... قضاء النقض في الطعون الانتخابية.....
- ١٥١..... مجموعة المبادئ التي قررتها محكمة النقض في جريمة غسل الأموال.....
- ١٥١..... قضاء النقض الجنائي في الدعوى المدنية التابعة.....
- ١٥٢..... مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض في الجرائم المصنفة بأمن الدولة من جهتي الخارج والدخول.....
- ١٥٢..... قضاء النقض في طعون النيابة العامة ضد قرارات من جهتي.....
- ١٥٣.....



- ١٥٣..... قضاء (التقضي في الموضوع منقضاء المحكمة حتى عام) ٢٠٠١
- ١٥٤..... قضاء (التقضي في الموضوع منقضاء سبعة عشر عاماً في الفترة من عام) ٢٠٠٢ (إلى عام) ٢٠١٨
- ١٥٤..... (البداية القانونية الصادرة عن محكمة التقضي في المراحل للاقتصاص)
- ١٥٥..... قضاء (خرفة المقتورة الصادرة من الدوائر القضائية بمحكمة التقضي)
- ١٥٥..... قضاء (التقضي النهائي في مولاو الخ)
- ١٥٦..... (٤) (الإشراف على أعمال المكتبة)
- ١٦٣..... (٥) (إعداد البحوث الفنية)
- ١٦٦..... (٦) (الإشراف على إعداد المحكمة)
- ١٦٦..... (٧) (الإشراف على أعمال انعقاد الجمعية العامة لمحكمة التقضي)
- ١٧١..... (الإعداد لتطبيق التصويت الإلكتروني)
- ١٧٢..... (مستندات من الجمعية العامة لمحكمة التقضي)
- ١٧٥..... (٨) (سائر المسائل التي يعهد رئيس المحكمة إلى المكتب الفني القيام بها)
- ١٧٦..... **ثانياً: مما تختص به الدوائر التابعة للمكتب الفني**
- ١٧٦..... أولاً: (إدارة الإحصاءات المرفقة)
- ١٧٦..... ثانياً: (إدارة المجلات المرفقة)
- ١٧٧..... ثالثاً: (إدارة المجلات المرفقة والنماذج)
- ١٧٧..... رابعاً: (إدارة البوابة الإلكترونية والموقع الإلكتروني)

- ١٧٨ ..... خامساً: إولادة الحاسب الآلي المدني.
- ١٧٨ ..... سادساً: إولادة الإيجار وإلزام الجارية.
- ١٧٩ ..... سابعاً: إولادة إدخال البيانات والتمثيل الضوئي.
- ١٧٩ ..... ثامناً: إولادة الترخيص والتصوير.
- ١٨٠ ..... تاسعاً: إولادة المحاماة الجارية.
- ١٨١ ..... عاشرًا: إولادة التفتيش الجاني.
- ١٨١ ..... حادي عشر: إولادة الحدود الجاني.
- ١٨٢ ..... ثاني عشر: إولادة الأثر.
- ١٨٢ ..... ثالث عشر: إولادة المكتبة.
- ١٨٣ ..... رابع عشر: إولادة السجلات والبرامج.
- ١٨٣ ..... خامس عشر: إولادة الحفظ والتوثيق.
- ١٨٤ ..... المبحث الرابع " تطور المكتب الفني "
- ١٨٦ ..... أولاً: استحداث مجموعة الإصدارات الشجرية.
- ١٨٩ ..... ثانياً: المكتب الفني في إطار التمويل الرقعي.
- ١٩٠ ..... ١- موقع الاجتهاد القضائية
- ١٩١ ..... ٢- موقع محكمة النقض



- ٣- (النظام) الرقعي محكمة النقض (المنصة) الرقعية مكتبة محكمة النقض ..... ١٩٤
- ٤- رقعة إصدار لوائح المكتب الفني ..... ١٩٥
- ثالثاً: الدوريات التدريبية للأعضاء على استخدام الوسائل الإلكترونية ..... ١٩٥
- رابعاً: الدوريات التدريبية للأعضاء المحروين بالمكتب الفني ..... ٢٠٠
- خامساً: الدوريات التدريبية طائفة إصدار مذكرات النيابة العامة لدى محكمة النقض ..... ٢٠٣
- سادساً: (الافتتاح) بتكريم المساواة للقضاء أعضاء المكتب المتميزين ..... ٢٠٤
- المبحث الخامس "استراتيجية تطوير المكتب الفني" ..... ٢٠٨
- خاتمة ..... ٢١٣

المكتب الفني

اليوبيل الماسي للمكتب الفني

١٩٥٠ - ٢٠٢٥





عامًا  
٧٥



البيك الثاني للكتيب الفني

١٩٥٠ - ٢٠٢٥